

# ظاهرة التخفيف في اللغة العربية

دراسة صرفية - صوتية



عبد الله محمد زين بن شهاب





# ظاهرة التّخفيف في اللغة العربيّة

(دراسة صرفية / صوتية)



عبدالله محمد زين بن شهاب



ترميم للدراسات والنشر

ت: ٤١٨٨٨٨ - حضرموت - الجمهورية اليمنية





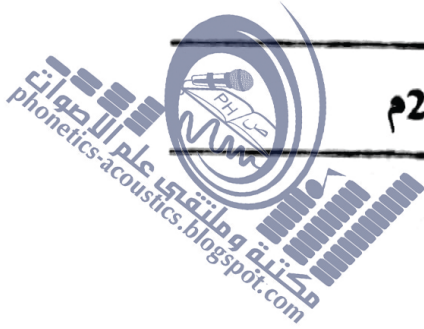


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤

رقم الإيداع بدار الكتب صنعاء 2004 / 6

الطبعة الأولى 1424هـ الموافق 2004م



ترميم للدراسات والنشر

ص. ب: 58023 تريم حضرموت  
الجمهورية اليمنية

مركز عبادي للدراسات والنشر

ص. ب: 662 صنعاء  
الجمهورية اليمنية

التفصيل الطباعي

مركز عبادي للدراسات والنشر  
ت: 219618 / فاكس: 219619 الجمهورية اليمنية



الإهداء

إلى والدي حفظهما الله تعالى  
فما زالا يوصيانني بالتعلم والصلاح



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِذْ تَأْذَنُ رَبُّكَ لَنِ شَكَرْتُمْ  
لَأَنْزِلَنَّكُمْ﴾

صدق الله العظيم

إبراهيم "آية ٧"



# الرموز المستخدمة في البحث

## الرموز المستخدمة في البحث

### الرموز الصوتية للكتابة العربية:

#### أولاً: الصوامت : Constants

المهمزة	ء	راء	ر	الغين	غ
الباء	ب	الزاي	ز	الفاء	ف
التاء	ت	السين	س	القاف	ق
الثاء	ث	الشين	ش	الكاف	ك
الجيم	ج	الصاد	ص	اللام	ل
الحاء	ح	الضاد المستعملة	د	الميم	م
الخاء	خ	الطاء	ط	النون	ن
الدال	د	الظاء	ظ	الهاء	هـ
الذال	ذ	العين	ع	الواو	و
				الياء	ي

#### ثانياً: الصوائت (الحركات) : Vowels

الفتحة القصيرة	—	الفتحة الطويلة	—
الكسرة القصيرة	=	الكسرة الطويلة	=
الضمة القصيرة	ـ	الضمة الطويلة	ـ

- ينظر أصوات العربية بين التحول والثبات، ص: ١٠٦.

#### رموز المقاطع الصوتية:

ص ح	مقطع قصير	ص : صامت
ص ح ح	مقطع طويل مفتوح	ح : صائت
ص ح ص	مقطع طويل مغلق	ص : نصف صائت
ص ح ح ص	مقطع مديد مغلق بصامت	x : (علامة الحذف)
ص ح ص ص	مقطع مديد مغلق بصائتين	φ : المجموعة الخالية Zero Morphem <sup>(١)</sup>
(مقطع مزيد)		

(١) ينظر علامات الترفيم في العربية، ص ٩٨



# المقدمة

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على محمد خير من يعلم، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم واقفياً أثرهم إلى يوم المحشر، أما بعد:

فطالب علم العربية في بحثه وتقصيه يقف على كثير من الظواهر اللغوية بمستوياتها الأربعة، الصوت والصرف والنحو والدلالة التي يمكن أن تكشف عن فكر لغوي عميق، استطاع علماءنا القلماء من خلاله أن يوسّعوا قواعد متينة هذا حذوها من أتى بعدهم. وقد كشف هذا الفكر العميق عن العمق النظري وآفاقه الأصلية فيما يمكن أن نطلق عليه مصطلح النظرية اللغوية.

ومن الظواهر التي عاجلها أسلافنا معالجة دقيقة ظاهرة التخفيف، وهي ظاهرة لغوية عامة، تشمل مستويات الدرس اللغوي جميعها، فنجد لها حضوراً في المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي (التركيبي)، والمستوى الدلالي.

ويتفاوت مقدار الحضور من مستوى إلى آخر، ولكننا نجد حضورها في المستويين الأولين كبيراً حتى يكاد أن يكونا لصيقين بها.

وقد دعاني إلى دراسة هذه الظاهرة ما يأتي:

- ١- أن ظاهرة التخفيف ظاهرة صوتية بارزة، لا يكاد يخلو من ذكرها كتاب لغوي.
- ٢- أنني اطلعت على ظواهر لغوية ونحوية كانت ترد متفرقة في كتب اللغويين، فقام باحثون يجمع ما تفرق لتمييز كل ظاهرة من غيرها، فكانت ظاهرة الإهمال في النحو العربي، وظاهرة الشبه، وظاهرة النيابة، وظاهرة الحذف وغيرها، فأجبت أن أفعل كفعل هؤلاء الباحثين، فأدرس ظاهرة لم تُغنَ بها دراسة - في حد علمي - هي ظاهرة التخفيف.
- ٣- أن دراسة هذه الظاهرة تُسلط الضوء على جانب من جوانب التفكير الصوتي ولا سيما أنها الوجه المقابل للتثقيب، فكان الخليل أول من أدرك بعضاً من مسائلها، ثم جاء من بعده سيبويه وعمّق هذا الإدراك، فتصور أصولاً مفترضة لطائفة من الألفاظ عاجلها عدة معالجات على وفق ما تقتضيه تلك اللفظة، فمنها ما يخص الإعلال والإبدال، ومنها ما يخص الهمزة، ومنها ما يخص الإدغام. ولكن يمكن القول: أن الإعلال والإبدال استحوذا على مسائل هذه الظاهرة أكثر من غيرها.

- ٤- أن ظاهرة التخفيف ظاهرة لغوية عامة، لذا يمكن دراستها في المستويات اللغوية جميعها، ولكن طبيعة البحث المحدودة بزمان ووحدهم معينين اقتضت دراسة الظاهرة في مسنوها



الصوتي ( الصوتي )، أي أن اللفظة المفردة تُدرس دراسة صرفية مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة في بنيتها، ثم توجيه هذه التغيرات توجيهاً صوتياً. ولا أعني بالدراسة (الصرفية الصوتية) فصل المستوى الصرفي عن المستوى الصوتي، إذ لو كان الأمر كذلك لاقترضى أن يكون العنوان ( دراسة صوتية وصرفية ) ولكن الدراسة لم تفصل بين المستويين، بل مزجتهما معاً كالشيء الواحد.

وقد اقتضت منهجية البحث قسمة على أربعة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة.

### المقدمة

ضمتها الحديث في أهمية البحث، ودواعي إختيار الموضوع، وأجزاء البحث، ومنهج، ومصادره.

### التمهيد

تناولت فيه التعريف بالتخفيف الصوتي لغةً واصطلاحاً، وانجرار التعريف اللغوي على فروع الدراسات اللغوية قديمها وحديثها، ثم تناولت فيه علاقة التخفيف بالقوة والضعف، وأثر القوانين الصوتية في إجراء التخفيف، ثم تناولت بعد ذلك الأثر الذي يحدثه التخفيف في تغيير البنية المقطعية للكلمة متناً في أثناء ذلك الإمكانيات المقطعية المتاحة في العربية، ثم خرجت بعد ذلك بمفهوم للتخفيف الصوتي موافقاً لطبيعة الدراسة التي خضت غمارها.

### الفصل الأول : تخفيف الهمزة

حيات دراسة بمدخل عرقت فيه بالهمزة عند القدماء والمحدثين فتبعت آراء علمائنا القدماء وقابلتها بآراء المحدثين.

وقد استوجبت طبيعة الدراسة في هذا الفصل قسمة على ثلاثة مباحث: خص للبحث الأول بدراسة حذف الهمزة متناً وجهة النظر القديمة ووجهة النظر الحديثة وقد عالجت كلتا النظرتين على وفق ما تقتضيه طبيعة الآراء ؛ قديمها وحديثها، وقد اقتضت مني طبيعة الدراسة الفصل بين توجيه القدماء وتوجيه المحدثين لبعد الشقة بين التوجيهين. ونهجت على للنوال نفسه في بقية مباحث الفصل، إذ تناولت في المبحث الثاني : قلب الهمزة مشيراً إلى أن مصطلح القلب في هذا المجال موافق له أكثر من موافقه لمصطلح الإبدال، لذا اخترت القلب مصطلحاً لهذا المبحث، موضحاً سبب اختياري هذا. واختص آخر مباحث هذا الفصل بدراسة همزة ( بين بين )، وتحدثت عن طبيعتها، مهتماً بالاعتبارات الصوتية المحضة التي

توضح النطق الصحيح لهزمة (بين وبين). واعتنيت في كل مباحث هذا الفصل بدراسة طرائق تخفيف الهزمة وأثرها في بنية الكلمة للمقطعي.

### الفصل الثاني: التخفيف بالإعلال والإبدال:-

كان هذا الفصل أكبر فصول الرسالة لأنه يمثل عنصرها الرئيس، إذ إن كل مسائل التخفيف القياسي وغير القياسي تتركز في هذا الفصل.

وقد مهدت لهذا الفصل بالحديث عن الإعلال بوصفه ظاهرة صوتية صرفية وأثرها في التخفيف بوصفه ظاهرة أعم وأشمل يندرج تحت مسائلها الإعلال. وقسمتُ هذا الفصل على أربعة مباحث: خصصتُ للمبحث الأول بدراسة التخفيف بالإبدال الإعلالي وقد سميتُه بالإبدال الإعلالي تفرقاً بينه وبين الإبدال الصرفي. وقد تتبعْتُ في هذا المبحث وجهة النظر القديمة والحديثة من حيث خفة الحركات وثقلها، ومن حيث طبيعة قسم من القواعد الإعلالية وموقف المحدثين منها، مؤيداً حيناً ومعارضاً حيناً آخر. وقد تحدثتُ عن وجهة الفريقين مخصصاً لكل فريق جانباً من الدراسة، وقد حاولتُ في كل مباحث هذا الفصل أن أربط وجهة نظر القدامى بوجهة نظر المحدثين، ولكن بسبب اختلاف وجهتي النظر اقتضت مني طبيعة الدراسة أن أميز بينهما. أما المبحث الثاني فقد خُصَّ بدراسة التخفيف بالحذف مقسماً إياه على قسمين: التخفيف بالحذف القياسي، والتخفيف بالحذف غير القياسي، وقد تتبعْتُ في كلا القسمين الأثر المباشر الذي تحدثه ظاهرتا الماثلة والمخالفة. أما المبحث الثالث فقد كان مختصاً بدراسة التخفيف بالنقل، وقد درستُ في هذا المبحث فكرة نقل الحركة لغرض التخفيف، لاغياً هذه الفكرة مستعيناً في إلغائي إياها بنصوص منقولة عن القدامى والمحدثين، داعماً ذلك بالكتابة الصوتية. تلا ذلك المبحث الخاص بالإبدال الصرفي وقد تتبعْتُ فيه أنواع الإبدال؛ سواء أكان لغوياً أم كان صرفياً وأوضحتُ الفرق بين الإبدالين، معللاً ومسوّغاً دراسة الإبدال الصرفي، وعدم دراسة الإبدال اللغوي، وقد بينتُ في هذا المبحث عوامل القوة والضعف التي تقضي بإجراء الإبدال وعدمه على وفق توافر هذه العوامل، وقد أدرجت الإدغام الشمسي ضمن هذا الإبدال الصرفي الواجب لمطابقته القواعد التي تجري عليها مسائل الإبدال الصرفي.

### الفصل الثالث: التخفيف بطرائق التخلص من التقاء الساكنين:-

اقتضتني طبيعة هذا الفصل قسمته على مبحثين: للمبحث الأول درستُ فيه أحكاماً عامة عن الساكن وطبيعته في العربية والاختلاف بين القدامى والمحدثين فيه.



أما للبحث الثاني: فقد خصصته بدراسة الطرائق التي يتم بواسطتها التخلص من الساكنين. وهي الحذف والتحرك والإبدال. وللأمانة العلمية أفدتُ كثيراً من بحثٍ لما ينشر بعدُ للدكتور عبد الله صالح بابهير يحمل عنوانه (التقاء الساكنين في العربية، دراسة وصفية وتحليلية). وقد أشرت سلفاً إلى أن طبيعة الدراسة في هذا الفصل اقتضت مني قسمته على مبحثين لعلم البون الكبير في وجهات النظر القديمة والحديثة.

#### الفصل الرابع: التخفيف بالإدغام:

وقد قسمته على مبحثين على وفق ما تقتضيه طبيعة الفصل من عدم اختلاف كبير بين القدامى والمحدثين في حيثيات الإدغام وجزئياته. أما للمبحثان، فالأول منهما درست فيه أحكاماً عامة عن الإدغام في العربية، موضحاً العلاقة بين الإبدال والمماثلة من جهة والإدغام من جهة أخرى. والبحث الثاني: خصصته بدراسة التخفيف بأنماط الإدغام بالمتماثلين والمتحانسين والمتقاربين وبالإدغام الكبير والصغير.

وقد أوضحت في هذا الفصل عدداً من القضايا الصوتية التي لها صلة مباشرة بظاهرة التخفيف، وما يقوم به الإدغام من أثر بارز في التخلص من الثقل الذي تعاني منه الألفاظ التي تنطبق عليها قواعد الإدغام.

#### الخاتمة

ذكرتُ فيها أهم المحاور والأفكار والنتائج التي انتهى إليها البحث.

#### منهج البحث

سلكتُ منهجاً حاولتُ فيه الجمع بين الوصف والتحليل، ذاكراً في أثناء ذلك نصوصاً، وشواهداً على للسألة للدروس. بما يوضح جزئياتها، وبرز ملامحها، وقد أفدتُ من بعض كتب المحدثين، ولاسيما ما يتصل منها بالدراسات الصوتية، موازناً بين أقوال القدامى والمحدثين حيناً، ومرجحاً أحد القولين على الآخر حيناً آخر. على وفق ما تقتضيه طبيعة للسألة للدروس.

وقد اتبعت في بعض فصول الرسالة ومباحثها ما يأتي:

- ١- عمدتُ للفصل بين التوجيهين الصوتيين، القلم والحديث في أكثر مواضع الرسالة، ولاسيما في الفصل الأول وقسم من مباحث الفصول الأخرى، لأن طبيعة التوجيه الصوتي القلم يمكن أن يشكل فكرة قائمة برأسها من حيث التنظيم والتحليل. وعمدتُ للجمع بينهما أحياناً، والتمازج في أحيان أخرى، لأن أحدهما لا يُفسر إلا بالثاني، كأن يكون التوجيه القلم مبثوثة هنا وهناك في مظانها لايلم عراها إلا بالتوجيه الصوتي الحديث، وقد يصح العكس.



٢- ختمت قسماً من مباحث الرسالة وفصولها بنتائج وملحوظات وكان سبب ذلك أمرين:-

أ- كانت أغلب النتائج والملحوظات رئيسة يقوم عليها ذلك للبحث أو الفصل.

ب- كانت البقية نتائج وملحوظات استقاهها الباحث من عنده مستنداً في جلها إلى اللوروث.

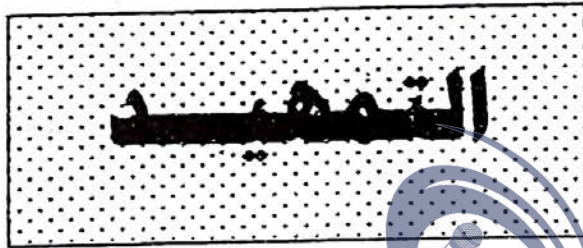
وقد خرّجتُ الشواهد القرآنية على المصحف الشريف برواية حفص بن سليمان الأسدي الكوفي لقراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي، وإن كان موطن الاستشهاد جارياً على قراءات أخرى غير هذه القراءة، خرّجتُ القراءة على قسم من كتب القراءات.

أما الشواهد الشعرية فقد خرّجتها على قسم من كتب النحويين التي تم الاستشهاد بهذه الآيات فيها، ثم خرّجتها بعد ذلك على دواوين الشعراء إن كان البيت منسوباً لشاعر مطبوع ديوانه - على حد علمي - واستقيتُ مادةً بحثي من كتب الصرف والنحو التي عاجلتُ المسائل التي درستها على وفق ما رآه أصحابها، وأفدت من بعض الدراسات الصوتية الحديثة، وقد أفردتُ في آخر الرسالة ثبناً بالمصادر والمراجع المعتمدة في الرسالة.

وإن كان لأحدٍ فضل - بعد الله سبحانه وتعالى - في إبراز هذا العمل على هذا الوجه الذي أرجو أن يكون مقبولاً، فهو لأستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور: هاشم طه شلاش، الذي تفضل عليّ بالإشراف على هذه الرسالة، وتفضل عليّ برعايتي وإسنادي طَوَالَ مدوّي إعدادي إياها، فكان نِعْمَ للوجه والمعين، وكان يَحْثِي على البحث والتقصي، ولم يَضُنْ عليّ بوقته الثمين، فأرجو أن أكون له نعم التلميذ، كما كان لأساتذتي الفاضلين في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة بغداد والكوفة، وبخاصة الأستاذ الدكتور حسام النعيمي، فضل الأستاذ على التلميذ، والشيخ على المرید، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

بقي أن أقول إن هذا عملي بذلتُ فيه جهداً لا يعلمه إلا الله، فأرجو أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأرجو أن أكون قد وفقت في بعض ما اجتهدتُ، فإن كان ذلك فبفضل الله وحده، ثم بفضل أستاذي، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ولا حول ولا قوة إلا بالله، والحمد لله أولاً وآخراً.

الباحث المؤلف



## التمهيد

### أولاً : التعريف بالتخفيف الصوتي:-

جاء في اللسان أن «التخفيف: ضد الثقل، واستخفه: خلاف استثقله... وخف القوم من مرهم خفوا: ارتحلوا مسرعين...»<sup>(١)</sup>

وقد انسحب للدلول اللغوي لمادة (خ. ف. ف) على قسم من فروع الدراسات اللغوية بوصفه مصطلحاً متداولاً فيها، ففي علم النحو استخدم مصطلح التخفيف<sup>(٢)</sup>، واستخدم أيضاً في علم الأصوات اللغوي على نطاق واسع في دراسات القدامى والمحدثين حتى كاد أن يكون لصيقاً بها.

فنجد علماء العربية وفي مقدمتهم الخليل قد استخدم مصطلحي التخفيف والثقل للدلالة على ما يأتي:-

- ١- استخدم مصطلح الثقل للدلالة على تحريك الحرف الساكن، ومصطلح التخفيف للدلالة على تسكينه.
- وفي ذلك يقول:- «العصر: الدهر، فإذا احتاجوا إلى تثقيه قالوا: عَصُر.»<sup>(٣)</sup>، ويقول أيضاً:- «العَنق والعَنقُ معروف يخفف ويثقل.»<sup>(٤)</sup>
- ٢- استخدم مصطلح التخفيف للدلالة على ذهاب تشديد الحرف صراحةً، واستخدم مصطلح الثقل للدلالة على تشديد الحرف ضمناً، وفي ذلك يقول:- «وفي للثل: ويل للشحي من الخلي مخفف، وبعضهم يشددهما جميعاً فيقول: ويل للشحي من الخلي.»<sup>(٥)</sup>
- أما تلميذ الخليل الأذكي سيويه، فقد توسّع في مدلول مصطلحي الثقل والتخفيف، إذ استخدمهما للدلالة على ما يأتي:-
- ١- استخدم مصطلح الثقل للدلالة على تشديد الحرف، فقال: «فالقول في هَنَتْ و ذَبَنْتْ مثله في بَنْت، لأن ذَبَتْ يلزمها الثقل إذا حذفت التاء، ثم بُدِلَ واواً مكان التاء، كما كنت تفعل لو حذفت من أخت و بنت، وإنما تُقِلْتُ كستفيلك كي اسماً.»<sup>(٦)</sup>

(١) اللسان: مادة خفف (٧٩/٩).

(٢) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والمصطلحات: ص ٧٦.

(٣) العين (عَصُر): ٣٤٣/١.

(٤) للصدر السابق (عَنق): ١٩١/١.

(٥) للصدر السابق (شَحِي): ١٥٦/٦.

(٦) الكتاب: ٨٢/٢.



ويتضح من قول سيويه أن حذف التاء من أعت وعت، وإحلال الواو بدلاً منها، ثم إضافتها لياء النسب، مثلها في ذلك مثل هنت وذبت إذ تحذف التاء وتعمل الواو بدلاً منها، ثم تضاف إلى ياء النسب فتصبح هنوي وذبوي وذلك بتشديد الياء.<sup>(١)</sup>

٢- استخدم مصطلح التخفيف للدلالة على عدم تضعيف الحرف وتشديده وفي هذا يقول:-  
«ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضرب... كراهية التضعيف، وذلك أنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مَهْلَه كرهوه وأدغموا لتكون دفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم.»<sup>(٢)</sup>

٣- استخدم مصطلح التخفيف للدلالة على عدم التضعيف والتقليل معاً كما جاء في باب دخول فَعَلْتُ على فَعَلْتُ وفي ذلك يقول:- «واعلم أن التخفيف في هذا كله عربي، إلا أن فَعَلْتُ إدخالها هنا لتبيين الكثير، وقد يدخل في هذا التخفيف.»<sup>(٣)</sup>

٤- استخدم مصطلح التخفيف للدلالة على حالة من حالات الهمز (التي تقابل التحقيق) وهي تخفيفها بجعلها (ين بين) أو إدخالها صوتاً من أصوات اللين، أو حذفها. وقد أورد ذلك في باب الهمز.<sup>(٤)</sup>  
وقد حذا علماء العربية حذو الخليل وسيويه في دالتهما لمصطلحي التقليل والتخفيف، فلم يخرجوا عن إطارهما.<sup>(٥)</sup>

ويمكن أن توضح هذه للعاني لذين المصطلحين على نحو ما جاء عند سيويه ومن

هذا حذوه على النحو الآتي:<sup>(٦)</sup>

مصطلح التقليل	مصطلح التخفيف
١- تحريك الحرف	١- تسكين الحرف
٢- تشديد الحرف وتضعيفه	٢- عدم تشديد الحرف
٣- تحقيق الهمزة	٣- نطق الهمزة (بين بين) أو إدخالها حرفاً من حروف العلة أو حذفها.

<sup>(١)</sup> ينظر: المسائل العضديات من: ١٤٣.

<sup>(٢)</sup> الكتاب: ٣٩٨/٢.

<sup>(٣)</sup> الكتاب: ٢٣٧/٢.

<sup>(٤)</sup> ينظر: الكتاب: ١٦٣/٢.

<sup>(٥)</sup> ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٠٠/١، والخصائص: ٥٧/١-٥٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٠٧/٢، وشرح

الشافعية: ٧٧/٣، وشرح الأحنون: ٣٣٧/٣-٣٣٨.

<sup>(٦)</sup> ينظر: للمصطلح الصوري عند علماء العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: ١٨٤-١٨٥.

نخلص مما سبق ذكره أن التخفيف الصوتي في مدلوله العام عبارة عن تغييرات صوتية تمسُّ بُنى الكلمات من غير أن تلحق ضرراً بدلالاتها. فهو -أي التخفيف- لا يصيب إلا الألفاظ التي تحمل في نطقها الاستقلال، وسر العربية في العدول عن الألفاظ الثقيلة إلى الخفيفة واضح وهو أن العربية تميل إلى الخفة وتكره الاستقلال<sup>(١)</sup>.

### ثانياً : التخفيف وعلاقته بالقوة والضعف :-

إذا ما أردنا أن نخفف في مواضع يجوز فيها التخفيف كموضعي (الإبدال والإدغام) مثلاً وجب أن نأخذ بنظر الاهتمام مبدأي القوة والضعف في الأصوات. فالإبدال والإدغام لا يمكن حدوثهما إلا بعد حصول تفاعل صوتي يُحسم لصالح الصوت القوي على حساب الصوت الضعيف.

ولنا أن نسأل: ما معيار القوة في الأصوات، وما الأسس التي من خلالها نستطيع أن نحكم على قوة الصوت وضعفه؟

أشار القدماء إلى معايير خاصة بقوة الصوت وضعفه بدءاً من سيبويه<sup>(٢)</sup> وانتهاءً بمكي بن أبي طالب الذي حاول أن يُقعدَ لهذه المسألة<sup>(٣)</sup>.

وقد وقف المحدثون حيالها مواقف عدة، تتراوح بين الحكم والتحيز<sup>(٤)</sup>.

وفي ضوء التفاعل الصوتي بين الصوت القوي والصوت الضعيف، عالج المحدثون هذه القضية واعتمدوا على أسس ثلاثة هي:<sup>(٥)</sup>

١- قوة الصوت النطقية (الوصفية).

٢- موقع الصوت ومركزه من المقطع.

٣- النبر

-أما الأساس الأول الذي عدّه المحدثون معياراً لقوة الصوت فقد وافقوا فيه القدماء، إذ إن قوة الصوت النطقية تحدد غالباً بالآتي:-<sup>(٦)</sup>

-أ- الإطباق: إذ هو أحد معايير القوة التي تحدد قوة الصوت بالنسبة إلى غيره، قال سيبويه:-

<sup>(١)</sup> ينظر: لهجة ميم وأثرها في العربية الموحدة ص: ١٤٨ وما بعدها، ولهجة قبيلة أسد ص: ٨٢ وما بعدها.

<sup>(٢)</sup> ينظر: الكتاب: ٤١٣/٢.

<sup>(٣)</sup> ينظر: الكشف: ١٣٧/١.

<sup>(٤)</sup> ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن حني ص: (٢٨٨-٢٨٩)، ومن العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية،

بحث منشور في مجلة البلقاء، المجلد (٢)، العدد (١)، كانون الأول، ١٩٩٢م، ص: ٦٩.

<sup>(٥)</sup> ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٧٧.

<sup>(٦)</sup> ينظر: المصدر نفسه.



«إن الطاء وهي مطبقة لا تجعل مع التاء تاء خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق.»<sup>(١)</sup> وما ينطبق على الطاء ينطبق بالضرورة على الأصوات للمطبقة الأخرى، غير أن أقوى الأصوات إطباقاً هي الطاء وذلك لأن اللسان ينطبق على الحنك انطباقاً تاماً. تليها في القوة الضاد فالصاد فالطاء.

ب- الجهر: الصوت المجهور صوت قوي، لأن الجهر ناشئ عن تذبذب الأوتار الصوتية مما يجعل الصوت أكثر قوة ووضوحاً، لذا قال سيبويه: «والمهموس أخف من المجهور.»<sup>(٢)</sup> وقول الرضي: «والمهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر.»<sup>(٣)</sup> وهذا يفسر تغلب كل من الزاي والذال والذال على تاء الافتعال والحكم عليها بالجهر.

ج- الصفير: وهو صفة الصاد والزاي، والسين، وسميت بذلك «لأن صوتها كالصفير لأنها تخرج من بين الشايبا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك ويصفير به»<sup>(٤)</sup>. قال سيبويه: «وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن لأنهن حروف صفير وهن أندى في السمع وهؤلاء الحروف إنما شديداً ورخوة لسن في السمع كهذه الحروف لخفائها ولو اعتبرت ذلك وجدته هكذا فامتنعت كما امتنعت الراء أن تدغم في اللام والنون للتكرير.»<sup>(٥)</sup>

د- التكرير: وهي صفة تخص الراء، والتكرير ما هو إلا قرعات متتاليات لذلق اللسان على اللثة. وهذا التكرير أكسب الراء قوة ووضوحاً سمعياً. قال سيبويه: «والراء إذا تكلّمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيد لها إيضاحاً.»<sup>(٦)</sup>

هـ- التفشي: وهي صفة نطقية خاصة بصوت الشين، والتفشي في الشين كالصفير في الصفريات؛ إطالة للصوت تمنحه قوة نطقية تجعله يتغلب على مقاربه.<sup>(٧)</sup> هذه هي أهم الخصائص النطقية التي تجعل الصوت يتميز بالقوة والوضوح السمعي، والتي تجعله يتغلب على مقاربه إذا ما تجاورا.

(١) الكتاب: ٤١٣/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح الشافية: ٢٧٥/٣.

(٤) شرح المفصل: ١٣٠/١٠.

(٥) الكتاب: ٤٢٠/٢.

(٦) المصدر السابق: ٢٦٨/٢.

(٧) ينظر: في البحث المصري عند العرب ص: ٥٦ وما بعده.

- أما موقع الصوت ومركزه من المقطع، فإن الصوت الذي يكون في بداية المقطع يكون أقوى من الذي في نهايته، لأن نشاط الإنسان النطقي يكون في أشده في بداية المقطع ثم تأخذ الطاقة النطقية في الفتور والتدرج حتى يصل إلى انخفاض صوتي عند نهاية المقطع.<sup>(١)</sup>

- أما للمقطع للنبور فهو مركز الثقل في الكلمة، لذا كانت صوامته وموالاته أقوى من سائر الصوامت والصوات في الكلمة، هذه الطاقة تمنح المقطع قوة تجعل المقطع للنبور يتطلب على مجاوره<sup>(٢)</sup>.

هذه هي الأسس التي من خلالها نستطيع أن نحكم بما على قوة الصوت وضعفه، وأن نحدد الصوت الأقوى من الأصوات المتجاورة في السياق، والمتقاربة في المخارج.

### ثالثاً : أثر القوانين الصوتية في إجراء التخفيف:-

إذا دققنا النظر في مختلف التغيرات الصوتية التي تحدث للكلمات والتي ترمي إلى التخفيف نجدها في مجملها تخضع لمجموعة من القوانين الصوتية تنطبق معظمها على اللغات الإنسانية عامة، وأخرى تنحصر دائرتها في نطاق العربية. وهذه القوانين هي:-

#### أ- قانون الأقوى :

صاغ هذا القانون عالم الأصوات الفرنسي موريس جرامونت، وهو يقضي بأن الصوتين للتجاورين في السياق يتبادلان فيما بينهما التأثير والتأثر والأقوى هو الذي يتغلب في النهاية على الأضعف<sup>(٣)</sup>.

#### ب- قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد في الجهد :

هذا القانون يرمي إلى تحقيق حد أعلى من الأثر بعد أدنى من الجهد، وهو ما نادى به أندريه مارتيني<sup>(٤)</sup>، ويرتبط هذا القانون بظاهرة التخفيف الصوتي ارتباطاً وثيقاً، فكان الغرض الرئيس من إجراء التخفيف هو الوصول إلى تطبيق هذا القانون.

#### ج- قانون السهولة والتيسير:-

تجنب اللغة غالباً إلى الاستغناء عن الأصوات العسيرة بأصوات أخرى سهلة النطق والمخرج.<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> ينظر: من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية ص: ٦٩.

<sup>(٢)</sup> ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٨٤-٨٥.

<sup>(٣)</sup> ينظر: دراسة الصوت المغربي ص: ٣١٩.

<sup>(٤)</sup> ينظر: المصدر نفسه.

<sup>(٥)</sup> ينظر: التطوير المغربي، مظاهره وعلمه وقوانينه ص: ٤٧.



وهذا القانون يُعد نتيجة مباشرة للقانونين السابقين اللذين يقضيان بغاية مفادها السهولة والتيسير.

إن التخفيف الصوتي قد يتم بالفعل عمل قانون صوتي واحد، في حين أنه لا بد من عمل قانونين صوتيين في مواضع صوتية أخرى.

إن النتيجة المترتبة عن عمل قانونين صوتيين لإحداث التخفيف الصوتي تتمثل في ظاهرتين صوتيتين بارزتين هما:-

- ظاهرة للمثالة Assimilation

- ظاهرة للمخالفة Dissimulation

فلم تكن هاتان الظاهرتان قانونين صوتيين حقيقة بل هما الأثر للباشر الذي يحدثه عمل قانون الأقوى، وقانون الاقتصاد في الجهد اللذين يقضيان إلى واحد من اثنين:-

١- التقريب بين الصوتين المتجاورين كلياً أو جزئياً، فتتحقق بذلك ظاهرة للمثالة.

٢- التفريق بين الصوتين بطريقة أو بأخرى، فتتحقق ظاهرة للمخالفة<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الأساس تكون للمثالة والمخالفة ثمرة من ثمار عمل القوانين الصوتية، وهما أبرز إعمال للقوانين الصوتية ولكن ليس كل عمل القوانين الصوتية.

رابعاً : التخفيف وأثره في تغيير البنية المقطعية للكلمة:-

لا يمكننا دراسة ظاهرة التخفيف الصوتي من غير دراسة للمقاطع الصوتية والأثر الذي تحدثه هذه الظاهرة في تغيير للمقاطع الصوتية أنواعاً وخصائص، وعلاقة ذلك بالصوامت والصوائت، إذ إن كل تغيير تعرض له بنية الكلمة لا بُدَّ من أن يؤثر في النظام للمقطعي لهذه البنية، ليس هذا حسب بل إن كل تغيير يحصل للكلمة سوف ينجم عنه تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام للمقطعي، فيلزم تعديلها خضوعاً لذلك النظام.<sup>(٢)</sup>

وقبل أن نتطرق إلى أنواع للمقاطع الصوتية في العربية وخصائصها ينبغي أن نلقي الضوء قليلاً على عدة تعريفات للمقطع (Syllable) ثم نختار تعريفاً مناسباً، يتوافق وطبيعة الدراسة التي نخوض غمارها.

<sup>(١)</sup> ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٧٤.

<sup>(٢)</sup> ينظر: اللهج الصوتي للبنية العربية ص: ٤١.

من السهولة تصور المقطع الصوتي في السلسلة الكلامية للمنطوقة، ومن السهولة أيضاً تعيين الأشخاص العاديين الذين لا يمتلكون أية خبرة لغوية، للمقاطع وعددها في السلسلة الكلامية.

وعلى الرغم من هذا، نجد أن علماء الأصوات لم يجمعوا على تعريف جامع مانع للمقطع، ويرجع اختلاف العلماء في تعريف المقطع وتحديدته إلى الأسباب الآتية: (١)

١- الاختلاف في وجهات النظر التي اختصرت لتحديداته: المادية Physical والنطقية

Articulation والوظيفية Functional.

٢- الأجهزة المستعملة إلى الآن لا تمكن علماء الأصوات من تعيين حدود المقاطع على الخطوط البيانية (٢).

٣- اختلاف أبنية الكلم من لغة إلى أخرى، يجعل الالتزام بمحدّد عالمي واحداً أمراً متعذراً. ومن نافلة القول أن نعرض قسماً من تعريفات المحدثين للمقطع كتعريف ماريوباي له بأنه عبارة عن «قمة إسماع (Peak of Sonority) غالباً ما تكون صوت علة، مضافاً إليها أصوات أخرى عادة - ولكن ليس حتماً - تسبق القمة وتلحقها، أو تسبقها وتلحقها» (٣) وعرفه كاتنينو بأنه «الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز التصويت، سواء كان الإغلاق كاملاً أو جزئياً» (٤).

وعرفه الدكتور إبراهيم أنيس بأنه «عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكثفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة» (٥) وعرفه الدكتور رمضان عبد التواب بأنه «كمية من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها، والوقوف عليها» (٦).

أما الدكتور حسام النعيمي فقد عرفه بأنه «وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صلت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل بحبيء القيد» (٧) والباحث يميل إلى هذا التعريف لكونه جمع في مدلوله تعريفات الذين سبقوه، ويتوافق مع طبيعة الدراسة التي ندرسها.

(١) ينظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ٦٠.

(٢) ينظر علم الأصوات (المالرج)، ص: ١٥٥.

(٣) أسس علم اللغة ص: ٩٦.

(٤) دروس في علم أصوات العربية ص: ١٩١.

(٥) موسيقى الشعر ص: ٤٦.

(٦) المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي ص: ١٠١.

(٧) اتصال الفعل بضمائر الرفع (دراسة صوتية صرفية) بحث لما ينشر للدكتور حسام النعيمي، ص: ٢.



## - أشكال المقاطع العربية:-

تعرف العربية الأشكال للمقطعية الآتية:-

١- المقطع القصير:- وهو مقطع يتكون من صامت وصائت (ص ح) مثل مقاطع الفعل (فهم):  
ا/ - هـ - م - /

٢- المقطع الطويل:- وهو على نوعين:

أ- مفتوح:- ويتكون من صامت يتبعه صائت طويل (ص ح ح) ويمثله كل من:

ما: ا/ م - /، في ا/ - /، ذو: اذ - /

ب- مغلق:- ويتكون من صامتين بينهما صائت قصير (ص ح ص) ويمثله كل من: (قذ):

اق - د/، (مين): ام - ن/، (خذ): اخ - ذ/

٣- المقطع اللديد:-

يتكون من صامتين بينهما صائت طويل (ص ح ح ص) ويمثله المقطع (مين) من (المسلمين) وذلك في حالة الوقف: ام - ن/

٤- المقطع للزيد: يتكون من صائت قصير قبله صامت وبعده صامتان (ص ح ص ص) وهو من مقاطع الوقف، ويمثله كلمة .

(شمس): ائش - م - س/

٥- المقطع للتماد:- ويتكون من صائت طويل قبله صامت وبعده صامتان (ص ح ح ص ص)

وهو من مقاطع الوقف أيضاً. وذلك كتحول آخر مقطعين من كلمة (تماد) إلى مقطع

واحد في الوقف وهما في الأصل (مديد وطويل مغلق) فالمقطع الحاصل منهما بالوقف<sup>(١)</sup>

بعد حذف التنوين والصائت الذي قبله، وإعادة التشكيل المقطعي:

تماد: ا/ م - ا/ ت - ا/ م - د/ د - /

م - د/ د - / بحذف للوقف

هذه هي الإمكانيات المقطعية في اللغة العربية، وكل مقطع من هذه المقاطع ينتهي

بصائت سواء أكان قصيراً أم طويلاً فهو مقطع مفتوح (open) وكل مقطع ينتهي بصامت فهو

مغلق (close).

(١) ينظر: اتصال الفعل بضمائر الرفع، دراسة (صوتية صرفية)، ص: ٤٠-٥٠

فالمقاطع العربية إما مفتوحة وإما مغلقة، وواضح أن للمقطع القصير (ص ح) مفتوح أبداً، وللمقاطع الطويلة إما مفتوحة وإما مغلقة على وفق النظام المقطعي الذي توجد فيه. إن للمقاطع العربية ليست متساوية من حيث كثرة استعمالها في الكلام فـالمقاطع القصيرة (ص ح) تُعدُّ من أكثر المقاطع استعمالاً في العربية. يليه للمقطعان الطويلان (ص ح ح) و (ص ح ص) فهذه الأشكال الثلاثة هي التي تكونُ الكثرة الغالبة من الكلام العربي.

أما المقاطع اللديدة والمزيدة والمتمادة فمرهون وجودها بالوقف وبخاصة المقطع (ص ح ص ص) فإن العربية لا تجزئه إلا في الوقف حسب. إذا ما تفحصنا الإمكانيات المتاحة للمقطع العربي، فإننا سنلاحظ أنه عبارة عن نظام متكامل متناسق يختص بخصائص مميزة تكون على النحو الآتي:-

- ١- أن جميع الأشكال المقطعية تبتدئ بصامت، فلا وجود في العربية لمقطع يبدأ بصائت.
- ٢- لا يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، ولا في وسطها ولا في آخرها إلا في حالة الوقف.

- ٣- تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة. هذا فيما يخص البنية المقطعية، أما فيما يخص تنظيم المقاطع في داخل بنية الكلمة فإننا سنضيف الآتي:-

- ٤- كره العربية لتالي المقاطع القصيرة.
- ٥- كره العربية لتالي المقاطع الطويلة المفتوحة.
- ٦- ميل العربية إلى إغلاق المقاطع المفتوحة<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الأساس الصوتي نجد أن ظاهرة التخفيف الصوتي تعالج الثقل للمقطعي ولا تعالج التعذر المقطعي لأن في التعذر المقطعي لا توجد الإمكانية النطقية للإتيان به، في حين أن الثقل للمقطعي توجد فيه تلك الإمكانية ولكنها ثقيلة فاستوجب الأمر التخفيف.

لذا يمكننا أن نضع تعريفاً للتخفيف الصوتي هو أنه:

عبارة عن معالجة لثقل مقطعي في بنية الكلمة.

<sup>(١)</sup> ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٩٦-٩٧.



## الفصل الأول

### تخفيف الهمزة

محتوياته :

- ١- التعريف بالهمزة عند القدامى والمحدثين.
- ٢- المبحث الأول : حذف الهمزة.
- ٣- المبحث الثاني : قلب الهمزة .
- ٤- المبحث الثالث : تسهيل الهمزة (تَيْنَيْن).

## التعريف بالهمزة عند القدماء والمحدثين

عني القدماء والمحدثون بالهمزة عناية فائقة، لما لها من خصوصية في صفتها وخرجها وماهيتها، إذ مازها اللغويون من غيرها، وأولوها اهتماماً خاصاً، وعقدوا لها أبواباً في كتبهم<sup>(١)</sup>، فأول من شغلته الهمزة، وأخذت حيزاً من تفكيره الصوتي الخليل بن أحمد الفراهيدي فوصفها بأنها «متهوتة»<sup>(٢)</sup> مضغوطة<sup>(٣)</sup>، وتابعه في ذلك تلميذه الأذكي سيبويه فوصفها بأنها «نيرة في الصدر تُخرج باجتهاد»<sup>(٤)</sup>، والنير يعني الضغط<sup>(٥)</sup>، ويُفهم من هذا الوصف أن للهمزة عملاً نطقياً في الكلمة، كسائر صور النير في العربية «الذي يأخذ في السنة قبائل العرب صوراً مختلفة منها الهمزة، ومنها طول الحركات، ومنها تضعيف الصوت»<sup>(٦)</sup> وقد جعلها الخليل وسيبويه دليلاً على عملٍ نطقيٍّ قبل أن يجعلها دليلاً على صوت<sup>(٧)</sup>.

وأدى هذا التفرد في التعامل مع الهمزة إلى أن حذفها أبو العباس المبرد من حروف المعجم، لأنها لا تستقر على حالٍ واحدة، فهي في تغير مستمر<sup>(٨)</sup>.

ووصفها ابن يعيش بأنها «حرف شديد مستقل، يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستقل النطق به، إذ كان إخراجهم كالتهوع، فلذلك من الاشتغال ساغ فيها التخفيف»<sup>(٩)</sup> والتهوع: تكلف القيء<sup>(١٠)</sup>، فلما كان الأمر كذلك صار التخفيف فيها مسوغاً مستحسناً.

ووصفها رضي الدين الاسترأبادي «بأن لها نيرةً كريهة»<sup>(١١)</sup>

<sup>(١)</sup> ينظر: الكتاب ٤٠٥/٢. وشرح للفصل: ١٠٧/٩-١٢٠. والمتع في التعريف ٢٢٧/١. وشرح الشافية: ٣٠/٣-٦٦. وشرح المراح ص: ١٧٣-١٩٤.

<sup>(٢)</sup> الصوت المتهوت أو المتهوف هو الصوت الشديد، ينظر: اللسان مادته (١٠٢/٢) (هف) (٣٤٤/٩).

<sup>(٣)</sup> العين: ٥٨/١.

<sup>(٤)</sup> الكتاب ١٦٦/٢.

<sup>(٥)</sup> ينظر: اللسان: مادة نير (١٨٨/٥).

<sup>(٦)</sup> للنهج الصوتي للبناء العربية ص: ١٧٣.

<sup>(٧)</sup> ينظر: للصدر نفسه.

<sup>(٨)</sup> ينظر: للقتضب: ١٥٥/١.

<sup>(٩)</sup> شرح للفصل: ١٠٧/٩.

<sup>(١٠)</sup> ينظر اللسان: مادة: هوع (٣٧٧/٨).

<sup>(١١)</sup> شرح الشافية: ٣١/٣.



ربما عتّى القدامى بالألف «هذا النوع... للشرب همزة»<sup>(١)</sup> لأن بعض العرب يبدل من الألف همزة، فيقولون في: (دابة) : (دأبة)، وفي (شأبة) : (شأبة)<sup>(٢)</sup> ولكننا ألفينا ميبويه في أثناء حديثه عن الأصوات الشديدة والرخوة، أدخل الهمزة ضمن الحروف الشديدة، ولم يذكر الألف لا في الشديدة ولا في الرخوة «كما يدل على أنه يخرجها من النوعين، ويميز بين الهمزة والألف»<sup>(٣)</sup>

والذي يدلّ لنا أن القدامى قد وعَوْا نطق الهمزة من جهة، ونطق الألف من جهة أخرى، وإلا لما وضعوا للهمزة رمزاً مستقلاً يميّزها من غيرها من الحروف.

ويبقى القدامى معنورين في وصفهم الهمزة، وفيما ذكروه فيها، لأن اعتمادهم كان على الطريقة النطقية البحتة، فتحلّهم خلطوا بين الهمزة والألف - إن جاز لنا التعبير - فهم لم يعتمدوا على التشريح أساساً لوصفهم الحروف، ولم تتوافر لديهم الأجهزة لقياس الذبذبات الصوتية، وعلى الرغم من ذلك كله نجدهم قد وفقوا أيما توفيق. «وإذا كانت التسجيلات الطيفية الحديثة للهمزة، قد أظهرتها بصور متنوعة»<sup>(٤)</sup> فلا نستغرب من وصف القدامى إياها، ولا نتظر منهم أكثر مما قدموه لها من وصف.

المحدثون اختلفوا في وصفهم الهمزة عن القدماء اختلافاً كبيراً، فنجد بوناً شاسعاً بينهما. فالمحدثون أسسوا درسمهم الصوتي على أسس تشريحي لجهاز النطق في حين أن القدامى لم يمتلكوا هذا الأسس. فالتشريح كان له أبلغ الأثر في انقسام المحدثين أنفسهم إلى فريقين في وصفهم الهمزة، إذ جعلوا الأوتار الصوتية مقياساً وحيداً في تحديدهم وصفها انطلاقاً من عمليتي الجهر والهمس. فالصوت الجهور عندهم «الذي تصحب نطقه ذبذبة في الأوتار الصوتية»<sup>(٥)</sup>، في حين أن الصوت للمهموس «هو ما لا تصحب نطقه هذه الذبذبة»<sup>(٦)</sup>

فالفريقان ينقسمان في وصفهم الهمزة فقد عدّ بعضهم الهمزة صوتاً مهموساً. أما الآخرون فقد علّوها صوتاً لا هو بالمجهر ولا هو بالمهموس.

(١) دراسة الصوت اللغوي ص: ٢٩٨.

(٢) ينظر: للمتّع في التصريف: ٣٢٠/١.

(٣) دراسة الصوت اللغوي ص: ٢٩٨.

(٤) المصدر السابق ص: ٢٩٧. (هامش. رقم ١)

(٥) مناهج البحث في اللغة ص: ١١٤.

(٦) للمصدر نفسه.



إن هذه الأوصاف الكثيرة للمزمة جعلت بعض القبائل العربية تنفر منها، وتبتعد عن النطق بها، فتلجأ إلى تخفيفها، والتخلص من صعوبة نطقها.<sup>(١)</sup>

أما ما يتصل بمخرج المزمة فإن القدامى أجمعوا على أنها أبعد الحروف مخرجاً، إلا أنهم لم يحددوه تحديداً دقيقاً. فالخليل بن أحمد عيّن مخرجها من الحرف في ملرجة لا من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، وإنما هي هاربة في الهواء، فلم يكن لها حيزٌ تنسب إليه إلا الجوف.<sup>(٢)</sup> في حين أن سيبويه كان أكثر تحديداً بتعيينه أقصى الحلق مخرجاً لها.<sup>(٣)</sup>

أما وصف القدامى لها فهو وصف مستوحى من طبيعة نطقها ومن مكان مخرجها، فوصفوها بأنها بجهورة، والصوت المجهور كما وصفه سيبويه «صوت أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد، ويجري الصوت»<sup>(٤)</sup>، ويبدو أن هذا التعريف يعطي الجهر صفةً من صفات القوة، إذ إنَّ مَنَعَ النفس من الجريان، حتى ينقضي الاعتماد، صفةً من صفات الصوت الشديد (الانفجاري) الذي يتكون من خلال انطباق فتحة للزمار انطباقاً تاماً «فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفجر فتحة للزمار فحاً، فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالمزمة».<sup>(٥)</sup> فالاتفاق بين القدامى والمحدثين في وصف المزمة حاصل، ولكن الاختلاف يقع في تعريف الصفة التي سيأتي توضيحها لاحقاً. ويبقى التساؤل الذي وقع القدامى فيه، موضع بحث ومناقشة، وهو أنهم وصفوا المزمة بأنها هوائية، ووصفوها بأنها انفجارية فكيف تكون هوائية وانفجارية (شديدة)؟

إن هناك نقطة حذيرة بالاهتمام وهي أن القدامى وضعوا المزمة والألف في مخرج واحد من أقصى الحلق<sup>(٦)</sup>، فحكموا بذلك على بجهورية الألف. مع العلم أن الألف من حروف اللد وهي كما وصفها المحدثون «انطلاقية تخرج من منطقة الفم، بعيداً عن الخنجرة واللهاء»<sup>(٧)</sup>. فأين التقارب بين المزمة والألف؟

<sup>(١)</sup> ينظر: لمحة تميم وأثرها في العربية للوحدة ص: ٩٠.

<sup>(٢)</sup> ينظر: العين: ٥٧/١.

<sup>(٣)</sup> ينظر: الكتاب ٤٠٥/٢.

<sup>(٤)</sup> للصرقة.

<sup>(٥)</sup> الأمثلة القرية: ص ٨٩-٩٠.

<sup>(٦)</sup> ينظر: الكتاب: ٤٠٥/٢.

<sup>(٧)</sup> للتبع الصوري للبناء العربية ص: ١٧٢.

١- أنهم لم يستغلوا تعريف الجهر والهمس استغلالاً دقيقاً، فالجهر هو ذهبية الأوتار الصوتية، والهمس بعكسه، فالأوتار الصوتية إما أن تنبذب أو لا يصيبها التذبذب. ولا توجد حال وسط بين الحالين.

٢- الصوت اللغوي وحدة واحدة، غير قابل للتجزؤ ولا للتفكك. وإذا كان قابلاً لذلك لم نستطع إدراكه ولا التخاطب به.

٣- لكل صوت من أصوات العربية وصف ثابت لا يتغير يجسده مصطلح واحد بعينه يصف طبيعة الصوت وصفاً دقيقاً. فإذا كان الأمر كذلك فماذا نصطلح على الهمزة التي تكون لا مجهورة ولا مهموسة مما يفي ببلغة الوصف وتجسيده.

يرى البحث أن الهمزة صوت ضعيف من الوجهة الوصفية النظرية، لا من الوجهة النطقية التحليلية، فالضعف حاصل فيها من عدم استقرارها وثبوتها على حال واحد، فمرة تحذف، ومرة تقلب، وأخرى تسهل، فيصيبها الاعتلال والتغير في غالب أحوالها. قال ابن جني: «ألمست تعلم أن الهمزة مستقلة عندهم، فلم ذكرتها في الحروف الخفيفة؟ فالجواب: أن الهمزة وإن كانت كذلك، فإنك قادر على إعلاها وقلبها والتلعب بها تارة كذا، وتارة كذا، وهذا لا يمكنك في الجيم ولا في القاف، ولا في غيرها من الحروف الصحاح»<sup>(١)</sup>. إن العلة الرئيسة لتخفيف الهمزة هي الاقتصاد في الجهد النطقي، تبعاً لقانون السهولة والتيسير.<sup>(٢)</sup>

وسعيًا من الباحث للوصول إلى التعميد الدقيق للملاح التحفيف كان من الأحدي أن يقدم بين يدي البحث التفصيل الكامل لكل مظاهر التخفيف الهمزي (حذفاً وقلباً وتسهيلاً)، لأن الدرس الصوتي الحديث نظر إلى تخفيف الهمزة بحذفها دوماً، لأنه عاجل الهمزة معالجة مقطعية تقتضي الحذف دائماً. في حين أن القدامى لم يعالجوا مظاهر التخفيف معالجة مقطعية، فقصت عليهم طبيعة الدرس بأن يخوضوا في المسائل، ويفصلوا القول فيها، وسيذكرها الباحث ويزيد عليها ما وجد إلى ذلك سبيلاً في إطار منهج القدامى، وسيوجهها بعد ذلك التوجيه الصوتي الحديث.<sup>(٣)</sup>

(١) سر صناعة الإعراب: ٨١١/٢-٨١٢.

(٢) ينظر: التطور اللغوي: مظاهره وعمله وقوانينه، ص: ٤٧.

(٣) لمعرفة المزيد عن الهمزة: صفة ومخرجاً وماهية ينظر:

دراسات في علم اللغة: ص ١٠٩-١٢٩. أصوات اللغة العربية ص: ٦٩-٧٥.

علم اللغة العام - القسم الثاني - الأصوات ص: ١١٢-١١٥. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص: ١٣-

٤٨، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ص ٣١٤-٣١٥، مشكلة الهمزة العربية ص: ٢٤-٥٠.



فحجة الفريق الأول هي نظرهم إلى الهمزة في حال النطق بها، فوجدوا الوترين الصوتيين لا يتذبذبان، وتخرج بانطباقهما وهذا، يؤدي إلى عدم لوتعاشهما.<sup>(١)</sup>

إن هذا الرأي لم يرتضه قسم من المحدثين، إذ وصفوه بعلم الدقة لأن «هناك حالة ثالثة، هي وضع الأوتار الصوتية عند نطق الهمزة. ولنا أن نقول في تفسير رأيهم هذا، أنهم لاحظوا المرحلة الثانية من نطق الهمزة، وهي المرحلة التي تصاحب الانفجار، ففي هذه الحالة تكون الأوتار في وضع الهمس، ولكن هذا السلوك منهم غير دقيق بالنسبة لطبيعة الهمزة، إذ الهمزة العربية لا يتم نطقها بهذه المرحلة الثانية وحدها، وإنما تتكون مرحلتين: المرحلة الأولى: مرحلة انطباق الوترين، وفيهما ينضغط الهواء من خلفهما فينقطع النفس، والمرحلة الثانية: مرحلة خروج الهواء للضغط فجأة محدثاً انفجاراً مسموعاً.»<sup>(٢)</sup> إن هذا التحليل كان منطلقاً للفريق الآخر الذي عدّ الهمزة صوتاً لا هو بالمجهور ولا هو بالهموس، وزيادة على التحليل السابق فقد استدلوا إلى «اعتبارين اثنين أحدهما: انعدام ذبذبة الوترين الصوتيين وتكون الإشارة إلى ذلك عند وصف الصوت بما يأتي (-مجهور).

وثانيهما: اعتبار وضع الوترين الصوتيين عند نطق هذا الصوت، وهو وضع مميز للهمزة عن الوضع الذي يكون عليه الوتران الصوتيان عند نطق سائر الأصوات للمهموسة، وتكون الإشارة إلى ذلك بما يأتي (-مهموس) وهي صفة تشير إلى كون الوترين الصوتيين على وضع آخر غير الوضع الذي يكونان عليه عند الهمس.»<sup>(٣)</sup>

إن هذا الرأي لم يرتضه قسم من المحدثين، ومنهم استاذنا الدكتور حسام النعيمي، الذي يرى أن الذين مالوا إلى أن الهمزة لا هي بالمجهورة ولا بالهموسة، نظروا إلى وصف القلمي للطاق والطاء، ووجدوا لهم تسويغاً في وصفهم هذين الحرفين ولكنهم عندما وصلوا إلى الهمزة لم يقلعوا تسويغاً آخر كما قلّموه في الوصف السابق. وإنما خطأوا القلمي، وقد كان بإمكانهم جمع الحروف الثلاثة تحت حكم واحد هو حكم الوصف القلمي للجهر والهمس مع الاهتمام بطبيعة الوصفين: القلم والحديث.<sup>(٤)</sup> ويرى البحث أن من وصف الهمزة بكونها لا بمجهورة ولا مهموسة وصفها وصفاً غير دقيق للأسباب الآتية:

<sup>(١)</sup> ينظر: دروس في علم أصوات العربية ص: ٣٥، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن حني ص: ٣١٤.

<sup>(٢)</sup> علم اللغة العام (القسم الثاني) ص: ١١٢.

<sup>(٣)</sup> ميكانيكية النطق والأصوات للمهموسة والمجهورة، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، جلد (٢٢).

جزء (٣)، ذو القعدة ١٤٠٧ هـ - تموز (يوليوس) ١٩٨٧ م. ص: ٥٢٤.

<sup>(٤)</sup> ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن حني ص: ٣١٤-٣١٥.



## المبحث الأول : حذف الهمزة

إن حذف الهمزة هو إزالتها من بنية الكلمة، وجعل حركة ما قبلها دليلاً عليها، فكان التخفيف بالحذف من أوغل أنواع التخفيف، في حين أن قلبها ينشئ عن وجودها، وحضورها في الكلمة، أما تخفيفها (بين بين) فيحتل مرتبة وسطية (انتقالية) بين الحذف والقلب وسيجيء تفصيل ذلك لاحقاً - إن شاء الله -.

لذا كان التخفيف الهمزي على درجات بحسب وضع الهمزة في الكلمة للمراد تخفيفها وهو على النحو الآتي:

-أ- حذف الهمزة .

-ب- تسهيلها (بين بين)

-ج- قلبها .

يستلزم لتخفيف الهمزة في كل طرائقه أن يتقدمها شيء، فلا تُخفف الهمزة -غالباً- في بدء الكلمة، «لأن المبتدأ به خفيف»<sup>(١)</sup>، ولقوة التكلم بها في حالة (الابتداء)»<sup>(٢)</sup> فإذا كان الثقل لا يثقل، فالخفيف لا يخفف لزوال علة الثقل.

وسأبدأ حديثي عن حذف الهمزة بتوجيه القدامى له، وسأورد بعض التوجيهات في إطار الدرس الصوتي القلم، ثم أنتقل بعد ذلك إلى توجيه المحدثين على وفق منهجهم.

### توجيه القدامى لتخفيف الهمزة بالحذف:

يشترط القدماء في تخفيف الهمزة بالحذف، تحريك الهمزة للمراد حذفها، وسكون ما قبلها<sup>(٣)</sup>، فإذا لم يتوافر الشرط للمذكور فلا تخفيف فيها.

ويُشترط في الحرف الذي تنقل إليه حركة الهمزة الآتي:

- ١- أن يكون حرفاً ساكناً صحيحاً .
- ٢- أن يكون حرف مد أو لين، فتُنقل حركة الهمزة إليه، ولكن بشروط:
  - أ- أن يكون مما يجوز تحريكه، فالذي لا يقبل الحركة الواو والياء للديتان الزائدتان، في بنية الكلمة، فالأصليان يقبلان لأنهما يمثلان فاء الكلمة وعينها ولاهما.

-ب- أن يكون الواو والياء للإلحاق، فهما من بنية الكلمة، فيقبلان الحركة للنقولة.

<sup>(١)</sup> شرح الشافية: ٥٠/٣.

<sup>(٢)</sup> شرح المراح في التصريف ص: ١٨٤.

<sup>(٣)</sup> ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص: ٧٣.

ج- أن يكون الساكن منفصلاً من الهزمة للراد حذفها، وحالة الساكن لا تختلف عن الحالات السابقة، إلا أنه جاء هنا لمعنى كأن يكون ولو للجماعة أو ياءً للمخاطبة، أو ما جرى مجراها، كأن يكونا علامة للإعراب. وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً -إن شاء الله-.

### أولاً: حذف الهزمة وقبلها حرف صحيح ساكن:

ينقسم هذا الحذف على قسمين هما:

- ١- حذف الهزمة وقبلها حرف صحيح ساكن في الكلمة نفسها.
- ٢- حذف الهزمة منفصلة من الساكن وهو ما يُعرف (بوصل هزمة القطع).

### أولاً: حذف الهزمة في الكلمة نفسها:

يحكم هذا الحذف ضابط عام، وهو نقل حركة الهزمة إلى الساكن قبلها، وتحريكه بحركة الهزمة المخوفة لتكون الحركة دليلاً عليها. ففي تخفيف (مسألة) تنقل حركة الهزمة للمفتوحة إلى السين، فتضعف الهزمة فيصيرها الحذف، وتصور الكلمة (مسلة). ولكن بإمكاننا إيجاد طريقة تبدو أكثر شمولية وتفصيلاً من سابقتها وتعطي تسويغاً مقبولاً لحذف الهزمة، فلا يكفي فيها النقل وحده، بل تُجرى خطوات تؤدي إلى حذف الهزمة. تقول القاعدة: «تُلَيِّن الهزمة أولاً للين طبيعتها بسبب مجاورتها الساكن، ثم تحذف لاجتماع الساكنين. ثم يُعطى ما قبلها حركتها، إذ كان ما قبلها حرفاً صحيحاً»<sup>(١)</sup>، إن العلة في تليين الهزمة هي أنها جاورت الساكن، إذ يقول الصرفيون: «إن العرب أجزت الحرف الساكن إذ جاور الحرف المتحرك، مجرى المتحرك»<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا الأساس تم نقل حركة الهزمة افتراضاً إلى الساكن قبلها، فتحول الساكن إلى متحرك واكتسبت الهزمة الساكنة حركة الحرف الذي قبلها، وطبقاً لقواعد إبدال الهزمة، تُبدل الهزمة الساكنة بحسب حركة ما قبلها، فيلتقي ساكنان، الساكن في الأصل، للمتحرك الآن، والساكن الذي أبدل من الهزمة. فيُحذف الساكن المُبدل للتخلص من الساكنين، وتطبيقاً لهذه القاعدة في كل مسائل التخفيف التي تنضوي تحت هذا النوع نستطيع تعميمها عليها في المواضع التي كثر الاستعمال فيها أو قل.

<sup>(١)</sup> شرح المراح في التصريف ص: ١٧٨. (ترتيب الخطرات في هذه القاعدة غير منطقي وعدم منطقيتها متأسف من السكون الذي حذف ثم أعادته مرة أخرى) وعلى الرغم من عدم منطقيتها يمكن أن تكون قاعدة عامة تتوافق وطبيعة النظرة للمباراة للصرف العربي عند القدماء.

<sup>(٢)</sup> صر صناعة الإعراب: ٧٥/١.



فحذف الهمزة في الفعل المضارع (يرى) الذي أصله (يرأى)، قالوا فيه أن سبب حذف الهمزة كثرة الاستعمال، ولكن بتطبيقنا القاعدة السابقة، نُقدم حجةً لملفها على النحو الآتي:

يرأى

جاورت الهمزة الحرف الساكن فأعطيت حكمه

يرأى

طبقاً لقواعد قلب الهمزة، تقلب الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها مع الأخذ بالاهتمام سكون الحرف الذي قبل الهمزة في الأصل

يرأى

فالتقى ساكنان، فيحذف الألف للتخلص منهما، ويحرك ما قبل الهمزة بالفتحة للدلالة على حذف الهمزة المفتوحة

يرى

وهكذا تحذف الهمزة في كل تصريفات الفعل (يرى)، إذا اتصل بالضمائر المنفصلة أو المتصلة<sup>(١)</sup> وتُجرى الخطوات السابقة نفسها على الفعل (أرأى) الذي يرى بعضهم فيه أن سبب حذف الهمزة اجتماع همزتين، ووجود ساكن بينهما فحذف الساكن لضعفه<sup>(٢)</sup>، ولكننا إذا طبقنا القاعدة المذكورة سلفاً، حصلنا على النتيجة نفسها.

ولكن تظهر الهمزة في الفعل (يرى) و (أرى) للضرورة الشعرية، قال الشاعر:

ثم استمر بها شبحان مُبتَجِعٌ بالبين عنك بما يرآك شناناً<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح المراح ص: ١٩١.

<sup>(٢)</sup> ينظر: شرح المفصل: ١١٠/٩.

<sup>(٣)</sup> هذا البيت أنشده أبو زيد الأنصاري ولم ينسبه لأحد، وقال ابن بري هو للأعلم بن حراة السعدي: ينظر: المسامش

رقم (٢) في شرح المفصل: ١١٠/٩.



ولا تقتصر القاعدة على الهمزة المفتوحة بل تجري في الهمزتين المكسورة والمضمومة أيضاً ففي تخفيف الفعل للسند إلى ياء للتكلم (ألكني)، تتبع الخطوات السابقة فأصل الفعل (ألَيْكني) للأخوذ من (الألوكة) وهي الرسالة<sup>(١)</sup>، للمكسور الهمزة، تُتبع فيه الخطوات السابقة على النحو الآتي:

ألَيْكني ← ألَيْكني ← ألَيْكني ← ألكني .

إن الهمزة في كل حالهما السابقة، لا تخفف إلا بالحذف، فلا نستطيع إبدالها لألها متحركة، ولا نستطيع جعلها (بين بين) لأن الحرف الذي قبلها ساكن، و (بين بين) قريبة من الساكن، بل زعم الكوفيون أنها ساكنة «لذلك لا تقع...إلا حيث يقع الساكن»<sup>(٢)</sup>.  
فيما مضى تكلمنا على الهمزة للتوسطة، أما الآن فنأتي إلى الهمزة المتطرفة التي قبلها حرف صحيح ساكن. والتي تتميز بالآتي:

١- في حالة تحقيقها يجوز الوقف عليها ساكنة، وما قبلها ساكن، لجواز التقاء الساكنين في الوقف. (سيأتي تفصيل ذلك في بابه).

٢- في حالة تخفيفها تُتبع القاعدة المذكورة سابقاً، فتكون خطواتها على النحو الآتي:  
الخبء ← الخبء ← الخبء ← الخبء ← الخبء

ولنا في ذلك وجهان: إما الوقف على الحرف الساكن (الخبء) وإما تحريك الحرف الساكن (الخبء) فيكون ذلك على وفق حركة الحرف نفسه: بالروم، أو الإشمام، أو غير ذلك مما تقتضيه الحركة نفسها.<sup>(٣)</sup>

إن إيراد القاعدة المذكورة، وتطبيقها على الحالات السابقة، إنما كان لغرض الخروج عما سماه الصرفيون (التخفيف غير القياسي)<sup>(٤)</sup>، ليكون التخفيف في غالبه قياسياً، يعتمد على قاعدة مطردة، تطبق في الأقل في موضع بعينه. وللابتعاد عن القول إن حذف الهمزة كان في مواضع لكثرة الاستعمال، فليست كثرة الاستعمال أو قلته مقياساً لحذف الهمزة في مواضع، إذا ما طبقنا القاعدة المذكورة سابقاً.

<sup>(١)</sup> ينظر: اللسان (مادة: ألك). (٣٩٢/١٠).

<sup>(٢)</sup> شرح للفصل: ١٠٩/٩.

<sup>(٣)</sup> ينظر: شرح الشافية: (٣٣/٣).

<sup>(٤)</sup> ينظر: سر صناعة الإعراب: ٩٨/١.

القسم الثاني: حركات الميمزة من كلمة، والحرف الساكن في كلمة أخرى (وصل همزة القطع):

أعني بوصول همزة القطع إدراجها وحذفها نطقاً، فهي تُعدُّ من بداية الكلمة، فكانت عرضة للتخفيف، لأنها لو كانت مزيدة أو متقلبة عن أصل لما أصابها التخفيف، لأن الزيادة تحيى بها الغرض معنوي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الميمزة المزيمة تكون للوصل، فهي زيادة صوتية، وأبست صرفية، فالتخفيف إذاً يصيب المزيد صرفياً الذي يزداد على بنية الفعل ليحدث فيه معنى من المعاني المتعددة المعروفة، قال الرضي: «اعلم أن المزيد فيه لغو الإلحاق، لا بد لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً»<sup>(١)</sup>، فلهي قوله تعالى: «قَدْ أُلْحَقَ الْمُؤْمِنُونَ»<sup>(٢)</sup> تُقرأ بالتخفيف «قَدْ أُلْحَقَ الْمُؤْمِنُونَ»<sup>(٣)</sup>، فحركات الميمزة ونقلت حركاتها إلى ما قبلها لتكون دليلاً عليها.

ويقال في (من أمك) : (من أمك)، وفي (من إهلك) : (من إهلك)

وتوصل همزة القطع في الشعر للضرورة، قال الشاعر:<sup>(٤)</sup>

يا أبا الميمزة رب أمر معضل قرعته بالمكر ميني واللعن.

يريد : يا أبا الميمر

إن الحرف الذي نقلت إليه حركة الميمزة حرف مهي على السكون، إذ الحرف

العرب بحركة إعرابية لا تنقل إليه حركة الميمزة لسببين هما:

١- لا تجمع حركتان في آن معاً، حركة الإعراب وحركة الميمزة.

٢- احترام حركة الإعراب، التي يزول المعنى ولا يفهم، فهي بمثابة الدليل الرئيس

لمعرفة السباق ومضبوته<sup>(٥)</sup>.

وورد عن قسم من العرب طبعوا نقل حركة الميمزة إلى حرف مهي بنائه ليس

السكون، بل بنائه الحركة في مثل: (قال إسحاق) بصير بالتخفيف (قال إسحاق)، وفي

(١) شرح المنهاج: ٨٣/١.

(٢) من الآية: آمن المؤمنون.

(٣) وهي قراءة ورش، وابن ذرّوان، وحفص، وإدريس، ينظرون إلحاق فتلاد البشر: ٢٨١/٢.

(٤) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص: ١٣٤، ينظر: خزائن الأدب: ٣٦/١، وضرائر

الشعر ص: ٩٨.

(٥) ينظر: العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ص: ٣، ومدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو

ص: ٢٤٧.



قولنا: (قال أسامة) : (قال أسامة)<sup>(١)</sup>. ويبدو لنا أن ترجيح السكون على الحركة كان نتيجةً للأسباب الآتية:-

- ١- أن السكون بطبيعته هو عدم الحركة، لذا كانت إزالته سهلة، بحكم طبيعته.
- ٢- الحرف الساكن يصير ضعيفاً بالسكون، فيسهل التحكم فيه، موازنةً بالحرف المتحرك حركة إعرابية لأن الحركة بمثابة حرف جزئي في الكلمة<sup>(٢)</sup>.
- ٣- أن حركة الهمزة للنقولة إلى الحرف الساكن أو إلى الحرف المتحرك حركة بناء، هي حركة عارضة، فإذا كان الحرف ساكناً وتحرك، فعروض حركته مقبول لأن السكون عدم الحركة - كما مر - فالحركة للنقولة إليه في منزلة الحركة الأصلية له.

في حين أن الحرف متحرك حركة بناء - كما في المثال السابق - ونقلت إليه حركة الهمزة، فاجتمعت حركتان، حركة البناء وحركة الهمزة، فجاز إزالة حركة البناء وإحلال حركة الهمزة محلها. والمسوغ في ذلك هو بناء الفعل ليس إلا، إذ لو كان الحرف محركاً بحركة إعرابية لم يجز النقل البتة للسبب المذكور سابقاً. لذا وصفت الحالة الأخيرة بالشذوذ.

#### الاعتداد بالحركة وعدم الاعتداد بها

يبقى الاعتداد وعدمه بحركة الهمزة من طبيعة التخفيف نفسه، وانطلاقاً من وصفنا تخفيف الهمزة في المواضع السابقة، تصادفنا حالة أخرى، عليها شبهةً بسابقتها.

ونذكر في هذا المجال الآتي :

- ١- (أل) التعريف لكونها كلمة مستقلة، واتصال الهمزة بها من كلمة أخرى.
- ٢- طبيعة الهمزة في (أل) التعريف لكونها همزة وصل، ووضعها عند إجراء التخفيف.
- ٣- الاعتداد بهمزة (أل) طبقاً لقاعدة حذف الهمزة تصير (ألحمر)، و(الأرض) تصير بالتخفيف (ألرض).

وللعرب في ذلك ثلاثة مذاهب:

- ١- الاعتداد بحركة لام التعريف، وعدّها حركةً أصليةً، تستغني عن همزة الوصل فيقال: (ألحمر) و (ألرض).

(١) ينظر: شرح الشافية: ٣/٣٦.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/١٧.



٢- عدم الاعتداد بحركة لام التعريف، وعدّها حركة عارضة في حكم للمعدومة، لذا تظهر همزة الوصل لتعمل عملها الطبيعي الافتراضي هنا. فنقول: (الْحُمْر) و (الرُّض).

٣- من العرب من لا ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، بل حَبَذَ إبدال الهمزة لاماً وإدغامه في اللام الساكنة قبله. فيصير (الأحمر) : (اللحمر) و (الأرض) : (الارض)<sup>(١)</sup>.

ولكن كيف ساغ الإبدال هنا بين الهمزة واللام؟ إذ لا يوجد تقارب صوتي أو مخرجي بينهما. فالهمزة حلقية، واللام ذلقية، فشتان ما بين المخرجين. لذا يبدو لنا تسويقها أن العرب ذهبوا هذا للذهب لسبيين:-

١- ربما كان الأصل عندهم (لحمر) و (لرض)، فلم ينطقوا بالهمزة البتة فلما أرادوا تعريفهما قالوا: (اللحمر) و (الارض).

٢- ربما أجزوا تخفيفين في الكلمة نفسها، التخفيف الأول: حذف الهمزة والاعتداد بحركة لام التعريف فقالوا: (الحمر) ابتداءً. والتخفيف الثاني: إجراء الإدغام؛ لام التعريف الساكنة مع اللام الأصلية فقالوا: (اللحمر).

وتبقى حالة فريدة من نوعها في فعل الأمر (سَلْ) وكيفية اشتقاقه، ووضع الهمزة فيه. إذ إن فعل الأمر يُؤخذ من الفعل المضارع بحذف حرف المضارعة، فالأمر من (يقوم) : (قُمْ) ومن (يقول) : (قُلْ) وهكذا. أما في حالة (يَسْأَلْ)، بحذف حرف المضارعة وهو الياء، فتبدأ الكلمة بساكن، وهذا ما لا تجوز به العربية (سَأَلَ) فيؤتى بهمزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن فنقول: (اسأَلَ)، فتكوّنت حالة يجوز فيه التخفيف هي التقاء همزتين بينهما ساكن، وللعرب في ذلك منهجان هما :-

١- نقل حركة الهمزة إلى السين، فتضعف الهمزة بالسكون فيصيرها الحذف، فتصير (اسل) في حالة عدم الاعتداد بالحركة المنقولة، إذ النظر إلى حركة السين الأصلية، حجة في ثبات همزة الوصل. وقد أجاز ذلك الأخفش<sup>(٢)</sup>

٢- الاعتداد بحركة السين، أوجب حذف همزة الوصل، لانتفاء سبب وجودها، وقد أوجب ذلك ابن الحاجب في شافيته<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: شرح الشافية ٥١/٣-٥٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٤٣/١ و شرح الشافية: ٥١/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٥١/٣.

وتتبعاً للاعتداد بالحركة ناعداً. حالة أخرى وهي قوله تعالى: «عاداً الأولى»<sup>(١)</sup> السق فيها وجهان مرتبطان بالتنوين الذي يمثل نوناً ساكنة، واتصاله بالتخفيف في ( اللول) على النحو الآتي:

١- علم الاعتداد بحركة اللام في (لول)، فتكسر النون، تبعاً للأصل المفترض فنقول على هذا الأساس «عادن لولي»<sup>(٢)</sup>

٢- الاعتداد بحركة اللام، فيطرا السكون على النون، فتدغم في اللام، فنقرأ «عادلولي»<sup>(٣)</sup>. ومثل ذلك يجيء في قوله تعالى: «سورها الأولى»<sup>(٤)</sup> ففي حالة الاعتداد بحركة اللام نُقرأ سورتها لولي وبعكسه نُقرأ سورتها لولي بحذف ألف سورتها لالتقاء الساكنين في الأصل المفترض.

### ثانياً : حذف الهمزة وقبلها حرف علة :

حروف العلة هي الألف والواو والياء وتنقسم على قسمين:-

- حروف المد : وهي الألف أهداء والواو والياء المسبوقتان بهضمة وكسرة على التوالي.

- حرف اللين : وهما الواو والياء المسبوقتان بفتحة.

فكل حرف مد هو حرف لين وليس العكس<sup>(٥)</sup>

ينقسم هذا النوع من الحذف على قسمين:-

١- حذف الهمزة من الكلمة نفسها، ونقل حركتها إلى ما قبلها.

٢- حذف الهمزة منفصلة عن حرف العلة (وصل همزة القطع).

### أولاً : حذف الهمزة في الكلمة نفسها :-

يشترط في حرف العلة الذي تُنقل إليه حركة الهمزة الآتي:

١- ألا يكون حرف العلة مد، فلو كان كذلك لما قبل الحركة لسكونه.

٢- أن يكون أصلياً في الكلمة، لأن حركة الهمزة أصلية فلا تنقل إلا إلى مثلها في الأصالة.

(١) من الآية: ٥٠ من النجم.

(٢) وهي قراءة نافع، وقالون، وابن ذكوان، بنظر: النشر: ٤١٢/١.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو، ونافع، وأبي جعفر، ويعقوب، بنظر: السبعة في القراءات ص: ٦١٥. والهمزة لابن خالويه ص: ٣٣٧، وإتحاف فضلاء البشر: ٥٠٢/٢.

(٤) من الآية: ٢١ من طه.

(٥) بنظر: الرعاية ص: ١٢٦



٣- أن يكون حرف لين أصلياً للإلحاق.

فإذا اكتملت الشروط المذكورة سلفاً جاز النقل فالحذف، فإذا ما أردنا تخفيف (السوء) تنقل حركة الهمزة إلى الواو الأصلية وتحذف الهمزة بعد ذلك فتصير:

السوء ← السؤ. ولكن نقلت الضمة إلى الواو التي هي إشباع للضمة فاجتمع بالملك

ثقلان؛ ثقل الواو وثقل الضمة، فكيف جاز لنا ذلك؟

يبدو لنا أن تسوية الثقل في هذه الحالة هو أصالة الواو للمدية، فلو كانت زائدة لما جاز لنا ذلك. والدليل على ذلك أن التخفيف في (مقروءة) و (خطيئة) و (مقروءة) و (خطيئة) فلم يقولوا: (مقروءة) أو (خطيئة) لأن الأولى على وزن (مفعولة) والثانية على وزن (فعله) فالواو الأولى هي واو مفعولة، والياء في الثانية هي ياء فعلية. لذلك قالت العرب في تخفيفهما (مقروءة) و (خطيئة) بقلب الهمزة ولوا في الأولى وياء في الثانية. وسيأتي تفصيل ذلك في قلب الهمزة. أما إذا كان حرف العلة حرف لين جيء به للإلحاق فتقل حركة الهمزة إليه طواعية، وللعرب في ذلك مذهبان.

١- نقل حركة الهمزة إلى حرف اللين، ثم حذفها بعد ذلك.

٢- قلب الهمزة إلى حرف لين مجانس لما قبله.

فنقول في: (حَوَّابَة) و (جَيَّال) : (حَوَّابَة) و (جَيَّال) على المذهب الأول.

و (حَوَّابَة) و (جَيَّال) على المذهب الثاني.

ويبدو لنا أن العرب الذين مالوا إلى قلب الهمزة كان ميلهم لسبيين:-

١- لم يجلوا تنالي الحركات للتماثلات في (حَوَّابَة) و (جَيَّال)

٢- مالوا إلى التضعيف الذي يُعدّ صورةً من صور النبر في العربية<sup>(١)</sup>

وتحذف الهمزة أحياناً تلقائياً من غير نقل لحركتها إلى ما قبلها وهو ما يعرف

بقصر اللود ويكون لسبيين:

١- إما للتخفيف، ولم نستطع نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، لأن ما قبلها الألف، الذي

يُعدّ ساكناً أبداً. كما في (يشاء) : (يشأ).

٢- للضرورة الشعرية كقول الشاعر: <sup>(٢)</sup>

لا بُدَّ مِنْ صِنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

<sup>(١)</sup> ينظر: المنهج الصوتي للبناء العربية ص: ١٧٣.

<sup>(٢)</sup> لا يُعرف قتله، ينظر: شرح التصريح: ٢٩٣/٢، وضرائر الشعر: ١١٦، وفي الضرورات الشعرية ص: ٢٢.



ثانياً : حذف الهمزة منفصلة عن حرف العلة : (وصل همزة القطع):

ينماز حرف العلة هنا بالاستقلالية لكونه يمثل كلمة مستقلة أو في حكمها. لذا

تنقل إليه حركة الهمزة، لسببين:

- ١- لأن الحرف الأصيل يُنقل إليه الحركة.
  - ٢- لأن الحرف المنقلب عن أصل قابل لنقل الحركة إليه. لأنه في حكم الحرف الأصيل<sup>(١)</sup>
- فإذا أردنا تخفيف (اتبعوا أمرهم) : (اتبعوا أمرهم) و (مسلّموا أيك) : (مسلّموا أيك) فالواو هنا دلت على معنى لكونها جاءت فاعلاً في الأولى، ودلت على جمع في الثانية، فهي في حكم الكلمة المستقلة.

وتصادفنا حالة أخرى في حركة الهمزة إذا ما جاءت من جنس الحرف الذي قبلها، أو حركة مخالفة لحركة ما قبلها، فيزداد الثقل لسببين:

- ١- لكون حركة الهمزة بجانب حركة الحرف الذي قبلها.
  - ٢- الانتقال من حركة إلى أخرى مخالفة لها، فيه يُقلّ أيضاً. فالانتقال من كسر إلى فتح، أو من ضمّ إلى فتح، أو من كسر إلى ضم. كل ذلك ثقل على اللسان.
- ففي تخفيف (قاتلوا أمك) : (قاتلوا أمك) (جازروا إيلك) : (جازروا إيلك) (مررت بقاتلي أمك) : (مررت بقاتلي أمك). فما الذي سوّغ الاستقلال؟
- الذي سوّغه هو طبيعة الحركة للنقولة لكونها ليست أصلية، بل هي منقولة، فهي تزول بزوالها. بخلاف الحركات الإعرابية للنقولة فهي تعدّ ألصقاً وألزم من غيرها؛ لأنها تمثل إعراب الكلمة<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان حرف العلة أصلياً في الكلمة كياء (يرمي) وأنت بعده كلمة أولها همزة متحركة مكسورة من جنس حركة حرف العلة. وأردنا تخفيفها أجريناً عليه الخطوات الآتية:

- ١- تحذف الهمزة مع حركتها لاستقلال الحركة على حرف المد.

- ٢- يحذف حرف المد لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>

فمثلاً في (يرمي إخوانه) ← (يرمي إخوانه) ← (يرمي إخوانه)

<sup>(١)</sup> ينظر: للنصف: ٤٠/٢.

<sup>(٢)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٣٢/٣.

<sup>(٣)</sup> ينظر: للمصدر السابق: ٣٦/٣. وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص: ٦٥.

## مواضع أخرى لتخفيف الهمزة بالحذف :

لا تقوم هذه للمواضع على قاعدة تحكمها، ولا تنكئ على ضابط تستند إليه.

فالحذف يتم فيها من غير نقل، فهي لذلك من (التخفيف غير القياسي)، ومواضعه هي:

١- حذف الهمزة من الفعل الثلاثي، للمهموز الفاء.

٢- حذف الهمزة من كلمة (عند التقاء همزتين).

٣- حذف الهمزة من (أناس) و (إله).

## أولاً : حذف الهمزة من الفعل الثلاثي، المهموز الفاء :

عند اشتقاق فعل الأمر من الأفعال: يأكل، و يأخذ، و يأمر، يحصل الآتي:-

١- حذف حرف المضارعة.

٢- تتصَدَّر همزة ساكنة، فنأتي بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن فتصبح: أأكل، وأأخذ، وأأمر.

ولكن العرب لم تنطق بالهمزتين مجتمعين في هذه الأفعال فقالوا: كُلْ-وَأْخُذْ-وَأْمُرْ ويُرجِعُ القدماء الحذف إلى كثرة الاستعمال. قال ابن جني: «إن أصله (لَوْأَخُذْ، وَلَوْأَكُلْ، وَلَوْأَمُرْ). فلما اجتمعت همزتان، وكثر استعمال الكلمة حذفت الهمزة الأصلية، فزال الساكن، فاستغنى عن الهمزة الزائدة، وقد أخرجنا عن الأصل فقبل: أَوْأَخُذْ وَأَوْأَكُلْ، وأَوْأَمُرْ.»<sup>(١)</sup> ويبدو من نص ابن جني شيان:

١- أن حذف الهمزة من هذه الأفعال شاذ لا يقاس عليه.

٢- أن الحذف يصيب الأفعال الثلاثة وحدها.

أما رضي الدين الاسترأبادي فقد قصر الحذف على الفعلين الأولين (خُذْ، وَكُلْ) سواء بُدئَ بهما أم لم يُبدَأْ؛ لكثرة استعمالهما. أما الفعل (مُرْ) فلكونه أقل استعمالاً من الفعلين الآخرين -والرأي للاسترأبادي- فيؤتى بهمزته في درج الكلام كقولنا: (وأمر)، و(فأمر)، و(قلتُ لك أمر). وتُحذف في الابتداء فيقال (مُرْ) كالفعلين الآخرين<sup>(٢)</sup>.

أما الجوهري فقد عمم الحذف على مهموز الفاء كله<sup>(٣)</sup>

(١) سر صناعة الإعراب: ١١٢/١

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٥٠/٣، وأبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية ص: ١٩١.

(٣) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية: ٥٥٩/٢. و : تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوري، بحث منشور في دوليات كلية الآداب-جامعة الكويت-الحولية العاشرة لعام ١٩٨٩م ص: ٤٨.



إن علة شلوه حذف الهمزة في الأفعال المذكورة سلفاً، مخالفتها القياس إذ القياس فيها، قلب الهمزة الساكنة المضمر ما قبلها وأواً مخالفة، بحسب قواعد قلب الهمزة. فنقول في (أؤخذ) : (أؤخذ) و (أؤكل) : (أؤكل) و (أؤمر) : (أؤمر) <sup>(١)</sup>.

إذا كان الحذف قد حكم عليه بالشلوه في الأفعال المذكورة، فهو غير معتد به لأن «الأفعال لا تحذف، وإنما تحذف الأسماء، نحو (يد) و (دم) و (أخ) و (أب) وما جرى مجراه. وليس الفعل كذلك. فأما (يؤخذ) و (يؤكل) و (يؤمر) فلا يعتد به، إن شئت لقلته، وإن شئت لأنه حذف تخفيفاً في موضع، وهو ثابت في تصريف الفعل نحو: أؤخذ. ويأخذ، وأؤخذ، وأؤخذ» <sup>(٢)</sup> قرر ابن جني أن حذف الهمزة في الأفعال السابقة كان لكثرة استعمالها، وقرر أيضاً أن الحذف لا يصيب الأفعال وإنما يصيب الأسماء. وفي تقديره أن الحذف ثم هنا لعلته، ويقرر ابن جني نفسه «أن الحذف ضرب من الإعلال» <sup>(٣)</sup> لذا لا تكفي كثرة الاستعمال وحدها علة لحذف الهمزة. ولكن هناك أسباب دعت إلى حذفها. فنجد ثلاث مراحل مرت بها الأفعال السابقة، حتى وصل الأمر بها إلى ما وصلت إليه، والمراحل على النحو الآتي:

١- مرحلة الأصل المفترض: أؤخذ، وأؤكل، وأؤمر.

٢- مرحلة التخالف بين حركتي الهمزتين المحتممتين فحصل الآتي:-

أؤخذ - وأؤكل - وأؤمر.

٣- يتوقف قانون للمخالفة، ويبدأ قانون التطور الصوتي، بحذف همزة الوصل والحرف

الساكن الذي بعدها وهو الواو (على وفق قاعدة القدماء أن حروف المد ساكنة) فنحصل على: يؤخذ - يؤكل - يؤمر <sup>(٤)</sup>

ثانياً: حذف الهمزة من كلمة (عند التقاء همزتين) :

يقع الحذف في هذا الموضع على الهمزة الزائدة التي طرأت على الكلمة كهمزتي الوصل والاستفهام، فإذا كان الحذف قد طال الهمزة الأصلية في (يؤخذ) و (يؤكل) و (يؤمر) فحذف الزائدة أجدر <sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح للفصل: ١١٥/٩.

<sup>(٢)</sup> الخصائص: ٣٧/٢.

<sup>(٣)</sup> للصدر السابق: ٩٠/٢.

<sup>(٤)</sup> ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي، ص: ٤٩.

<sup>(٥)</sup> ينظر: للنصف: ١٩٢/١.

### ثالثاً: حذف الهزمة من (أناس) و (إله):

لا تحذف الهزمة من غير أن يتقدمها شيء<sup>(١)</sup> فنقل حركتها إليه، وعلى الرغم من استباق هذا الشرط حذفت هزمة عدد من الكلمات ابتداءً من غير أن يتقدمها شيء ولكن ذلك محكوم بالسمع وحده لا بالقياس، لأن القياس لا يخضع لهذه القاعدة فكلمة (أناس) حذفت هزمتها فصارت (ناس) وكلمة (إله) حذفت هزمتها «فصار (لاه) ثم أدخلوا اللام، فصار (الله)، فكان اللام صار عوضاً من الهزمة»<sup>(٢)</sup> والمحتمل أن يكون «الله بدل من (الإله) والناس بدل من (الأناس). فأصل حذف الهزمة ههنا في التعريف، ثم نقل إلى التكرار أيضاً فقالوا: (ناس) بدل من (أناس)»<sup>(٣)</sup>

إن القاعدة في مثل هذا الحذف هو كثرة الاستعمال، فليس بإمكاننا إعطاء تفسير أو تعليل مناسب لحذف الهزمة هنا. وإنما نقول أن كثرة الاستعمال هي العلة في إجرائه.

### التوجيه الصوتي الحديث لتخفيف الهزمة بالحذف:

لم يفرط القدماء في قاعدة النقل لحذف الهزمة تخفيفاً، في حين أن الدرس الصوتي الحديث هجر هذه القاعدة في كل طرائق التخفيف. لذا كانت الهزمة فيه تمثل قاعدة في المقطع، إذا حذفت بقي للمقطع بقمته فقط (المصوت القصير)، وهذا ما لا تجوزة العريضة، لذا ينتقل الصامت المجاور ليكون قاعدة للمقطع الذي حذفت منه الهزمة، وسكونه سهل انتقاله، لأنه لا يترك أي أثر سلمي في المقطع الذي هجره<sup>(٤)</sup>. على أساس هذه القاعدة جرت آلية حذف الهزمة في كل مواضعها، فالمحدثون لم يرتضوا قاعدة القدماء في نقلهم الهزمة مع حركتها إلى ما قبلها، لأن الهزمة منفصلة عن الحركة والذي يظهر أن القدماء لم يمتلكوا التصور للمقطعي، وإن كنا نجد بعض الإشارات التي تؤيد معرفتهم له، إلا أنهم لم يستعملوه في عملية تأثير الأصوات بعضها في الآخر، وإنما نجد أنهم نظروا إليه من الوجهة العروضية في تحليل البيت الشعري موسيقياً<sup>(٥)</sup> «و لم يعتمدوه أساساً لتحديد معالم المفردات»<sup>(٦)</sup>. فنجد الفارابي مثلاً قد عالج المقطع الصوتي معالجة دقيقة تؤكد معرفته له. ونظيرته الثاقبة له، فحذف

(١) شرح المراح ص: ١٨٤.

(٢) التطور النحوي ص: ٦٩.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية ص: ٧٤.

(٤) ينظر: البحث الصوتي والدلالي عند الفيلسوف الفارابي ص: ٩٨.

(٥) المصدر نفسه ص: ٩٨.



ففي الفعل (أكرم) الذي أصله (أَكْرَم) حذفت همزته فصار (أكرم) وذلك لسببين:

١- ثقل اجتماع همزتين في كلمة واحدة.

٢- اختلاف حركتي الهمزتين، الأولى للمضمومة والثانية للفتوحة.

إذ الانتقال من ضمٍّ إلى فتح فيه من الثقل ما لا يخفى، فهم إذا كانوا قد أجروا التخفيف على الهمزتين للفتحتين في الحركة، فهُم بالهمزتين المختلفتين أولى ومثلما حصل التخفيف في الماضي ألفيناه في المضارع الذي أصله (يُؤَكْرَم) فبعد التخفيف صار: يكرم، وسبب التخفيف فيه شيان:

١- القياس في (يُؤَكْرَم) القلب، وليس الحذف، فيكون (يُؤَكْرَم)، ولكن همزة الفعل زائدة وليست أصلية، والقلب لا يصيب إلا الأصلية «لأن الأصل أقوى من الزائد»<sup>(١)</sup> فلذلك حذفت ولم تُبدل فصار: (يكرم).

٢- أرادو توحيد التغير في اشتقاق الفعل كلها «وكرهوا أن يختلف للمضارع فيكون مرة بهمزة، وأخرى بغير همزة، محافظة على التحنيس»<sup>(٢)</sup>

همزة الوصل زائدة في بنية الكلمة جيء بها للنطق بالساكن، لذلك تعرّضت للحذف دائماً. ويستثنى من هذا الإطلاق موضع بعينه وهو إتيانها بعد همزة الاستفهام، فنطقها في هذه الحالة واجب كقوله تعالى: «اتَّخَذْنَاهُمْ سَخَرِيًّا»<sup>(٣)</sup> والأصل: اتَّخَذْنَاهُمْ ومثلها (أضطر) التي أصلها: أأضطر، ولكن لما اجتمعت همزتان وكانت إحداهما مخالفة في حركتها للثانية، وكانت همزة الوصل في الأصل زائدة، حصل التخفيف في الكلمة بحذف همزة الوصل، وبقاء همزة الاستفهام، فصارت بعد التخفيف: «اتَّخَذْنَاهُمْ سَخَرِيًّا»<sup>(٤)</sup> و (أضطر).

وهناك حالة أخرى تحذف فيها همزة الاستفهام إذا التقت بهمزة قطع بعدها، إذ الحذف لا يصيب همزة القطع لأنها أصلية في الكلمة ولكنها تقلب أو تسهل. ففي قوله تعالى: «إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا»<sup>(٥)</sup>، فتطرح الهمزة وتقرأ «إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا»، فأخبر (بأن) ولم يستفهم.

<sup>(١)</sup> ينظر: النصف: ١٩٢/١.

<sup>(٢)</sup> للصدر نفسه.

<sup>(٣)</sup> من الآية: ٦٣ من ص

<sup>(٤)</sup> بكسر الهمزة، وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، ينظر: السبعة في القراءات ص: ٥٥٦، واللمعة لابن خالويه ص: ٣٠٧، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٢٣/٢.

<sup>(٥)</sup> من الآية: ١١٣ من الأعراف. وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي. ينظر: السبعة في القراءات ص: ٢٨٩، واللمعة لابن خالويه ص: ١٦١.

للقطع على أنه «بمجموع حرف مصوَّت وحرف غير مصوَّت»<sup>(١)</sup> وأنه «التركيب من حروف مصوَّت وغير مصوَّت»<sup>(٢)</sup> ولم يكتفِ الفارابي بتحديد المقطع بل إنه حدد في مفهومه المقطع الطويل والمقطع القصير فقال: «وكل حرف غير مصوَّت أتبع بمصوَّت قصير قُرْن به، فإنه يسمى المقطع القصير»<sup>(٣)</sup>، وقال أيضاً: «وكل حرف غير مصوَّت قُرْن به مصوَّت طويل فلأننا نسميه للمقطع الطويل»<sup>(٤)</sup> وعلى الرغم من هذا التصور الدقيق للمقطع وأنواعه كان، تصوراً مرهوناً بالحركة وبمدى ارتباطها بالصامت، والذي يبدو أنه لا يمكن فصل للمصوَّت عن الصامت فهو مرتبط به أينما اتجه يتجه معه المصوَّت «وأهل الصرف معلورون في موقفهم هذا، لأهم لا يؤسسون قواعدهم على الأصوات وطبائعها، بل على الكتابة ورموزها... فاستمروا في ترديد كثير من القواعد الكتابية (الناشئة عن الكتابة)، دون أن يعبروا التفاتاً إلى التحليل الأصوي»<sup>(٥)</sup>. فكان على الباحث أن يبين تصور المحدثين في التحليل الصوتي ليُعرف التباين بين تصورهم وتصور القدماء.

#### ١- حذف الهمزة المتوسطة والمتطرفة التي قبلها صامت :

##### أ- حذف همزة القطع.

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَلَحَّ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ، في تخفيفها يُجرى الآتي:

١- تحذف الهمزة التي تمثل قاعدة في المقطع.

٢- ينقل الصامت من المقطع الأول إلى المقطع الثاني ليصير قاعدة له.

٣- تُزال الكلمة من نبر التوتر الهمزي، ويعاد التشكيل للمقطعي.

قـ داء ـ ف | اـ ح ـ / ← قـ د | اـ ف | اـ ح ـ / ←

قـ د | اـ ف | اـ ح ـ /

تم نقل الصامت من مقطعه صوب الحركة، ونجد ثبات الحركة في مقطعها وهو عكس ما ذهب إليه القدماء.

(١) شرح العبارة ص: ٤٩ وينظر: البحث الصوتي والدلالي عند الفيلسوف الفارابي ص: ٩٧.

(٢) المصدر نفسه ص: ١٥٠ وينظر: البحث الصوتي والدلالي عند الفيلسوف الفارابي ص: ٩٧.

(٣) الموسيقى الكبير ص: ١٠٧٤.

(٤) المصدر نفسه .

(٥) علم الأصوات (للمرج) ص: ٨٢.



ويبدو أن الأخفش قد اقترب من التحليل السابق، وأعطى للحركة استقلالية، فهو لم يقل بنقلها ولا بالتفائها، بل اكتفى بذكر تحريك الصامت بحركة ما بعده إذ قال: «وإن شئت أذهبت الهمزة في (من اجل) وحركت النون في لغة من خفف الهمزة»<sup>(١)</sup> هذا ما يوحي به ظاهر النص.

#### ب- حذف الهمزة للتوسطة :

في تخفيف كلمة (مسألة) يجري الآتي:-

- ١- تحذف الهمزة التي تمثل قاعدة في للقطع.
  - ٢- ينقل الصامت من للقطع الأول إلى للقطع الثاني ليكون قاعدة له.
  - ٣- يزول نبر التوتر الهمزي ويعاد التشكيل للقطعي.
- الأرض ← الرض

ءَ لَ ءَ رَ ا ضُ / ← ءَ لَ / ءَ رَ ا ضُ / ← ءَ لَ / رَ ا ضُ /

وتكررت نظرة الأخفش أيضاً إذ قال: «وإن كانت همزة متحركة بعد حرف ساكن، حركوا الساكن بحركة ما بعده، وأذهبوا الهمزة يقولون في (الأرض): (فلرُض)»<sup>(٢)</sup> ويلاحظ أن الذي حدث في هذه الأمثلة هو إعادة التشكيل للقطعي بعد التغيير. أما الكمية للقطعية فتأبته، ويعني ذلك أن نبر التوتر لم يزل قائماً في الكلمة.<sup>(٣)</sup>

- قوله تعالى: «عاداً الأولى»<sup>(٤)</sup> فيها قراءتان:

- ١- قراءة بعدم الاعتداد بحركة اللام: «عادن لُولي»<sup>(٥)</sup>
- ٢- قراءة الاعتداد بحركة اللام: «عاد لُولي»<sup>(٦)</sup>

الحالة الأولى : يحصل فيها الآتي:

- ١- حذف الهمزة مع قمتها (المصوت القصير) التي تمثل همزة (أل) التعريف.

<sup>(١)</sup> معاني القرآن للأخفش: ٢٥٧/١.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق ٤٣/١.

<sup>(٣)</sup> ينظر: تروحيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن ص: ٨٤.

<sup>(٤)</sup> سبق تخريجها، ينظر ص: ٢٣.

<sup>(٥)</sup> سبق تخريجها، ينظر ص: ٢٣.

<sup>(٦)</sup> سبق تخريجها، ينظر ص: ٢٣.

٢- يتقل الصامت إلى للمقطع الذي حذفت منه الهمزة مع قمتها.

٣- يتشكل بعد الانتقال مقطع مزيد.

٤- ينشطر للمقطع للمزيد إلى مقطع قصير ذي قمة مجتلبة وهي الكسرة، لعدم الاعتداد بحركة اللام الطارئة. وإلى صامت وهو اللام.

٥- تحذف الهمزة وتبقى قمتها (همزة أولى) فينتقل الصامت وهو اللام إلى للمقطع الذي حذفت قاعدته، فيكون. «عادن لولى»

والذي حصل هو إعادة للتشكيل المقطعي حسب، أما كمية المقطع فهي ثابتة لم تتغير ونبر التوتر لم يبرح مكانه، إلا أن الكلمة تخلصت من نبر توتر الهمزة فقط. ويتجسد ذلك بالكتابة الصوتية:

/ع-أد-ن+ء-ل|ء-ل|أ-ل| / ← /ع-أد-ن+ء-ل|ء-ل|أ-ل|

← /ع-أد-ن+ء-ل|ء-ل|أ-ل| / مقطع مزيد (يقسم)

/ع-أد-ن+ء-ل|ء-ل|أ-ل| / (تعاد التشكيلة المقطعية)

قمة مجتلبة

← /ع-أد-ن+ء-ل|ء-ل|أ-ل|

← /ع-أد-ن+ء-ل|ء-ل|أ-ل|

الحالة الثانية: يسري فيها ما سري في أختها من خطوات، مع تعديلات تتفق مع طبيعة التغير، وتكون على النحو الآتي:

١- تحذف قمة المقطع الثاني، فتحل محله اللام المجتلبة لأجل الإدغام.

٢- تبقى اللام المجتلبة من غير قمة لها فتجد سبيلاً إلى المقطع الذي قبلها لتكوّن منه قمة.

٣- لا يبقى للصامت وجود، لأنه أدغم في اللام (الإدغام الكبير)، ويعاد التشكيل للمقطعي.

ويكون ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:



ع - ا د ا ن - ا د ا ن ع - ا د ا ن ع - ا د ا ن

[illegible]

لأسفل الإصغام

الح - اء - ياء - واو - آء

الأصل الإلهام الحكيم

وفي قوله تعالى: ﴿سورة الأولى﴾ تحذف الحزمة للتوسطة، ويجذفها نحصل على قراءتين:

٩- قرأية بعدم الاعتداد بالحركة «صوته لولي».

٢- قرأية بالاعتقاد بالحركة «سوقاً لولي».

مسألة الأولى :

١- تحذف الميم مع قمتها في همزة (أل) التعريف، فتحصل على صامت من غير قمة له.

٢- يحد الصامت الوحيد طريقاً له إلى اللقطع الذي قبله ليكون نهاية له.

٢- ينشأ كل مقطع من مقطع فيتحول في الدرج إلى طويل مغلق.

٤- تحذف همزة (أول) فتبقى قمته وحيداً، فيتصل الصامت الذي قبلها في اللقطة إلى

المقطع الذي حذف منه لتحل محله، وبعاد التشكيل للمقطعي.

ويكون ذلك بالكفاية الصورية على النحو الآتي:

$$\leftarrow \frac{1}{\Gamma} \frac{\partial}{\partial t} + \frac{1}{\Gamma} \frac{\partial}{\partial x}$$

اسرار - اسم - اسماء - اسماء

اس - ا ر ا ت - ا م - ن | ء " | ال / (مقطع مدید) ←

ہی۔ اوتات۔ ام۔ لاء۔ ال۔ / ←

---

[illegible]

لـ ا ر ا ن ا ف ا ل ا ل ا ل ا ل ا

الحالة الثانية : يمد للصوت القصير بمصوت طويل مثله فيتحول للقطع الطويل المغلق إلى طويل مفتوح. ومُدُّ الصوت القصير للحفاظ على طول للقطع حسب ويتمسك ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

ج- حذف الحمزة للتطرفة:

الهمزة المتطرفة يكون حالها ضعيف لكونها واقعة في نهاية مقطع، فإذا ما أردنا تخفيفها فإن ذلك يحدث توتراً في مستوى الحلق، وللخُلوص من نير التوتر الهمزي مال العربي إلى حذفها.

بعد حذف الهمزة مع قمتها يمكن الوقف على الصامت الأخير بعد حذف قمته،  
فحالة الوقف تختصر عدد مقاطع الكلمة في كل حالتها<sup>(١)</sup>

ويكون ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي: (الخبء)

٢- حذف الهمزة وقبلها حركة طويلة :

وافق المحدثون القدماء في عدم إمكانية نقل حركة الهمزة إلى الألف لسكونها أبداً. ولكن الاختلاف في طبيعة التوجيه، فالمحدثون يرون أنه لا يمكن سقوط الهمزة في هذه الحالة لأن الفتحة الطويلة تشكل قمة لا يمكن للهمزة أن تُنقل إليها لاستحالة انشطار الفتحة الطويلة إلى جزأين من جنسهما يمكن الإفادة منهما<sup>(٦)</sup> فقي قوله تعالى: ﴿لَمَّا آمَنَ﴾<sup>(٧)</sup> تلي الألف الطويلة الهمزة فكان الأمر امتناع قبول الألف الهمزة، فامتنع التخفيف فيها:

فـ|مـ|ءـ|نـ| ↔ فـ|مـ|ءـ|نـ|

ولكن الوضع يختلف في تخفيف (مكرموا أيك) و (مكرمي أيك) فالذي يحصل الآتي:

١- تُحذفُ الهمزةُ التي تمثل قاعدةً للمقطع التي هي فيه، فيبقى المقطع من غير قاعدة، وتبقى القمة وحدها. إذ لا نستطيع نقلها إلى ما قبلها، لعدم إمكانية التقاء مصوّتين في مقطع واحد. ولتعتبر إجراء هذه الحالة تجري الخطوة اللاحقة.

(١) ينظر: النهج الصوتي للنبية العربية ص: ٥٧.

(٢) ينظر: للنهج الصوتي في تروحيه القراءات القرآنية ص: ٧٤.

(٣) من الآية: ٨٣ من يونس.



٢- نشطر للصوت الطويل (الضمة الطويلة) إلى مصوت قصير (ضمة) ونصف مصوت،  
فيحصل الأول قمة للمقطع الجليل، والثاني قاعدة للمقطع الذي حلت منه الحمزة<sup>(١)</sup>  
ونحسد تلك الحالتين بالكتابة الصوتية فتكون على النحو الآتي:-

ا م - ك ا ر - ا م - ا - ا - ا ب - ا ك - /  
م - ك ا ر - ا م - ا - ا - ا ب - ا ك - /  
(انشطار)

ا م - ك ا ر - ا م - ا - ا - ا ب - ا ك - /

وبعض العرب أبدل الحمزة ولوا وأدغمها فيما قبلها<sup>(٢)</sup>، فقالوا (مكرمؤيك) فتكرر نصف  
للصوت بسبب قاعدة الانشطار، ونصف للصوت للكرر يكون «قاعدة للمقطع الذي  
قُدتْ قاعدته بالتخفيف، وليترك للزوج الهابط للمقطع السابق مشكلاً مع الصامت  
الأول مقطعاً طويلاً مغلقاً في مقابل الطويل للفتوح الذي كان أصلاً قبل الانشطار،  
وبذلك يحافظ على القيمة للمقطعية، ويحافظ على التبر بتحويله من تبر الحمزة إلى تبر  
التشديد»<sup>(٣)</sup>، ونحسد ذلك بالكتابة الصوتية:

ا م - ك ا ر - ا م - ا - ا - ا ب - ا ك - /  
ا م - ك ا ر - ا م - ا - ا - ا ب - ا ك - /  
(انشطار)  
و و (قاعدة مجتبه)

ا م - ك ا ر - ا م - ا - ا - ا ب - ا ك - /  
ومثلها (مكرمي أيك) : (مكرمي يك).

<sup>(١)</sup> ينظر: إشكالية الرسم في ضوء الندرس الصوتي الحديث، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد

(٤١) لعام ١٤١٧هـ، ص: ١٣٧.

<sup>(٢)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٥٢/٣.

<sup>(٣)</sup> إشكالية الرسم في ضوء الندرس الصوتي الحديث ص: ١٣٨.

-ب- حذف الهمزة وقبلها نصف صائت :

- ١- تحذف الهمزة التي تمثل قاعدة في المقطع، وتبقى القمة وحدها.
  - ٢- ينقل الصامت ليحل محل الهمزة، إذ إن نقله لا يؤثر سلباً في للمقطع الذي انتقل منه، لكونه في نهايته. ويعاد التشكيل للمقطعي.
  - ٣- يزول نير توتر الهمزة، ويبقى نير التوتر الكمي كما هو.
- ونجسد ذلك بالكتابة الصوتية:

حَوَايَة ← حَوَايَة

ا ح - و اء - ا ب - ا ت - ا ن / ا ح - و ا ب - ا ت - ا ن / ا ح - و ا ب - ا ت - ا ن / ا ح - و ا ب - ا ت - ا ن /

حَيَّالٌ ← حَيَّالٌ

ا ح - ي اء - ا ل - ا ن / ا ح - ي ا ب - ا ت - ا ن / ا ح - ي ا ب - ا ت - ا ن / ا ح - ي ا ب - ا ت - ا ن /

في ضوء ما تقدم يبين لنا الآتي:

- ١- ثقل الهمزة يتركز في وسط الكلمة وفي طرفها، لذا كان العربي يلجأ إلى تخفيفها في هذين للوضعين تخفيفاً قياسياً، ولا تخفف في أول الكلمة إلا ما سمع.
- ٢- تخفيف الهمزة بالحذف، عند القدماء والمحدثين، يعتمد النقل قاعدة له، إلا أن الاختلاف بينهما أن القدماء يحذفون الهمزة وينقلون الحركة إلى ما قبلها، في حين أن المحدثين حذفوا الهمزة وأبقوا الحركة لا ترح مكانها ولكنهم نقلوا إليها الصامت ليحل محل الهمزة. فالتنقل مشترك بين القدماء والمحدثين، والاختلاف في توجيه النقل وطبيعة المنقول.
- ٣- يمكننا أن نعد حذف الهمزة بالتوجيه الصوتي الحديث من التخفيف القياسي جملة وتفصيلاً، لأنه يعتمد على قاعدة مطردة في كل أحواله، إذ إن آلية الحذف تكاد تكون واحدة في كل الحالات.



## المبحث الثاني

### قلب الهمزة

استعرضنا في المبحث السابق آلية حذف الهمزة، قواعد ومواقع، عند القلماء والمحدثين.

وفي هذا المبحث سنعرض لحال أخرى من أحوال تخفيف الهمزة، وذلك بطريقة قلبها حرف علة.

وبحسب تدرج وضع الهمزة في الكلمة نجد أن التخفيف بقلب الهمزة حرفاً من حروف العلة يتبوأ الدرجة الثانية بعد التخفيف بالحذف، لأن الهمزة هنا لم تحذف<sup>(١)</sup>، فلها كيانها ووضعها في بنية الكلمة، ولكنها أبدلت حرف علة. فهل هناك صلة بين الهمزة وأحرف العلة؟ وما الذي يُفضلُ تسميته على تغير الهمزة هنا، هل نسميه قلباً أو إبدالاً؟ ولماذا؟ كل الأسئلة توضع في إطار المناقشة قبل أن نبدأ حديثنا عن التغيرات التي تطرأ على الهمزة.

#### أ- العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة:

ذكرت فيما مضى أن الهمزة صوت ضعيف، وضعفه حاصل من عدم استقراره فمرة يحذف، ومرة يبدل، وأخرى يسهل، ومما يؤيد تلك النظرة أن التسجيلات الطيفية الحديثة أظهرت صوراً متنوعة لها تُبرز عدم استقرارها، واتخاذها شكلاً محدداً ثابتاً<sup>(٢)</sup>، فالهمزة حالها كحال أصوات العلة في عدم الاستقرار والثبوت فيبينها وبين أصوات العلة ترابط ومواخاة، ومن أجل ذلك ألحقت بالألف والواو والياء<sup>(٣)</sup>.

ويبدو لنا أن إدراج الهمزة ضمن حروف العلة إنما أتى من الوجهة الوصفية النظرية حسب، لا من الوجهة النطقية المخرجية، فالهمزة مخرجها ليس مخرج حروف العلة، فمخرجها من الحنجرة في حين أن لأصوات العلة طبيعة خاصة فـ «عند النطق بها يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة، ثم يتخذ مجراه في الحلق والقم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه

(١) على وفق التوجيه الصوتي القديم.

(٢) ينظر: دراسة الصوت اللغوي ص: ٢٩٧.

(٣) ينظر: الرعاية ص: ١٢٨.

فما يترتب من هذا كما يحدث مع الأصوات الرخوة<sup>(١)</sup> فهي على هذا الأسس انطلاقة، وسردها في الكلمة انتقالي متوالي، في حين أن الحمزة ذو وجود صوتي ومباقي. ونهايك أن الحمزة صوت مهموس، والأصوات العلة أصوات مجهورة<sup>(٢)</sup>. وأمام هذا التباعد بين الحمزة وأصرف الألفاء صفة وعرضاً كيف يحصل الإبدال (القلب) بينهما إن صح أنه إبدال؟ مع علمنا أن إجراء الإبدال يستوجب صلة صوتية بين اللبدل والبدل منه<sup>(٣)</sup>.

### الحمزة والإبدال:

ذهب القدماء والمحدثون إلى أن الإبدال الصوتي يستوجب وجود علاقة تقارب صوتي بين الحرف للبدل والبدل منه، إذ يقول القراء في ذلك: «وإنما يعلم ما تناسب من الحروف بالذات أن يبدل الحرف من أخيه ويكون معه في قافية واحدة مثل: (مدح) و (مدح) والنون والميم في قافية الدعوى، والحمزة من (استاديت) و (استعديت)<sup>(٤)</sup> فاشتراط القراء وجود علاقة صوتية بين الحاء والطاء لكونهما حرفين حلقين، ولكون النون والميم حرفين متوسطين عموماً، والحمزة والعين حرفين حلقين<sup>(٥)</sup>.

وشرط ابن حني الشرط نفسه، فقد جعل في الخصائص باباً عنوانه «باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه: ... فتى أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصليين كل واحد منهما قائم برأيه لم يسغ العلول عن الحكم بذلك. فإن دل دال أودعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصير إلى مقتضى الصنع»<sup>(٦)</sup> فشرط ابن حني شرطين للإبدال هما:

١- التقارب الصوتي كأسس لعملية الإبدال.

٢- شيوع الدلالة عند إجراء الإبدال.

وأيضاً المحدثون القدماء فيما ذهبوا إليه، ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس إذ رأى أن دراسة الأصوات كخيلة بأن تعرفنا الصلات بين الحروف وصفات كل منها<sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> الأصوات اللينة ص: ٢٦.

<sup>(٢)</sup> ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص: ٤٨.

<sup>(٣)</sup> ينظر: الخصائص: ٢/١٤٤.

<sup>(٤)</sup> ص: القراءات القرآنية: ٢/٤٣٣.

<sup>(٥)</sup> ينظر: الكتابة: ١/٥١-٤.

<sup>(٦)</sup> الخصائص: ٢/١٤٤.

<sup>(٧)</sup> ينظر: من أسرار اللغة ص: ٥٩.



ولي ضوء ما تقدّم يتبين لنا أن المقصود بالإبدال هو إبدال حرف صحيح مكان حرف صحيح آخر، مع وجود العلاقة الصوتية بينهما، ونصا الفراء وابن جني يوضحان ما ذهبت إليه. فهما لم يوردا حروف العلة ولم يذكرّا إبدالها من الهمزة، بل ذكرّا حروفاً صحيحةً آخيتَ بينها علاقة صوتية مما سهل آلية الإبدال بينها. وتحقيق الأمر -في ظني- أن القدماء عاملوا الهمزة معاملة فريدة، وأسبغوا على هذه للعاملة خصوصيةً في التعامل بين الهمزة وحروف العلة، فسموا الإبدال الحاصل بين الهمزة وحروف العلة قلباً. ليميزوا الإبدال بين الحروف الصحاح عن الإبدال بين الهمزة وحروف العلة.

فالقلب غير الإبدال، لأن «الإبدال إزالة، والقلب إحالة»<sup>(١)</sup>، لذا رأى بعض النحويين تقسيم البديل على قسمين: «بديل: هو إقامة حرف مقام حرفٍ غيره، نحو تاء تخمة وثكأة، وبديل: هو قلب الحرف نفسه إلى لفظٍ غيره، على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة، التي هي الواو والياء والألف، وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها، وكثرة تغيرها»<sup>(٢)</sup> يظهر لنا من النص شيان اثنان:

- ١- أن الإبدال أعم من القلب، فالقلب غط من أنماط الإبدال.
- ٢- أن التعامل بين الهمزة وحروف العلة، تعامل لا يُشترط فيه العلاقة الصوتية بينهما، لأن الذي حصل بينهما ليس إبدالاً بل هو قلب، وقلب الهمزة حرف علة لا يؤدي إلى إزاحة الهمزة من الكلمة البتة، بل يكون لها وجوداً في الكلمة، ودليلنا على ما نقول، نص لابن جني يبيّن فيه أن حروف العلة «إذا أشبعن ومطلن أدين إلى حرف آخر غيرهن إلا أنه شيء من وهو الهمزة، ألا تراك إذا مطلّت الألف أدتكَ إلى الهمزة فقلّت آء، وكذلك الياء في قولك: إىء، وكذلك الواو في قولك: أوء فهذا كالحركة إذا مطلّتها أدتكَ إلى صورة أخرى غير صورتها»<sup>(٣)</sup> ولقد فسّر الدكتور هنري فليش هذه العملية بوجود «نوعين من للمصوتات:

- أ- مصوّت ذو توتر رخو، أو تكون الحنجرة عند إصداره مفتوحة.
  - ب- مصوّت ذو توتر شديد، أو تكون الحنجرة عند إصداره مغلقة.
- ...أما بالنسبة للغة العربية التي تحتاج دائماً إلى همزة فإن بدأها بالمصوّت هو نوع من الطريقة الثانية، غير أن التوتر أشد قوّة، لدرجة أن الانفتاح للفاجي للأجبال الصوتية

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٨٠/٤ (المن).

(٢) شرح للنصل: ٧/١٠.

(٣) الخصائص: ٣٢٠/٢.

يصلر همزة ابتداءً ، ثم تستعيد الأوتار وضعها بأن تُغلق الحنجرة وهو وضع استعمال للهمزة من حيث كانت نهاية النطق عند مخرج الهمزة<sup>(١)</sup> .

في ضوء ما تبين نميل إلى استخدام مصطلح (القلب) لما فيه من الدقة والوضوح، ولتمييز العلاقة بين الهمزة وحروف العلة من ناحية والعلاقة بين الحروف الصالح من ناحية أخرى. علة استعمال الألف والواو والياء للتخفيف:

انمازت حروف العلة من غيرها بميزة خاصة، أهلتها للاستخدام في التخفيف ، وتظهر هذه الميزة لسيين:

- ١- لأنهم يخرجون في «لين وقلة كلفة على اللسان»<sup>(٢)</sup> لذا سمين بالهوائية. لأن كل واحدة منهم تموي عند اللفظ بما في الفم، خروجها في هواء الفم<sup>(٣)</sup>.
- ٢- إن استخدام هذه الأصوات في التخفيف لا يؤدي إلى تغير في الدلالة لأنه لو حصل ذلك لأدى إلى:

- أ- إيجاد كلمة مستقلة عن الكلمة التي حصل فيها القلب.<sup>(٤)</sup>
- ب- إنعدام الصلة بين الكلمتين، واستقلالية كل واحدة منهن بوضعها، إلا إذا كان الأصل واحد<sup>(٥)</sup>.

#### توجيه القدماء لتخفيف الهمزة بالقلب:

- ١- تخفيف الهمزة المفردة.
  - ٢- تخفيف الهمزة عند التقائها بهمزة أخرى.
- فإذا ما اطراد القلب في كلمة ما، لم يجوز أن يقع فيها الحذف، لأن لكل موضع وقواعده وما شذ عن ذلك معلوم وقد مر إيراد في المبحث السابق.
- ينحصر تخفيف الهمزة المفردة في ثلاثة مواضع:<sup>(٦)</sup>
- ١- في همزة ساكنة، وما قبلها متحرك.

(١) التفكير الصوري عند العرب في ضوء صناعة الإعراب، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء (٢٣) لسنة ١٩٦٨م، ص: ٦٢- هامش (٥). وينظر: في الأصوات اللغوية- دراسة في أصوات المد ص: ١٧٩

(٢) الرعاية ص: ١٢٦.

(٣) للصير نفسه.

(٤) ينظر الخصائص: ٨٤/٢.

(٥) ينظر: للنهج الصوري في توجيه القراءات القرآنية ص: ٥٥.

(٦) ينظر: شرح للفصل: ١١٦/٩-١٢٠، ١٠-٧/٨.



٢- في همزة متحركة ، وما قبلها ساكن.

٣- في همزة متحركة، وما قبلها متحرك.

وينحصر تخفيف الهمزة عند التقائها بـهمزة أخرى في ثلاثة مواضع:<sup>(١)</sup>

١- في همزة ساكنة وما قبلها همزة متحركة.

٢- في همزة متحركة ، وما قبلها همزة ساكنة.

٣- في همزة متحركة، وما قبلها همزة متحركة.

إن القاعدة التي تحكم قلب الهمزة حرف علة هي قاعدة مطردة تعتمد على قلب الهمزة حرفاً بحسب حركة ما قبلها، أي تقلب واواً إذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا كان مفتوحاً، وياءً إذا كان مكسوراً «وذلك إذا لم يكن ما قبلها حرف علة، أو تبدل من الهمزة مثل الحرف الذي قبلها إذا كان حرف علة»<sup>(٢)</sup>.

أولاً: تخفيف الهمزة المفردة:

يتحدد تخفيف الهمزة للمفردة في ثلاثة مواضع أوردها كما يأتي:

أ- همزة ساكنة وما قبلها متحرك:

قلب الهمزة الساكنة حرفاً من حروف العلة على وفق حركة الصوت الذي قبلها ، طريقة من طرق تخفيف الهمزة، بيد أن هذا النوع من التخفيف ليس لازم الحصول، لأن الثقل في هذه الحالة يمكن تجاوزه لقلته في الكلمة، وعلى هذا الأسس قسم ابن حني الإبدال على ضربين «أحدهما لا بد منه، والآخر منه بد، فأما ما لا بد منه فإنه تلتقي همزتان فهنا إبدال لازم كراهية التقاء الهمزتين في حرف واحد، ... وإذا لم تكن الهمزة كذلك لم يلزم إبدالها، ألا ترى أنك مخير بين أن تقول (قرأت) و (قرات) و (بدأت) و (بدأت) ولا يجوز أن تقول (أأدم) ولا (أأخرس)»<sup>(٣)</sup> فالتخفيف في هذه الحالة ليس لازماً لأن الجهاز النطقي لا يبذل جهداً كبيراً عند نطق همزة واحدة، بالموازنة مع الذي يبذله عند نطق همزتين، فضلاً عن ذلك أن الهمزة أتت ساكنة، «والسكون من الناحية الصوتية خالٍ هو الآخر من التحقيق الصوتي، أي ليس له أثر مادي من ناحية النطق الفعلي»<sup>(٤)</sup> لهذا كله كان التخفيف مستحسنًا.

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح الشافية : ٣٢/٣-٥٠.

<sup>(٢)</sup> من مباحث الهمزة في العربية: بحث منشور في مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، المجلد (٢١)، الجزء الأول، مايو ١٩٥٩، ص: ٣٦.

<sup>(٣)</sup> سر صناعة الإعراب ٦٦٥/٢، وينظر: رسالة لللاحمكة ص: ١٢٢.

<sup>(٤)</sup> السكون في اللغة العربية، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الجزء (٥٤) لسنة ١٩٦٩، ص: ١٥١.

الهمزة الساكنة للسبوقه بفتحة أو ضمة أو كسرة، قلبت ألفاً إذا ما سبقت بفتحة وواواً إذا سبقت بضمة، وباءً إذا سبقت بكسرة<sup>(١)</sup>، فإذا ما أردنا تخفيف (رأس) قلنا (راس)، وفي (بؤس): (بؤس)، وفي (بئر)، (بئر). ولا يجوز لفظها (بين بين) لأن همزة (بين بين) «ساكنة ولا يتأتى ذلك في الساكنة»<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز حذفها «لأنه لا يبقى معك ما يدل عليها»<sup>(٣)</sup>. فلم يبق إلا القلب ليكون حرف العلة دليلاً على وجود الهمزة.

-وفي تقديرى- أن القلب صورة من صور المماثلة الصوتية، وإن كانت مماثلة افتراضية، لكنها تتوافق مع منهج القدماء في معياريتهم الصرفية، وتفسر ذلك يكون على النحو الآتي:

- ١- لناخذ إحدى تعريفات المماثلة الصوتية، ونستخدمه في هذا المجال خدمةً لهدفنا المنشود، فعرف أحدهم المماثلة بأنها صوت أكثر قوة يؤثر في صوت أكثر ضعفاً فيحيله شيئاً به<sup>(٤)</sup>.
- ٢- الصوت المتأثر بالهمزة هو (الفتحة) وهي هنا في مقام الحرف، فتأثرت وتحولت بالاشباع إلى فتحة طويلة بعد حذف الهمزة. (بأس)
- ٣- على وفق ما يرى القدماء: تكون الألف ساكنة، وهي صورة للهمزة، لأن الألف إذا أشبعت ومطلت أدت إلى حرف شبيه بها وهو الهمزة<sup>(٥)</sup>.
- ٤- تتبع الفريق الذي رأى أن الحركة منفصلة عن الحرف، يعني أن الفتحة منفصلة عن الألف، فهي صوت مستقل، والألف صوت مستقل، وما بين الصوتين تشابه وتقارب، فالفتحة ضعيفة، والألف بطبيعتها لينة<sup>(٦)</sup>.
- حصل التقارب بعد المماثلة، أما قبلها فالصوتان متنافران: الفتحة القائمة مقام الحرف، والهمزة التي هي حرف بنفسها، فتمت المماثلة بينهما، فاكسبا بالتماثل خصائص صوتية مشتركة.

فتأثير الهمزة مشترك: أثرت في الفتحة فأحالتها ألفاً، وأثرت في الألف فتكونت صورتها:

(١) ينظر: الكتاب: ٧٥/٢، ١٦٣-١٦٥.

(٢) شرح المفصل: ١٠٨/٩.

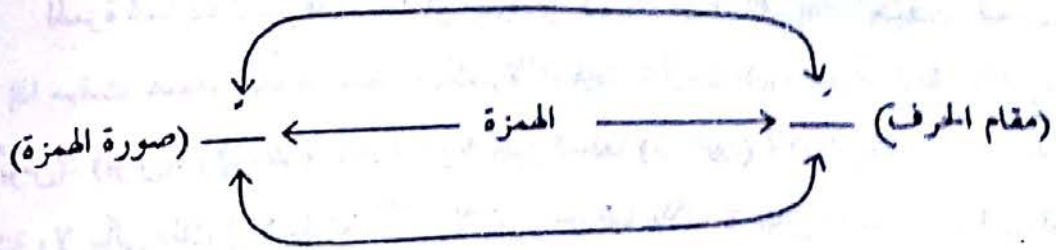
(٣) المصدر نفسه.

(٤) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص: ٢٣٢.

(٥) ينظر: التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب ص: ٦٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٠٧/٩.





وينطبق ذلك كله في كل الحالات التي تنضوي تحت هذا النوع.

قسم من العرب خالف القاعدة السابقة فأبدل الهمزة ياءً في (فرأت) فقال (قريت) إذ كان القياس (قرأت)، وفي (بدأت) : (بديت) ، وفي (توضأت) : (توضيت)<sup>(١)</sup> قال ابن جني: «وقد أبدلوا الهمزة ياءً لغير علة إلا طلباً للتخفيف»<sup>(٢)</sup> - وفي ظني - أن العربي خالف القياس هنا ليحافظ على التناغم للموسيقي بين الحروف فعند قلب الهمزة ألفاً تتغير النغمة الموسيقية للكلمة وهذا يتضح نطقاً لا كتابةً. هذا من جهة ومن جهة أخرى للتقليل من بذل الجهد النطقي فقلب الهمزة ألفاً يؤدي «إلى اتساع المجرى في أثناء النطق، إذ إن اللسان لا يرتفع في أثناء ذلك مما يجعل المجرى متسعاً»<sup>(٣)</sup> واتساع مجرى النطق يؤدي إلى بذل جهد نطقي أكثر مما يؤدي في حالة تضيقه. وأظن أن السبب الذي دعا إلى قلب الهمزة ياءً هو العملية الأسنادية لتاء الفاعل مما أدى إلى زيادة في بنية الكلمة وهذا أدى إلى زيادة في الجهد النطقي المبذول. وللتقليل من هذا الجهد قلبت الهمزة ياءً.

#### ب- همزة متحركة، وما قبلها ساكن:

الساكن الذي يسبق الهمزة إما أن يكون حرف علة، وإما أن يكون حرفاً صحيحاً، فإذا ما سبق الهمزة حرف علة ينظر إليه، أيقبل الحركة أم لا يقبلها؟ فإذا أستطاع قبولها نقلت إليه وحذفت الهمزة - وقد مر تفصيل ذلك سابقاً -.

وفي حالة عدم قبول الحركة تقلب الهمزة حرف علة من جنس الحرف الذي قبلها إذ لا يجوز نقل حركة الهمزة إلى الواو والياء المديتين لأنهما «اشبهتا الألف لسكونهما وكون حركة ما قبلها من جنسهما، وأنهما شريكتان في المد، فكرهوا الحركة بينهما لذلك، ولأن تحريكهما يخل بالمقصود بهما، لأن تحريك حرف المد يصرفه عن المد»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب : ٧٣٩/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد، ص: ٢٨١.

(٤) شرح للفصل : ١٠٨/٩.

ففي تخفيف (مقروءة) (مقروءة) وفي تخفيف (خطيئة): (خطيئة): الواو والياء  
مديتان لاتقبلان الحركة، فضلاً عن كونهما مزيديتين في الكلمة، والمهزة مع حركتها أصلاً  
لذا لاتنتقل الحركة الأصلية إلا إلى حرف أصلي مثلها وإلا فلا . ولعلم إمكانية إجراء هذه  
الخطوة لجأ العربي إلى قلب المهزة واواً في (مقروءة) وقلب المهزة ياءً في (خطيئة) لتمثال  
الحرف الذي قبلها وتدغم فيه.

وتخفف المهزة المتحركة المسبوقة بياء التصغير وذلك بقلبها ياءً وإدغامها فيما قبلها،  
ففي (أفئس) تصير بالتخفيف (أفئس)، وياء التصغير يُعدُّ حرف لين، وليس حرف مد،  
فإمكانية نقل المهزة إليه ممكنة، ولما كانت حركة المهزة هي الكسرة التي تعد جزءاً من الياء،  
كان نقلها إلى الياء الساكنة التي الكسرة عنصرها الأساسي يؤدي إلى اجتماع كسرتين:  
الكسرة الافتراضية التي في الياء الساكنة، والكسرة المنقولة، وهذا أمر متعذر، فلا خيار إلا  
بقلب المهزة ياءً وإدغامها فيما قبلها.<sup>(١)</sup>

إن الحرف للبدل حرف عارض، فلا يتصرف تصرف الحرف الأصلي، ففي تخفيف  
(رؤيا)، (رويا)، تُدغم الواو في الياء بحسب قواعد الإعلال<sup>(٢)</sup>، فتصير (رُيا) وفي تخفيف  
(رُيا): (رُيا) وبحسب قواعد الإدغام تُدغم الياء في الياء فنقول، (رُيا)، ولكن لا يجري  
الإدغام فيهما، لأن الواو والياء أصلهما همزة «لأن نية المهزة وتقديرها يمنع من الإدغام»<sup>(٣)</sup>.

وقد يتخذ الحرف المُبدل موقع الحرف الأصلي، فيحصل الإدغام، لانعدام الشرط  
السابق فنقول في (رُؤيا) ← (رُؤيا) ← (رُيا) وفي (رُيا) ← (رُيا) ← (رُيا).

إذا وقف على المهزة المتطرفة أصابها السكون، ضُعفت، فجاز فيها القلب، قال سيبويه:  
«فأما الذين لا يحققون المهزة من أهل الحجاز فقولهم هذا الجبا في كل حال، لأنها همزة  
ساكنة قبلها فتحة، فإنها هي كالف (رأس) إذا خففت ولا تُشَمُّ لأنها ألف كالف مثني، ولو  
كان ما قبلها مضموماً لزمها الواو، نحو: أكمؤ، ولو كان مكسوراً لزمته الياء نحو أهني..  
فإنما هذا بمتلة جُونة وذيب، ولا إشماء في هذه الواو لأنها كواو يغزؤ»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٣/٣٤.

<sup>(٢)</sup> للنصف: ٢/٢٧.

<sup>(٣)</sup> ينظر: من مباحث المهزة في العربية: ص: ٣٨.

<sup>(٤)</sup> الكتاب: ٢/٢٨٦.



أما إذا كان ما قبل الممزة للتطرفه حرف لين فالها تقلب من جنس ذلك الحرف فيقال في تخفيف (ضوء): (ضو) وفي تخفيف (شيء): (شيء). ولكن ربما يحصل لبس في أصل (ضو) و (شيء) لأنه على وفق قواعد الاعلال أن ضو أصلها (ضوي) و (شيء) أصلها (شوي) ولكن يزول اللبس بتقدير الممزة بعد الواو الساكنة «لأن تقدير الممزة يمنع من قلب الواو، وإن كانت طرفاً... لأن الممزة في تقدير الثبات بعدها»<sup>(١)</sup>.

قلبت الممزة (واواً) في (ضوء)، و (ياء) في (شيء) فأدغم الواو في الواو، والياء في الياء إذ لا يمكن إدغام الممزة في الواو والياء لأن الممزة لا تُدغم ولا يُدغم فيها<sup>(٢)</sup>. ولكن كأتينو رأى أن الممزة أدغمت في الواو الياء<sup>(٣)</sup>، ولكن لا سبيل لإدغامها هنا لأن إمكانية قلبها متوافرة، فإذا ما أمكن القلب فالإدغام مستبعد، إلا أن بعض الحالات لا يمكن تفسيرها إلا بافتراض إدغام الممزة في غيرها ولا سيما إذا سبق الممزة حرف صحيح، كما في (جزء) تخفيف (جزء)، و(المرء) تخفيف (المرء)، فأدغمت الممزة في الزاي والرء على التالي افتراضاً.<sup>(٤)</sup>

أما إذا سبق الممزة للتوسطة حرف صحيح ساكن، ففي تخفيفها مذهبان.<sup>(٥)</sup>

- ١ - حذف الممزة استناداً إلى قاعدة النقل التي مر ذكرها في مبحث حذف الممزة.
- ٢ - قلب الممزة حرفاً من جنس حركة ما قبلها، يتوقف ذلك على السماع. ففي تخفيف (المرأة) و (الكماة) يجوز الوجهان:

١ - المرأة: (المرء)، (الكماة): (الكمة).

٢ - المرأة: (المرء)، (الكماة): (الكماة).

الحالة الأولى: حذفت فيها الممزة، بنقل حركتها إلى ما قبلها، فضعفت الممزة بالسكون، فأصابت الحذف، وجعلت الحركة دليلاً على الممزة المحذوفة.

الحالة الثانية: قلبت الممزة فيها حرف علة مناسباً لحركة ما قبلها، ونقلت حركة الممزة إلى الساكن قبلها، ولم تحذف الممزة، فتراجع السكون من الحرف الذي قبل الممزة إلى الممزة نفسها، فصارت الممزة ساكنة وما قبلها مفتوح، فقلبت ألفاً:<sup>(٦)</sup>

<sup>(١)</sup> للنصف: ٢٨/٢.

<sup>(٢)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٣٥/٣.

<sup>(٣)</sup> ينظر: دروس في أصوات العربية ص: ١٣١.

<sup>(٤)</sup> ينظر: المصدر نفسه.

<sup>(٥)</sup> ينظر: للمتع في التصريف: ٤٠٥/٢٠.

<sup>(٦)</sup> ينظر: للمصدر نفسه.

١- للراء - للراء - للراء.

٢- الكفاء - الكفاء - الكفاء.

يقلب الهمزة وأو أو ياء: حمراء وصفراء وخضراء وما أشبهها، عند تأنيدها وتثنيها، وكسرها يقلب قلبها ياء، على الرغم من ثقل الواو التي هيء لها «طلباً للاعتدال لأن الياء قريبة من الألف، فكان إيقاع الياء بين الألفين جمع بين ثلاث أوقات، فاستريح من توالي الأمثال إلى الواو مع ثقلها لحقة الياء»<sup>(١)</sup>. يستج من النص أن حكم توالي الأمثال هذا حكم فشرطي لا يؤوله الحقيقة النطقية.

ويبدو أن القلب خالف القلب، لكثرة استعمال الكلمات السابقة «وذلك لمرئهم في الأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليحفظ النطق، فبحسب ما على اللسان»<sup>(٢)</sup>.

ج- همزة متحركة وما قبلها متحرك:

ليست كل همزة متحركة وما قبلها متحرك تخضع لعملية القلب، فإني يهيمها القلب هنا هي الهمزة للفتحة، للضموم أو للكسرة ما قبلها، فقلب وأو محضة إذا كان ما قبلها ضمة، وياء محضة إذا كان ما قبلها كسرة<sup>(٣)</sup> وما عدا ذلك تنطق (بن سكون) التي سيأتي الحديث عنها لا حقاً - إن شاء الله.

وعلة قلب الهمزة وأو أو ياء، إذا جملت (بن ين) فإن ذلك يفرها من الألف، ولا يكون قبل الألف إلا الفتح، ويستحيل أن تأتي الضمة أو الكسرة قبله.

لذا لزم قلب الهمزة وأو أو خالصة، أو ياء خالصة حتى تناسب الضمة أو الكسرة التي قبلها<sup>(٤)</sup> وفي ما أحسب أيضاً أن الفتحة يجب نظرة القمء إليها عي أنعم الحركات، فمن السهولة البطرة عليها وإحالتها إلى حرف مناسب لحركة ما قبلها، فالضمة القوية سُلطت على الفتحة فأحالتها وأو، والكسرة القوية سُلطت على الفتحة فأحالتها ياء فحسب تخفيف (اليس) للفتحة الهمزة، والكسرة اللين، تقلب الهمزة ياء خالصة، وفي تخفيف (جؤنة) للفتحة الهمزة وللضمومة الجيم، تقلب الهمزة وأو أو خالصة، ومثلما جرى القلب في

<sup>(١)</sup> شرح الشفا: ٦٠/٣.

<sup>(٢)</sup> الخصائص: ٢٠/٣.

<sup>(٣)</sup> ينظر: الأصول في النحو، ٤٠١/٢، وشرح النعمان، ١١٢/٩، وشرح الشفا: ٤٧/٢.

<sup>(٤)</sup> ينظر: الصالح السابقة قسمها.



المتصل، يجري في الانفصل أيضاً ففي تخفيف (هذا غلامُ أَيْك) تقول (هذا غلامُ ويك) وفي تخفيف (هذا ابن أخيك) تقول (هذا ابن وخيك) وقس على ذلك.

ومثلما أصاب القلب همزة الأصلية أصاب همزة المنقلبة عن أصل، ففي تخفيف (هو يملكُ أحد عشر) تصير (هو يملكُ وحد عشر) وفي تخفيف (هو يضربُ أناة) تصير (هو يضربُ وناة)، إذ إن همزة في (أحد)، و (أناة) منقلبة عن واو، فأصل (أحد) : (وحد)، وأصل (أناة) : (وناة). ولا يتوقف التخفيف على همزة المنقلبة عن أصل بل يجري على همزة الزائدة أيضاً فمثلاً إذا ما أردنا تخفيف (هذا غلامُ أحمد) يصير بالتخفيف (هذا غلام وحمد) وفي تخفيف (هو يكرمُ أصرم)، ( هو يكرم وصرم).

وردت حالات من حقها أن تنطق همزة فيها (بين بين)، ولكنها قلبت ألفاً خالصة، ويتوقف القلب في هذه الحالات على السماع وحده، ففي (سأل) للمفتوحة همزة، والمفتوحة السين، بحسب القاعدة تنطق همزة (بين بين) ولكنها سمعت (سال). قال الشاعر:

سالت هذيلُ رسولَ الله فاحشَةً ضلّتْ هذيلُ بما سالت ولم تُصِبِ<sup>(١)</sup>

يريد: سألت، و (هناك) سمعت بالتخفيف (هناك) قال الشاعر:

راحتُ بمسلمةَ البغالِ عشيةً فازعني فزارَةٌ لا هُناكَ المرتعُ<sup>(٢)</sup>

فالقلب مرهون في هذه الألفاظ بالسماع، لأن القلب الكامل لحرف العلة ربما يحدث ليس في الكلمة لذا نعتمد السماء أساساً لقلب فيها، ولكن السياق في أحيان كثيرة كفيلاً بأمن اللبس ومعرفة المعنى المقصود.

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص: ٦٣، وينظر: الكتاب ١٣٠/٢، وشرح للفصل: ١١٠/٩، وشرح الشافعية: ٤٨/٣.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه: ٤١٦/١. ينظر: للمصنوعين السابقان نفسهما، وشرح الشافعية: ٤٧/٣.

## ثانياً : التخفيف عند التقاء همزتين:

ينحصر تخفيف همزة عند التقائها بـهمزة أخرى في ثلاثة مواضع أوردها تباعاً كما

يأتي:

### أ- همزة ساكنة وما قبلها همزة متحركة:

إذا كان أهل التخفيف يخففون همزة المفردة، فهم بتخفيف همزتين أولى؛ لازدياد النقل فيهما، فقلما تجتمع همزتان في كلمة واحدة، فالقلب في هذه الحالة لازم «كراهية التقاء همزتين في حرف واحد»<sup>(١)</sup> فإذا ما اجتمعت همزتان في كلمة واحدة وكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، فإن الثانية تقلب حرفاً من جنس حركة الأولى<sup>(٢)</sup>، فنقول في (أدم): (آدم) وفي (إيمان)، (إيمان) وفي (أمن) (أومن) وهكذا.

والذي يبدو لنا أن همزتين المجتمعين؛ الأولى المتحركة، والثانية الساكنة، كلاهما ثقيلتان قويتان، ولكن همزة المتحركة أكثر ثقلًا وقوة لوجود الحركة عليها، في حين أن همزة الثانية الساكنة ضعيفة، وضعفها حاصل من سكوتها، فأثرت فيها، همزة الأولى تأثراً تقديمياً فأحالتها حرف مد من جنس حركتها.

فأهمزة الساكنة قلبت حرف مد ساكن (يرى القدماء أن حروف المد حركاتها السكون) حتى يُعرف أن الحرف المبدل منه (همزة الساكنة) ساكن أيضاً، فلم يقلبوها وأوَّأ خالصة متحركة ولا ياء خالصة متحركة لأنهما لا ينبشان عن وجود همزة ساكنة، بل ينبشان عن وجود همزة متحركة.

وأصاب القلبُ همزةَ الثانية التي هي أصلية في الكلمة، إذ إن همزة الأولى تكون زائدة غالباً، مما يؤكد أن التخفيف يقع في الهمزات الأصول، وقلما يقع في الهمزات الفروع (الزوائد).

أما (أئمة) التي أصلها (أئمة)، فالقياس فيها أن تقلب همزة الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، فتكون (آئمة)، ثم أدغمت الميم في الميم فصارت (آئمة)، فالتقى ساكنان الألف للمدنية، والميم الساكنة، فقلبت الميم ياءً للتخلص من الساكنين<sup>(٣)</sup>. ويبدو في ظاهر الأمر جواز التقاء الساكنين هنا، لأن الألف مدية، والميم مدغمة، ولكن على الرغم من مدية

<sup>(١)</sup> سر صناعة الإعراب: ٦٦٤/٢.

<sup>(٢)</sup> ينظر: المصدر السابق ٦٦٥/٢.

<sup>(٣)</sup> ينظر: شرح للراح في التصريف: ص ١٨٢.



الألف ليست بأصل فهي منقلبة عنه، وهي الهمزة<sup>(١)</sup>، «وللنقلبة ليست بأصل فلا تكسرون مدية»<sup>(٢)</sup> وكان الظن في (أئمة) بالشكل الآتي:

أئمة ← أئمة ← أئمة ← أئمة.

وفي تقديرني أن الميم الساكنة أبدلت ياءً ولم تبدل بحرف آخر لمسيين:

١- أن حركة المتخلص من التقاء الساكنين هي الكسرة، والكسرة في حد ذاتها هي جزء من الياء.

٢- لمعرفة وجود همزتين في الكلمة فلولا وجود الياء لما عرفت إلا همزة واحدة، إذ إن الميم الأولى قبل الإدغام كانت مكسورة، وقلبها همزة ساكنة، فكأنه تم افتراضاً انتقال كسرة الميم إلى الهمزة الساكنة فأحالتها ياءً. ويمكن توجيه المسألة توجيهاً آخر وهو انتقال حركة الميم الأولى إلى الهمزة السابقة، ثم إدغام الميم في الميم، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً لكونها مكسورة.

وفي (أئمة) وجهان هما:

١- «أحدهما ما ذكره أبو زيد عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزتين معاً... وقرأ جماعة من القراء - وهم أهل الكوفة وابن عامر - (أئمة) بـهمزتين»<sup>(٣)</sup>.

٢- «تخفيف الثانية كتخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها... فيقول في (أئمة): (ئمة) يجعلها بين الهمزة والياء... لكن الأشهر عند النحاة قلب الثانية ياءً صريحة»<sup>(٤)</sup>.

إن القراء الكوفيين - في ما أظن - مالوا إلى تحقيق الهمزتين في (أئمة) ولم يخففوها لـمسيين اثنين:

١- أنهم جاؤا بالأصل في تخفيف الهمزتين، والإتيان بالأصل أفضل من الإتيان بغيره.

٢- التقليل من كثرة التغيرات الحاصلة في الكلمة، فهم لم يقوموا إلا بنقل حركة الياء

للمكسورة إلى الهمزة الساكنة ثم أدغموا الميم في الميم على وفق الآتي:

أئمة ← أئمة ← أئمة

(١) ينظر: شرح للمراح ص: ١٨٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح الشافعية: ٥٨/٣.

(٤) المصدر نفسه.

أشبهها كرزايًا. إذ أخذ الخلاف بين الفريقين التقليديين، الكوفيين والبصريين على النحو الآتي:

١- وزنها عند الكوفيين والخليل (فعالي).

٢- وزنها عند جمهور البصريين (فعائل).<sup>(١)</sup>

فالكوفيون لهم رأيان فيها هما:

١- إن (خطايا) متطورة من (فعائل) بالقلب المكاني، فالأصل فيها (خطائي)، إلا أن الهمزة قُدمت على الياء لئلا يؤدي ذلك إلى إبدال الياء همزة.

٢- إن (خطايا) على وزن (فعالي) لأنه جمع (خطيئة) لا (خطيئة) لأن حذف الهمزة يكثر فيها، فصارت بمنزلة (فعيلة).<sup>(٢)</sup>

في حين أن البصريين كانت نظرهم إلى (خطايا) نظرة تحليلية، فالكلمة عندهم مرت بالكثير من الخطوات، التي صرح بها المازني إذ قال: «واعلم أنك إذا جمعت (خطيئة) و (رزيئة) على فعائل قلت: (خطايا) و (رزايًا)، وما أسبه ذلك مما لامه همزة في الأصل، لأنك همزت ياء (خطيئة) و (رزيئة) في الجمع، كما همزت ياء قبيلة وسفينة حين قلت: (قبائل) و (سفائن)، وموضع اللام من (خطيئة) مهموز فاجتمعت همزتان فقلبت الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين فصارت (خطائي) ثم ابدلت مكان الياء ألفاً... فصارت خطايا... والهمزة قرية للخارج من الألف فصارت خطايا»<sup>(٣)</sup> فالمرحلة التي مرت بها أربع:

خطائي ← خطائي ← خطايا ← خطايا

وقد شعر المازني بصعوبة هذا التفسير وكثرة مراحله فقال: «فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله فإن هذا الباب يدور على هذا»<sup>(٤)</sup>.

وفي تقديري أن الأمر الذي دعا إلى كثرة الخطوات السابقة شيان هما:

١- قضية (حفظ المراتب) التي تلتزم بالخطوات المتسلسلة شبه المنطقية التي ربما تكون سبباً في إقحام بعض المراحل التي لا داعي لها، للوصول للكلمة المطلوبة<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٠٥/٢. ١١٦/م.

(٢) ينظر: للصدر السابق ٨٠٥/٢-٨٠٦. ١١٦/م.

(٣) للنصف: ٥٤/٢.

(٤) للصدر السابق: ٥٥/٢.

(٥) ينظر: الخصائص ٧/٣.



٢- ربما يكون إيراد هذه الخطوات لغرض تعليمي، يقصد من ورائه معرفة للسائل الصرفية، بخطوات متتابعة ليسهل على الدارسين فهمها.

ويعمل البحث إلى الكوفيين في وزعم لخطايا (فعالي) لأنه أقرب إليها من غيرها فهو جمع (خطية) لا (خطية)، ويقول الفراء في ذلك: «خطايا جمع خطية بلا همز كما تقول: هدية وهدايا، قال: ولو جمعت (خطية) مهموزة لقلت (خطائي) وقال الكسائي: لو جمعتها مهموزة لأدغمت الهمزة في الهمزة كما قلت في (دواب)<sup>(١)</sup>».

ويرى البحث أنه ينبغي أن نتجه اتجاهها آخر في إقامة وزن آخر للكلمة بدلاً من الوزن الصرفي (الصوتي) الذي يلتزم الدقة المتناهية في مقابلة لأصول بالأصول، والزوائد بالزوائد مع الاهتمام بالتغيرات الوسطية الحاصلة للكلمة للوصول بها إلى الصيغة النهائية<sup>(٢)</sup>. والاتجاه الآخر الذي يراه البحث مناسباً لوزن هذه الكلمة وأشباهاها هو (الوزن الإيقاعي) الذي يهتم «بنوع المقطع وتوزيعه في داخل الصيغة الموزونة، ولذلك لا ينظر فيه إلى المحاذاة اللازمة في الوزن الصوتي، بل إلى محاذاة أخرى، هي مقابلة المقطع القصير بقصير مثله، والطويل للمقل بمثله، والمفتوح بنظيره في الميزان، دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد من الأصول أو من الزوائد»<sup>(٣)</sup>. فيكون الوزن الإيقاعي (لخطايا) وما أشبهها (فعايا). ويسلو أن الكوفيين قد اقتربوا من هذا الوزن عندما قالوا (فعالي) فهم أحسوا بصعوبة الطريق، وأرادوا اختصارها.

إذن: خطايا - فعالي - فعايا

فهل يستطيع الوزن الإيقاعي أن يحل المشكلة ويختصر الطريق أو أن القضية ستكون هي هي نفسها؟

ب- همزة متحركة وما قبلها همزة ساكنة:

إن للموضع المناسب لهذا النوع من التخفيف يكون في مبحث حذف الهمزة، ولكن كثرة تغير الهمزة فيه بالقلب دعاني إلى إيراده هنا:

إن التخفيف في هذه الحالة يصيب الهمزتين على النحو الآتي:<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> معاني القرآن للفراء: ٢٣٠/١.

<sup>(٢)</sup> ينظر: النهج الصوتي للبناء العربية: ص ٤٩.

<sup>(٣)</sup> للمصدر نفسه.

<sup>(٤)</sup> ينظر الكشف: ٧٢/١-٧٥.

١- تخفيف الأولى وتحقيق الثانية.

٢- تخفيف الثانية وتحقيق الأولى.

٣- تخفيفهما معاً.

٤- إدغام الأولى في الثانية.

١- فمن خفف الأولى، قلبها ألفاً إن انفتح ما قبلها في مثل قولنا: (اقرأ آية)، وقلبها واواً إن انضم ما قبلها (لم يردو أبوك) وقلبها ياءً إن انكسر ما قبلها في مثل (أقري أباك السلام).

٢- ومن خفف الثانية، فقد نقل حركة همزة إلى ما قبلها وحذف الهمزة، وقد مرت آلية حذف الهمزة في مبحثه.

٣- أما من خففهما معاً، فقد قلب الهمزة الأولى ألفاً، أو واواً، أو ياءً وقام بتسهيل الثانية (بين بين) إذا وليها الألف، لامتناع نقل الحركة إلى الألف لسكونه أبداً.

وفي الحالين الآخرين حذفنا بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما إذا وليت الواو الياء لا مكانية نقل الحركة إليهما، فيقولون: (اقرأ آية) بالألف المدية في الأولى وتسهيل الثانية (بين بين) و (أقري أباك السلام) ياء مفتوحة للدلالة على حذف همزة مفتوحة. و (لم تردو أمك) بسواو مضمومة للدلالة على حذف همزة مضمومة.<sup>(١)</sup>

٤- أما إدغام الأولى في الثانية، فهو كإدغام سائر الحروف، وسيأتي تفصيل ذلك في بابه.

ج- همزة متحركة، وما قبلها همزة متحركة:

ليس كل همزة متحركة وما قبلها متحركة تخضع لعملية القلب، فالنظر إلى حركة كـيل من الهمزتين، ومعرفة طبيعتهما، كفيلاً بإجراء التغيرات التي تطرأ على الهمزتين.

إن الإبدال لا يصيب إلا الهمزة الثانية المتحركة في الأعم الأغلب - لأن موقع الهمزة الثانية ومحيطها الصوتي يلزمان التغير فيها -.

يحصل القلب في الهمزة الثانية بحسب الآتي:

١- عندما تكون الهمزة الثانية مفتوحة وما قبلها همزة مكسورة، تقلب ياءً خالصة.

٢- عندما تكون الهمزة الثانية مفتوحة وما قبلها همزة مضمومة، تقلب واواً خالصة<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٦٦/٣.

<sup>(٢)</sup> لمعرفة المزيد عن التغيرات التي تحصل للهمزتين في حالة اتفاقهما أو اختلافهما ينظر: الكشف عن وجوه القسرات السبع: ٧٠/١-١١٧، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص: ١٠١، وللنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية ص: ٥٦-٨٤.



ويبدو أن قانون المماثلة قد فعل فعلة في هذه الحالة. من خلال ضعف وقوة الحركات  
فالأضمة والكسرة قويتان على وفق نظر القدماء إليهما، في حين أن الفتحة من أضعف  
الحركات الثلاث، فلزم تأثير القوي في الضعيف ليجعله إلى صوت شبهه به.

ففي قوله تعالى: ﴿وَهَذَا يَتَنَا وَيَسْكُمُ الْعِدَارَةَ وَالْبَغْضَاءُ أَهْلًا﴾<sup>(١)</sup> تُقْرَأ «الْبَغْضَاءُ وَهَذَا»<sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى: ﴿وَبِهَا سَمَاءُ الْقِيَمِ﴾<sup>(٣)</sup> تُقْرَأ «وَبِهَا سَمَاءُ وَقَلَمِي»<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿السَّهَاءُ أَلَا أَنهَمُ﴾<sup>(٥)</sup> تُقْرَأ «السَّهَاءُ وَلَا إِنْهَمُ»<sup>(٦)</sup>.

تتمثل الآيات المذكورة بشيئين اثنين هما:

١- الهمزتان المضمومة والمكسورة سُبقتا بالفتح مديدة.

٢- الهمزتان المضمومة والمكسورة فصلتا بين الألف المدية والفتحة القصيرة للهمزة الثانية.

هذان الأمران إذا من الثقل الذي يميز الكلمة، إذ إن الهمزة المضمومة حجزت  
الإتسائية النطقية بين الألف المدية والفتحة القصيرة التي هي بعض الألف. والهمزة المكسورة  
فعلت ما فعلته الهمزة المضمومة بأن فصلت بين الألف المدية والفتحة القصيرة، فلإزالة الثقل  
يتعين على الهمزتين المضمومة والمكسورة لكونهما قويتين التأثير في الفتحة القصيرة لإحالتها  
ولواً خالصة وياءً خالصة، لتناسب الواو الضمة، والياء الكسرة، فتناسق العملية النطقية،  
لتبذل أقل جهد ممكن للجهاز النطقي.

إن الألف المدية الواقعة قبل الهمزتين المضمومة والمكسورة حالت دون زيادة ألف  
بين الهمزتين لأن زيادتهما تؤدي إلى زيادة في الثقل ولا يحقق الانسجام الصوتي المناسب. حتى  
في الهمزتين المفتوحتين اللتين قبلهما ألف مديدة وهما أكثر مناسبة للألف الفاصلة من غيرهما،  
لا تَرْدُ بينهما الألف الفاصلة لوجود الألف المدية قبلهما، في حين أن زيادة الألف الفاصلة  
بين الهمزتين يبيء في الهمزتين الواقعتين ابتداءً. إذ كانت الأولى همزة استفهام والثانية من بنية

<sup>(١)</sup> من الآية ٤ من النجدة.

<sup>(٢)</sup> وهي قرئة أي عسرو، وابن كثير، وناقع، وأبي حنيفة، ورويس، ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٥٣٤/٢.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٤٤ من هود.

<sup>(٤)</sup> وهي قرئة أي عسرو، وناقع، وابن كثير، وأبي حنيفة، وأبي حنيفة، ورويس، ينظر: إتحاف فضلاء  
البشر ص: ٥٣٤/٢.

<sup>(٥)</sup> من الآية ١٣ من البقرة.

<sup>(٦)</sup> وهي قرئة أي عسرو، وناقع، وابن كثير، وأبي حنيفة، ورويس، ينظر: إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٧٩/١.

الكلمة. ففي قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> تُقرأ في إحدى قراءتها: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> بإدخال ألف بين الهمزتين، وسبب الإدخال «أنه لما كانت الهمزة للخفة بزتها محقة قُدِّر الاستقلال على حاله مع التخفيف. فأدخل بينهما ألفاً ليحول بين الهمزتين بمائل يمنع اجتماعهما»<sup>(٣)</sup> فالثقل باق، وبقاؤه مستساغ لسببين اثنين:

١- لأن الهمزتين وقعتا ابتداءً، وللبتداء به خفيف.<sup>(٤)</sup>

٢- لقوة التكلم بهما في حالة الابتداء.<sup>(٥)</sup>

### التوجيه الصوتي الحديث لقلب الهمزة:

#### أولاً: التخفيف في الهمزة المفردة:

يعتمد التوجيه الصوتي الحديث لتخفيف الهمزة - كما ذكرت سابقاً - على الحذف أساساً له في عمليات التخفيف كلها، فلا قلب ولا إبدال بل حذف حسب. إن التخفيف بقلب الهمزة حرفاً من أحرف العلة، بحسب التوجيه الصوتي الحديث، ينظر إليه على أنه يتخلص من نبر التوتر الهمزي ويتقل فيه إلى نبر الطول أو نبر التضعيف على وفق ما تقتضيه الكلمة الواقع فيها التخفيف<sup>(٦)</sup> ففي (بأس) يتم التخفيف على النحو الآتي:

١- تُحذف الهمزة، ويتم مطل الحركة التي قبلها.

٢- تنتقل الكلمة من نبر التوتر الهمزي إلى نبر الطول.

فتصير بالكتابة الصوتية:

ب - ع | س - ن / ← | ب - س | س - ن /

فالمقطع الأول قبل التخفيف كان طويلاً مغلقاً، فصار بعده طويلاً مفتوحاً على

أساس شيئين:

١- نبر المقطع بمطل الحركة، فتكونت حركة طويلة.

٢- المحافظة على وزن الكلمة، من خلال الحفاظ على إيقاع المقطع المنبور<sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> من الآية: ٦ من البقرة.

<sup>(٢)</sup> وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، ونافع، ينظر: السبعة في القراءات ص: ١٣٦، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٧٦.

<sup>(٣)</sup> الكشف: ١/ ٧٤.

<sup>(٤)</sup> ينظر: شرح المراح: ص: ١٨٤-١٨٥.

<sup>(٥)</sup> ينظر: المصدر نفسه.

<sup>(٦)</sup> ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص: ١٠٩.

<sup>(٧)</sup> ينظر: المصدر نفسه.





فمقرونة وخطية حصل فيهما التخفيف بالانتقال من نبر التوتّر الهمزى إلى نبر التوتّر بالتضعيف ويحصل الانتقال نفسه في (رثيا) و (رؤيا) على النحو الآتي:

١- تحذف الهمزة من الكلمتين.

٢- يتصل بعد الحذف قاعدة للمقطع المحذوف من الهمزة مع اللزواج الصاعد بعده.

٣- طبيعة الاتصال السابق يضعف العملية النطقية، وبضعفها يتهمس أثر النبر في النطق، لذا نجد أن العربي ضغط على للمقطع الذي فيه النبر الهمزى، فتكونت بذلك ياء مضعفة<sup>(١)</sup>، ويتضح ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

رثيا: ار - ء | ي - / - / - ار - ي | ي - / - ي

رؤيا: ار - ء | ي - / - / - ار - ي | ي - / - ي

ويحصل الشيء نفسه في تخفيف الهمزة المتطرفة إذ يتولد بعد سقوط الهمزة مزدوج صاعد من الواو والضمة (مصوّت ونصف مصوّت)، نفيد منه في تكوّن واو نعوّض بها عن موقع النبر بالتوتّر الهمزى بالنبر عن التوتّر بالتضعيف، ويكون ذلك بالكتابة الصوتية كالآتي:

ضوء ← ضو

اض - و | ء - ن / - / - اض - و | ء - ن / - و

شيء ← شيء

اش - ي | ء - ن / - / - اش - ي | ي - ن / - ي

### الانزلاق بين الحركات:

ينشأ الانزلاق بسبب الاتصال بين الحركتين، إذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها متحرك فتسقط الهمزة التي تعد قاعدة في المقطع فتبقى القمة وحدها (مصوّت قصير)، فتتصل بما قبلها لتكوّن مزدوج تام (واو أو ياء) وهما «في الأصل نتيجة هذا الانتقال بين حركات متخالفة»<sup>(٢)</sup> ويلو لي أن القوة الحركات وضعفها أثر في نشوء اللزواج، فعندما تسوّى

<sup>(١)</sup> ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن ص: ٨٤.

<sup>(٢)</sup> علم الأصوات لما لمبوج: ص ٨١.



حركتي الضمة والفتحة مثلاً فيتكون مزدوج تام هو الواو الذي يُعدُّ إشباعاً منه للضمّة، وإذا تلاقت الفتحة والكسرة يتكون الياء الذي يعدُّ إشباعاً للكسرة وهكذا ويتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

المِثَر ← المِثَر

جُؤْنَة ← جُؤْنَة -

١- عقطت الهمزة

٢- ينشأ تتابع للحركات فيتأكد الانزلاق بين الحركة التي تسبقها والحركة التي تليها لتكوين المزدوج التام، ويتبين ذلك من خلال الكتابة الصوتية:

مِثَر: م - ا - ر - م - ر - م - ا - ي - ر - (مِثَر)  
 انزلاق

جُؤْنَة: ج - ا - ر - م - ر - م - ا - ي - ر - (جُؤْنَة)  
 انزلاق

وفي ضوء ما تقدم يتبين لنا الآتي :

١- أن الانزلاق بين الحركات يُعدُّ بديلاً عن نير التوتر الهمزي.<sup>(١)</sup>

٢- ينشأ أن الانزلاق بين الحركات يولد نيراً آخر غير نيري الطول والتضعيف.

ثانياً: التخفيف عند اجتماع همزتين:

إذا التقت همزتان فيما أن تكونا متحركتين، أو تكون الأولى متحركة والثانية

ساكنة فإذا كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة يحصل الآتي:

١- سقوط الهمزة الساكنة.

٢- مطل الحركة، فتتولد حركة مجانسة لها، تعوّض عن سقوط الهمزة.

فمثلاً: عندما تكون حركة الأولى فتحة، مطلّت فتحولت إلى ألف مدية.

أَدم ← آدم

- حركة الأولى ضمة، مطلّت فتحولت إلى واو مدية.

أَمن ← أومن

- حركة الأولى كسرة، مطلّت فتحولت إلى ياء مدية:-

إِمان ← إيمان

<sup>(١)</sup> ينظر: للنهج الصوتي للبنية العربية: ص ٨١.

ويتضح مما سبق الآتي:

- ١- حصل نوع من التخالف بين الهمزتين، فسقطت إحداهما.<sup>(١)</sup>
  - ٢- قبل التخفيف وبعده، حافظ المقطع على كميته، فالمقطع كان طويلاً في كلا الحالتين فكان قبل التخفيف (ص ح ص) طويل مغلق، أما بعده فصار طويلاً مفتوحاً (ص ح ح)، فالنعريض إذاً إيقاعي، مسّ إيقاع الكلمة، وحافظ على كمية الأصوات في كلا الحالتين.<sup>(٢)</sup> أما في حالة كون الهمزتين متحركتين فإن ظاهرة الانزلاق تكون أكثر وضوحاً لتكوين المزدوج التام. ففي قوله تعالى: ﴿وَعَاءٍ أَخِيهِ﴾<sup>(٣)</sup> تُقرأ بإبدال الهمزة الثانية ياءً خالصة: «وَعَاءٍ يَخِيهِ»<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى ﴿لَوْ نَشَاءُ أَصْنَاهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> تُقرأ بإبدال الهمزة الثانية واواً خالصة: «لَوْ نَشَاءُ وَصْنَاهُمْ»<sup>(٦)</sup> وقس على ذلك، ويتضح ذلك بالكتابة الصوتية.
- «وَعَاءٍ أَخِيهِ»

ع - ء - ا - خ - هـ / ← ع - ا - ء - ا - خ - هـ /  
← ع - ا - ء - ا - ي - ا - خ - هـ / (سقوط الهمزة وتكون للمزدوج التام)  
«لَوْ نَشَاءُ أَصْنَاهُمْ»:

ا - ش - ء - ا - ء - ا - ص - ب / ← ا - ش - ء - ا - ء - ا - ص - ب /  
← ا - ش - ء - ا - ء - ا - و - ا - ص - ب /  
(سقوط الهمزة وتكون للمزدوج)

ويحصل الشيء نفسه في (أئمة): (أئمة)

أئمة: ا - ء - ا - ء - ا - م - هـ / ← ا - ء - ا - ء - ا - م - هـ /  
← ا - ء - ا - ي - ا - م - هـ /

<sup>(١)</sup> ينظر: دروس في أصوات العربية : ص ١٣١.

<sup>(٢)</sup> ينظر: المنهج الصوتي للبناء العربية ص: ١٨٢-١٨٣.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٧٦ من يوسف.

<sup>(٤)</sup> وهي قراءة أبي عمرو، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، ورويس، ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٥١/٢.

<sup>(٥)</sup> من الآية ١٠٠ من الأعراف.

<sup>(٦)</sup> وهي قراءة أبي عمرو، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، ورويس. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٥٥/٢.



ومن اللافت للنظر أن تكون للزدوج في هذه الحالة غير تكوُّنه في الحالات الأخرى فمثلاً للزدوج في كلمتي (يَت) و (يَعُدُّ) نجد أن عنصريه متاهمان في للمقطع الواحد نفسه هكذا :  
يَت: ا ب - ي | ا ت - ن / ، ( - ي ) (مزدوج هابط)  
يَعُدُّ: ا ي - ا ع - د - د / ، ( ي - ) (مزدوج صاعد)

ففي للزدوج الهابط ( - ي ) نجد أن الفتحة مقطعية اختلّت قمة للمقطع، والباء ليست مقطعية شكلت قاعدةً للمقطع، ويُقال الشيء نفسه في للمقطع الصاعد لأن من شروط تكون للزدوج كما يقول ماريو باي: «وفي صوت العلة للزدوج أو للثلاث لابد أن يحتل واحد من الاثنين مكاناً بارزاً، فيكون أطول زمناً، وأكثر وضوحاً، ويتحمل النبر، ولهذا فإن الأصوات الأخرى في المجموعة يسمى كل منها نصف علة ونصف صامت أو انحدارياً»<sup>(١)</sup> وهذا مالا نجد في (أَيمة) و(وعاء أخيه) و (لو نشاء وصيناهم) فالياء والولو شكلتا مقطعاً صاعداً (ي - ) و (و - ) بمعزل عن الكسرة والضمة، اللتين يُفترض فيهما أن الياء والولو تكونتا من موضع النطق مما ثم انتقلتا بسرعة إلى موضع الفتحة أو الكسرة القصيرتين، لذا كان لزاماً البحث عن تخريج آخر للمسألة، وقد أوجد أحد الباحثين تخريجاً للمسألة وذلك بشرط للصوتات القصيرة نفسها وهي الفتحة في (أَيمة) والكسرة في (وعاء أخيه) والضمة في (لو نشاء أصيناهم) إلى شرطين «يلحق الشطر الثاني منها بالمقطع التالي يُعِينُ على هذا أن هذه للصوتات مهما شطرت يمكن أن يعوضها الناطق، ويعيلها إلى طولها من غير أن نشعر بذلك، وبخاصة من الناحية التشكيلية (الفونولوجية). ومن غير أن يؤثر ذلك في الصورة للمقطعية لهذه الكلمات»<sup>(٢)</sup>.

فتكون الأمثلة السابقة على النحو الآتي:

أَيمة ← أَيْمة:

ا/ - ا - ع - م | م - ه - / (مقطعت الهمزة، وتكون مقطع بقمة فقط)

ا/ - ا - ع - م | م - ه - / (انشطرت الفتحة إلى شطرين، ألحق الشطر الثاني بمقطع الهمزة الساقطة).

(حدث انزلاق بين الكسرة والفتحة ليتشكل للزدوج)  
ا/ - ا - ع - م | م - ه - / (أَيمة)  
ا/ - ا - ي - م | م - ه - / (أَيمة)

<sup>(١)</sup> أسس علم اللغة ص: ٨١.

<sup>(٢)</sup> توحه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن ص: ٩٤.

ونجد الشيء نفسه في قوله تعالى: «وَعاء أخيه» ← «ووعاء يخيه»  
ع - ء - اء - اء - / (سقطت الهمزة، وتكون مقطع بقمة فقط.  
X

عـ اءـ | ـϕـ / (انشطرت الكسرة إلى شطرين، ألحق الشطر الثاني بمقطع  
الهمزة الساقطة).

عـ اءـ اءـ اءـ / حدث انزلاق بين الكسرة و الفتحة ليتشكل

اعـ اءـ اـ يـ / للزوج «وعاء يحية» وهكذا في سائر الأمثلة.  
يتبين مما تقدم الآتي:

١- أن قلب الهمزة يتوافق مع تناسق الحروف وتناغمها للموسيقي فلا قلب في الهمزة إلا بعد النظر في طبيعة الحروف، وما هو أصلي فيها، وما هو طارئ عليها. حتى يتناسب مع طبيعة حرف العلة التي تنقلب عنه الهمزة.

٢- يتناسب الثقل تناسباً طردياً مع التخفيف، فلا يجتمع تخفيفان في الكلمة الواحدة في الأعم الأغلب.

٣- قلبُ الهمزة نوع من أنواع للمماثلة الصوتية ، إذا ما عدلنا للمماثلة حاصلة بين الهمزة والحركة من جهة، أو بين الهمزتين المتحركتين من جهة أخرى.





## المبحث الثالث

### تسهيل الهمزة «بين بين»

يُعدُّ تسهيل الهمزة (بين بين) من إحدى طرائق التخفيف، التي تمثل الرتبة الثانية في تخفيف الهمزة، بين حذف الهمزة وإبدالها. وقد جعلتها في المبحث الثالث توافقاً مع ترتيب القدامى لتخفيف الهمزة.

وطبيعة تسهيل الهمزة (بين بين) تختلف عن طبيعة ما سبقها، من جهة قلة الصوت وانتشاره، وهذه الطبيعة المميزة جعلت إمكانية إيضاحه ومعرفته ووضعه أمراً يكاد يكون متعذراً، لأن طبيعة هذا الصوت لا يمكن تحديده إلا بالمشافهة، والمشافهة ليست واحدة، فهي تختلف من فردٍ لآخر بحسب الطبيعة النطقية للفرد نفسه. لذا أصرَّ القدماء على معرفة طبيعتها، وحسن أدائها بالمشافهة ليس غير. فقد قال عنها سيويه، وعن مثيلاًها من الأصوات «لا تبين إلا بالمشافهة»<sup>(١)</sup>.

وقال الأخفش: «والتخفيف لا يفهم إلا بالمشاهدة، ولا يُعرف في الكتاب»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن يعيش: «لا يظهر سر هذه الهمزة، ولا يتكشف حالها إلا بالمشافهة»<sup>(٣)</sup>.

ويدلُّ أن إصرار القدماء على معرفتها بالمشافهة يعود لسببين.

١- إما لكونها صعبةً في نطقها، تعتمد للران أساساً لها.

٢- وربما يعود إلى اندثار هذا الصوت، ووجود القلائل الذين يتقنون أدائه.

إن سيويه أول من وصف هذا الصوت، فهي عنده «بزنتها محققة، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه، وتخفي لأنك تقرّبها من الألف، وذلك قولك سأل في لغة أهل الحجاز، إذا لم تخف كما يحقق بنو تميم، وقد قرأ قبل. بين بين.... فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه. فإنما جعلت هذه الحروف بين بين ولم تجعل ألفات ولا ياءات ولا واوت، لأن أصلها الهمزة فكروها أن يخفّفوا على غير ذلك»<sup>(٤)</sup>.

ويقول أيضاً: «إنك لا تتم الصوت معنا وتضعفه، لأنك تقرّبها من الساكن ولولا

ذلك لم يدخل الحرف وهن»<sup>(٥)</sup> يتبين لنا من نص سيويه الآتي :

(١) الكتاب: ٤٠٤/٢

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٣٤٠/١.

(٣) شرح للفصل: ١١٢/٩.

(٤) الكتاب: ١٦٣/٢.

(٥) المصدر نفسه.

١- أن همزة (بين بين) في حكم للتطوق بها، فهي تظهر في وزن الشعر، وإن كانت قد قربت من الساكن فإنها في حقيقة الأمر متحركة، فهي تحسب في وزن العروض حرفاً متحركاً<sup>(١)</sup> وذلك نحو قول كثير عزة<sup>(٢)</sup>:

أَنْ زُمْ أَجْمَالٌ وَفَارَقَ جِيْرَةٌ وَصَاحَ غَرَابُ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينٌ ٢

فهي مقابلة لعين (فعولن) للتحركة. فلا يلتقي ساكنان (أَنْ) ، سكون الهمزة (ين بين) وسكون النون إذ لا يكون ذلك في حشو الشعر أبداً<sup>(٣)</sup>.

٢- أن الكلمات التي تجيء فيها الهمزة مسهلة (بين بين) إنما أصلها الهمز يعني ذلك أن الهمزة إذا كانت منقلبة عن حرف آخر فإنها لا تنطق بين بين.

٣- أورد سيويه مصطلح (الإخفاء) في حديثه عن أصوات العلة فقال:  
«إن الألف والياء والواو أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً الألف»<sup>(٤)</sup>.

فماذا يقصد سيويه بالإخفاء؟ يبدو أن المقصود بالإخفاء هو أن الوترين الصوتيين ليسا في حالة انفتاح تام، ولا في حالة انسداد تام، فهما في حالة متوسطة فهما يأخذان نصيباً من نطق الهمزة، إذ يأخذان طريقتيهما في الانسداد ولكن حرف العلة المجهور يمنع ذلك الانسداد، فيكون الوتران في حالة من الانطباق الجزئي والانفتاح شبه الكلي<sup>(٥)</sup>.

٤- أن همزة (بين بين) ضعيفة، وضعفها حاصل من حركتها التي تقرب من الساكن لذا لا تقع في بدء الكلام إلا حيث يجوز وقوع الساكن «وتجعل الحركة التي عليها مختلصة سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكنها»<sup>(٦)</sup>

وقد ذكر القدماء نوعين من همزة (بين بين) هما:

<sup>(١)</sup> ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٨/١.

<sup>(٢)</sup> ديوانه ص: ١٧٠، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٩/١.

<sup>(٣)</sup> ينظر: العربية الفصحى ص: ٤٤، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص: ٥٦٠. وتوجيه القراءات

القرآنية في كتب معاني القرآن ص: ١٠٩.

<sup>(٤)</sup> الكتاب: ٤٠٦/٢.

<sup>(٥)</sup> ينظر: الأصوات اللغوية ص: ٧٣، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص: ١٠٥.

<sup>(٦)</sup> شرح الشافية ٤٥/٣.



١- (بين بين) للشهور، وهو نطقها بين صَوْتِ الهمزة وبين الصوت الناتج من مدِّ حركتها، «أي بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة، وبينها والألف إن كانت مفتوحة، وبينها والياء إن كانت مكسورة»<sup>(١)</sup>

٢- (بين بين) البعيد وهو الصوت الذي بين الهمزة وبين صوت مد حركة ما قبلها<sup>(٢)</sup> إن الباحث يقف وقفة تأمل أمام آراء القدامى، إذ ينظر إلى طبيعة هذا الصوت النطقية وعدم أخذه شكلاً محدداً ينبئ عن طبيعته. ويكاد القدامى يتفقون على إعطائه تحديداً ثابتاً يتفق مع ما سمعوه شفاهاً من الأعراب في البوادي.

وتتبعاً لأقوال القدامى في هذه التشكيلة الصوتية الفريدة - بين بين - يصادفنا نصان للزجاج نقلهما عن أبي عبيدة وهما فيما يبدو صالحان لأن يذكر في هذا المجال وهما:-

١- «وحكى أبو عبيدة أن أبا عمرو كان يجعل مكان الهمزة الأولى كسرة في (البغاء إن) وضمة في (أولياء ألك). وأبو عبيدة لا يحكي إلا ما سمع، لأنه الثقة للمأمون عند العلماء. إلا أنه لا يضبط مثل هذا للموضع، لأن الذي قاله محال، لأن الهمزة إذا سقطت وأبدلت منها كسرة وضمة، على ما وصف، بقيت الحركتان في غير حرف وهذا محال، لأن الحركة لا تكون في غير محرك»<sup>(٣)</sup>

٢- «وأما ما قوله (السفهاء ألاً) وقوله (... من في السماء أن) فإن الهمزتين إذا اختلفتا حكى أبو عبيدة أن أبا عمرو كان يدل الثانية فتحة، والقول فيه أيضاً محال، لأن الفتحة لا تقوم بذاتها إنما تقوم على حرف»<sup>(٤)</sup>

إن النظر الدقيق في هذين النصين يعطي لنا صورة واضحة أن همزة - بين بين - ودُعنا نطلق عليها مصطلح همزة، إنما لا تؤخذ إلا شفاهاً، وبالسماح الدقيق. ويبدو أن اعتراض الزجاج على أبي عبيدة كان في محله، إذ ليس من الممكن تتابع مصوتين من غير قاعدة لكل منهما هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يستطيع العربي أن يبدأ كلامه بحركة. ولو كان الأمر كما قاله أبو عبيدة لما «قرئ بإدخال ألفٍ بين الهمزتين مع تخفيف الثانية،

<sup>(١)</sup> شرح الشافية: ٣٠/٣-٣١.

<sup>(٢)</sup> ينظر: للمصدر نفسه، والنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية ص: ٧٦.

<sup>(٣)</sup> معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٣/١.

<sup>(٤)</sup> للمصدر السابق: ٤٤/١، وينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن ص: ١١٧.

لأن الاستقلال مع التخفيف باقٍ، إذ للمخفة برزنتها محققة<sup>(١)</sup>، فهي على هذا الأساس ليست بساقطة، فإدخال الألف بينهما مع تخفيف الثانية وبقاء الاستقلال «دليل على أن الغشاعين الصوتيين يعودان بعد انفتاحهما للألف إلى وضع قريب من الوضع الذي يتخذ للهمزة وهو الوضع للمستقل»<sup>(٢)</sup> فإذا كان الأمر كذلك، فأين الخفاء في صوت همزة (بين بين)، ما دام الانتقال يتم بين حركتين، ومن المعروف أن الحركات كلها مجهورة، فكان من المفترض أن تتصل الحركتان القصيرتان للتفتتان لتشكّل حركة طويلة وهذا ما لم يحصل<sup>(٣)</sup>.

ويلو لنا أن همزة (بين بين) تكون أكثر وضوحاً عندما تتوالى همزتان مختلفتا الحركة حتى يظهر تميزها عما قبلها. فإذا كانت الهمزة الثانية المراد تخفيفها مفتوحة وما قبلها مكسورة، فيكون تخفيفها ظاهراً موازناً مع الهمزة المكسورة وهكذا في سائر الهمزتين المختلفتين في الحركة.

والأمر الآخر الذي يمكننا استنتاجه من نصي الزجاج هو أن همزة (بين بين) صوت يقرب من المصوتات فهو شبيه بالفتحة أو الضمة أو الكسرة<sup>(٤)</sup> «وإلا فليس من المعقول أن يسمع هاء، مثلاً أو همزة أو واو أو ياء، وهي الأحرف التي يحتمل سماعها في التشكيلات المقابلة، وينسبها إلى الفتحة أو الضمة أو الكسرة»<sup>(٥)</sup>.

أما المحدثون فقد دخلوا في تحليلات وآراء وتوجيهات صوتية كثيرة، ويعود ذلك في ما أحسب إلى شيئين:-

- ١- تطور صوت همزة (بين بين)، واختلافه عن الصوت الذي وصفه سيويه وسيوضح ذلك من خلال الأقوال التي ستأتي تباعاً.
- ٢- اختلاف القراء في قراءة هذا الصوت، ويلو أن سبب الاختلاف كان متوقفاً على طبيعة السماع أو للشافهة.

(١) الكشف: ٧٣/١.

(٢) المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية ص: ٧٩.

(٣) ينظر: للمصدر نفسه.

(٤) ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كب معاني القرآن ص: ١١٨.

(٥) للمصدر نفسه.



ولم يبق أمام المحدثين إلا القراء يلوذون إليهم للتحقق من سماع هذا الصوت، معتمدين في ذلك على التلقين أساساً في وصفهم إياه. وقد توزعت آراء المحدثين على النحو الآتي:

١- ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن «التكليف الصوتي لهذه الحالة. ليس من اليسير الجزم بوصفه وصفاً علمياً مؤكداً، وإذا صحَّ النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء، تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة، من فتحة أو ضمة أو كسرة.»<sup>(١)</sup>

٢- وتتبعاً لآراء الدكتور إبراهيم أنيس في رأي ثانٍ له وهو «أن من القراء من يجعلون تلك الحركة التي خلفتها الهمزة بعد سقوطها من النطق، حركة مهموسة فتسمع حينئذ كما لو أنها نوع من الهاء. ففي قراءة قوله تعالى: (أعجمي...)»<sup>(٢)</sup> قراءة بين بين للهمزة الثانية، تسمع العبارة كأنها هي (أعجمي...)»<sup>(٣)</sup>

٣- اتجه الدكتور عبد الصبور شاهين في توجيه هذا الصوت إلى وجهة أخرى، وإن كانت لا تختلف كثيراً عن سابقتها، فهو يقول: «وقد أثبتنا علمياً أن (بين بين) هذه لا تعني وجود همزة إطلاقاً، وإنما تتابع حركتين يكونان في الحقيقة نوعاً من اللزدوج، خفيف الانزلاق، من عنصره الأول إلى عنصره الثاني. ولا شيء غير ذلك.»<sup>(٤)</sup>

٤- أما الدكتور تمام حسان فله رأي آخر إذ يقول: «ولكن هذا الصوت قد يأتي مسهلاً، أي أن إقفال الأوتار الصوتية قد لا يكون تاماً حين النطق به، بل يكون إقفالاً تقريبياً. وفي حالة التسهيل هذه يحدث الجهر، ولكن المجهور حينئذ ليس وقفة حنجرية، بل تضيق حنجري أشبه بأصوات العلة منه بهذا الصوت.»<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> الأصوات اللغوية ص: ٩١. وسمع أحد الباحثين وصفاً قريباً لهذا الصوت من الشيخ عذاب الحمص، ينظر: توجيه القراءات في كتب معاني القرآن ص: ١١٠.

<sup>(٢)</sup> من الآية: ٤٤ من فصلت.

<sup>(٣)</sup> الأصوات اللغوية ص: ٩١، وقد أبد أستاذنا حسام النعيمي هذا الرأي، مفيداً من قراءة الشيخ عبد الفتح الشعشاعي. ينظر: محاضرات للأستاذ النعيمي على طلبة الدكتوراة في قسم اللغة العربية/ كلية الآداب- جامعة بغداد لعام ١٩٩٧م.

<sup>(٤)</sup> القراءات القرآنية في ضوء اللغة الحديث ص: ١٧٣.

<sup>(٥)</sup> مناهج البحث في اللغة ص: ١٢٥.

٥- سمع أحد الباحثين من أحد القراء وهو الشيخ محمد إبراهيم المشهداني أن هذا الصوت «يشبه هاءً ولكن بيحة واضحة، فكانك تسمع (حاءً)»<sup>(١)</sup>.

يلو أن الذين رأوا أن الهمزة غير قابلة للتنوع، تُسِفَ رأيهم هذا، من خلال التنويعات والحالات التي مرَّ ذكرها في نطق همزة (بين بين) كونه صوت يميز له خصيصة تختلف عن حالات الهمزة الأخرى، حذفاً وقلباً.

لنأخذ رأي الدكتور إبراهيم ونعرضه على بساط البحث، فراهبه يستند إلى السماع، ولكنه يُرَدُّ بالتحليل للمقطعي لأنه «يؤدي إلى صورة غير مقبولة في النظام المقطعي العربي، وهي مقطع مبدوء بمصوِّت فني مثال : (أَن) نجد الآتي:

ء / ء - ن / ء - ا - ن / (مقطع يبدأ بمصوِّت)»<sup>(٢)</sup>.

والذي يمكننا استنتاجه من نص الدكتور أنيس السابق شيئين هما:-

١- يمكن أن يكون صوت (بين بين) ناتج من أحد صوتي اللين، الذي وقع التحول فيه، فإذا كان الثاني حصلنا على صوت (بين بين) المشهور<sup>(٣)</sup>

٢- وإذا كان التحول نتج من الأول، حصلنا على (بين بين) البعيد<sup>(٤)</sup>

هذا إذا افترضنا أن درجة الانحدار في الصوت المتحول إليه لا تكفي لأن ننسبه لواحد من صوتي اللين الانتقاليين أعني: الواو والياء. أما إذا افترضنا أن التحول كان إلى صوتي لين انتقاليين، وهما في عرف الدكتور أنيس الواو والياء، فهذان غير همزة (بين بين) حتماً»<sup>(٥)</sup>.

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فقد فصل ما أحمله إبراهيم أنيس، فقد حدد مسألتين ووضع الحلَّ لهما:

١- بدء الكلمة بمصوِّت؛ وهذا ما لا يجيزه العربية.

٢- كيفية تشكيل المزدوج من حركتين متماثلتين في (أَن) وتحقق الانزلاق بينهما، أما حل المسألة الأولى فيقول فيه: «وإيضاحاً لهذا التساؤل نذكر هنا ما هو مقرر من أن المقطع في

<sup>(١)</sup> تروحيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن ص: ١١١.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق ص: ١١٢.

<sup>(٣)</sup> ينظر: شرح الشافية ٣/ ٣٠.

<sup>(٤)</sup> ينظر: المصدر نفسه.

<sup>(٥)</sup> تروحيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن ص: ١١٣.



العربية لا بد أن يبدأ بصامت على حين نجده في حالة (بين بين) في مثل (أَنْ زَمَ) يبدأ بحسب تفسيرنا بحركة هكذا: (a/an/zam) ومعنى ذلك اضطراب القاعدة في المقطع العربي. غير أننا إجابة عن هذا نعود إلى ما سبق أن ذكرنا من الانزلاق بين الحركتين له وجود سياقي (فونولوجي) ولكن عند التحليل يختفي، والواقع أن المقطع يتحقق وجوده في المستوى السياقي...»<sup>(١)</sup>

أما العقدة الثانية وهي تكون المزدوج من حركتين متماثلتين، وكيفية الانزلاق بينهما فيجب الدكتور عن ذلك بقوله: «أن عملية التقسيم للمقطعي في هذا المثال تفرض على الناطق ما يشبه الهمزة، وإن كانت من جهة النحو ساقطة تماماً كما يحدث عند نطق الكلمة الإنكليزية (rention) برغم خلو اللغة الإنكليزية من أي رمز للهمزة، وفي اللغة الدائرية توجد مثل هذه الهمزة كصوت لا كرمز»<sup>(٢)</sup>

ويعضي الدكتور شاهين في تحليله للواقع الصوتي لهمزة (بين بين): «ولقد يعين على الخروج من هذا المأزق في المستوى التحليلي، أن نعد مثل هذا المقطع المبدوء بحركة، في هذه الحالة، وحدها، استثناءً من القاعدة العامة، لما أن حالة (بين بين) هي نفسها وضع قليل الورد والشيوع في اللغة. أما في المستوى السياقي فلا شك لدينا في وجود همزة فونولوجية...»<sup>(٣)</sup>

إن الدكتور شاهين يجعلنا أمام اشكالات عدة هي:

- ١- قوله (ما يشبه الهمزة) وهمزة (بين بين).
  - ٢- قوله (همزة فونولوجية) وهمزة (بين بين).
  - ٣- قوله في الهمزة أنها (حبسة حنجرية) وتشكل همزة (بين بين)<sup>(٤)</sup>.  
ويلو من خلال هذه النقط أن فيها من التناقض ما لا يخفى.
- أما ما جاء به الدكتور حسام من وصف لهذا الصوت فإنه يكاد يقترب من وصف أبي عبيدة للمذكور سابقاً في النصين السابقين<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص: ١٠٧.

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٤)</sup> لمعرفة طبيعة الاشكالات المذكورة ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن ص ١١٥-١١٦.

<sup>(٥)</sup> ينظر: توجيه القراءات القرآنية ص: ١١٩.

ولم يبق إلا وصفان وهما:

أ- همزة (بين بين) صوت شبيه بالهاء.

ب- همزة (بين بين) تُشبه الهاء للمشربة بالحاء.

أما الأول فيبدو أنه ينطلق من التقارب المخرجي بين الهمزة والهاء والعين، ففي قوله تعالى: ﴿أَعْجَمِي﴾<sup>(١)</sup> تُقرأ «أعجمي» «و معلوم أن الهاء بين الهمزة والعين في تسلسل للمخارج فبالانتقال بين انفلاق غشائي الخنجرة إلى صوت همزة بين بين إلى مخرج العين قد يظهر صوت الهاء سيما أن التخفيف هنا يكون بين الهمزة والألف لأن الهمزة مفتوحة وهي في الموضع نفسه وتتطلب انفتاحاً في مجرى الهواء.»<sup>(٢)</sup> ثم إن الفم عند النطق بالهاء يتخذ «وضعا يشبه الوضع الذي يتخذه عند النطق بالحركات.»<sup>(٣)</sup>

أما الوصف الثاني الذي يشبه الهاء للمشربة بالحاء فلا يختلف في آلية وصفه عما مضى.

إن همزة (بين بين) تقع موقعاً وسطاً أو انتقالياً بين للمصوتات جميعها والهاء فهو يتأثر بالمصوتات الفتحة والكسرة والضمة. فنجد أنه يشبه الفتحة، ويشبه الكسرة، ويشبه الضمة على وفق ما تقتضيه العملية النطقية. وعلى الرغم من شبهه الشديد بالصوائت، إلا أنه له ثمة ارتباط وصلة بالصوائت فهو يشكل قاعدةً للمقطع الذي ينتمي إليه، وقد دلّ الوزن العروضي السابق على ذلك بوضوح.

(١) تقرأ الهمزتين (بين بين) وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع وابن عامر، ينظر: السبعة في القراءات ص: ٥٧٦،

والحجة لابن خالويه: ص: ٣١٧، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٤٤/٢.

(٢) توجیه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن ص: ١٢٠.

(٣) للمصدر نفسه.



## الفصل الثاني

### التخفيف بالإعلال والإبدال

محتوياته :

- ١- التعريف بالإعلال.
- ٢- المبحث الأول : التخفيف بالإبدال الإعلالي.
- ٣- المبحث الثاني : التخفيف بالحذف الإعلالي.
- ٤- المبحث الثالث : التخفيف بالنقل الإعلالي.
- ٥- المبحث الرابع : التخفيف بالإبدال الصرفي.

## الفصل الثاني

### التخفيف بالإعلال والإبدال

أولاً : التعريف بالإعلال :

الإعلال ظاهرة صوتية صرفية، لها صلة مباشرة بالخفة والثقل، عاجلها القدماء والمحدثون كلاً من وجهة نظره، وجعلوا لها أبواباً في كتبهم<sup>(١)</sup>.

ويعني الإعلال: «تغيير حروف العلة بقلب، أو حذف، أو إسكان، للتخفيف»<sup>(٢)</sup>.

وسمي الإعلال بهذه التسمية نسبة إلى حروف العلة «لأنها تتغير، ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف للزاج، للتغير حالاً بحال»<sup>(٣)</sup>.

ويعود إعلال حروف العلة إلى سببين :-

- ١- طلبُ الخفة «ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تتحمل أدنى ثقل»<sup>(٤)</sup>.
  - ٢- لكثرة ما في الكلام، إذ لا تخلو كلمة في العربية من أحرف العلة وأبعضها «فخلوها من أبعاضها - أعني الحركات - محال، وكل كثير مستثقل وإن خف»<sup>(٥)</sup>.
- ماز قسم من اللغويين الإعلال الذي يصيب حروف العلة الثلاثة من تخفيف الهمزة حذفاً، وقلباً، وتسهيلاً (بين بين)، على الرغم من أن العمليتين غرضهما واحد، هو التخفيف. وبعضهم ألحق الهمزة، فعَلَّوها حرف علة لسببين اثنين:-
- ١- مخرجها يقترب من مخرج الألف<sup>(٦)</sup>، فما يصيب الألف يصيبها. والألف من حروف العلة.
  - ٢- لكونها لا تستقر على حال واحدة<sup>(٧)</sup>. فتقلب وتُحذف كأحد حروف العلة في تغيرها وتبدلها.

(١) ينظر: الكتاب: ٣١٢/٢-٤٠٣. وشرح المفصل: ١٠/٥٤-١٢٠. وشرح الشافية: ٣-٦٦-١٩٧.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/٢٨٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) شرح الشافية: ٣/٦٨.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢/١٦٨.

(٧) ينظر: مرصعة الإعراب: ١/٦٩ وما بعدها.



فأوجلووا بذلك علاقةً بين الإعلال وتخفيف الهزمة، علاقة عموم بخصوص<sup>(١)</sup> إذ يشتركان في الإبدال (إبدال حرف العلة وقلب الهزمة)، في مثل: قَوْل يَدُلُّ السَّوَاوُ أَلْفًا، لتحرّكه وانفتاح ما قبله<sup>(٢)</sup>، فيصير: قال، وتقلب الهزمة ألفاً كما في (راس) تخفيف (رأس). و(بير) تخفيف (بئر) فالهزمة في هذه الحال تتصرف كحرف علة فحصل لها إعلال كسائر حروف العلة، وتحذف الهزمة كما يحذف حرف العلة في الكلمة فقي (مَسَلَة) تخفيف (مسألة) حذفت فيها الهزمة. كما يحذف حرف العلة في (لم يَفْزُ) و(لم يَرِم). ولكن الهزمة تنفردُ بـمِيزة التسهيل (بين بين) إذ إن حروف العلة يصيبها القلب، أو الحذف ولا يصيبها التسهيل (بين بين) لأن التسهيل يتم بين الهزمة وبين الحرف الذي تكون الحركة جزءاً منه، ولا يتم بين حركتين، لذا كان التسهيل في حروف العلة الثلاثة متعذراً للسبب المذكور سلفاً. إن وجود بعض الخصائص المشتركة بين الإعلال وتخفيف الهزمة لا يمنع من وجود اختلاف جوهري بينهما وهو أن الإعلال واجبٌ حصوله في الكلمة، لإيجاد صيغة جديدة تختلف عن الصيغة التي تمّ فيها الإعلال، فهو ليس من باب الاستحسان، بل من باب الوجوب، إذ ذكر ابن فارس أن «مما اختصت به العرب قلبهم الحروف عن جهاتها، ليكون الثاني أخف من الأول، نحو قولهم ميعاد: ولم يقولوا مِوَعاد، وهما من الوعد، إلا أن اللفظ الثاني أخف»<sup>(٣)</sup>.

في حين أن تخفيف الهزمة أمر مستحسن، لأن الأصل في الهزمة التحقيق وليس التخفيف، فكان تخفيفها مرهوناً بثقلها.

إن ظاهرة الإعلال تتحدد آليتها من خلال التفاعلات الصوتية بين العناصر الثلاثة المكوّنة للكلمة، وهي:

أ- الصوامت، ب- الصوائت، ج- أنصاف الصوائت  
فالتفاعلات الصوتية تولّد علاقات صوتية، تكون على النحو الآتي:

- ١- علاقة الصوامت بالصوائت.
- ٢- علاقة أنصاف الصوائت بالصوائت نفسها.
- ٣- علاقة أنصاف الصوائت بالصوامت.

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٧١/٣ هامش: (٦)

<sup>(٢)</sup> ينظر: شرح للفصل: ٧٤/١٠.

<sup>(٣)</sup> الصاحي ص: ٤٣.

وإذا ما أنعمنا النظر في هذه العلاقات، برزت لنا الطرائق التي يتسم من خلالها الإعلال وهي :-

١- الإعلال بالإبدال، ٢- الإعلال بالحذف، ٣- الإعلال بالنقل.

فالحذف من إبدال حرف العلة، وحذفه، ونقل حركته إلى ما قبله شيئان :-

١- تيسير النطق وتسهيله، وهو ما يتوافق مع قانون السهولة والتيسير<sup>(١)</sup>.

٢- التقليل من الجهد النطقي المبذول على جهاز النطق، وهو ما يوافق قانون الاقتصاد في الجهد<sup>(٢)</sup>، فاللغة بشكل عام تميل إلى بذل أدنى جهد ممكن لأعضاء النطق، وتجلى ذلك في<sup>(٣)</sup>.

١- ميل اللغة إلى تفضيل الكلمة القصيرة على مرادفتها الطويلة.

٢- وجود تلازم عكسي بين حجم الصوتية، أو درجة تركيبها، وبين ترددها في الاستعمال.

فهذان القانونان يعملان جنباً إلى جنب، ويشتركان في الظاهرة الصوتية نفسها، فكل واحد منهما مكمل للآخر في عمله، وسيوضح أثرهما في العمليات الإعلاية بالطرائق الثلاث - المذكورة سابقاً -<sup>(٤)</sup>.

ولا تتوقف ظاهرة الإعلال في استغلالها القانونيين السابقين، بل إن لها أثراً في كيفية انسجام الأصوات واتساقها، ومدى فاعلية هذا التناسق في الطبيعة الصوتية للكلمة فبعض الكلمات لها أصل مفترض لم تستخدمه العرب لفقدان الانسجام بين أصواتها، فلجأت إلى إعلال بعض حروفها لتوافق فيما بينها صوتياً. ويبدو أن لطبيعة المقطع الصوتي ونوعه في الكلمة أكبر الأثر في للموسيقية التي انمازت بها الكلمات العربية. إذ إن للمقطع الصوتي بخصائصه التي اتصف بها يؤدي إلى تألف الصوامت والصوائت بعضها مع بعض لتشكيل وحدات تركيبية ذات نظم متوافقة موسيقياً تماشى مع «ما أثبتته البحث العلمي من أن أصوات اللين ومعها اللام والنون والميم تتميز بالوضوح السمعي لذلك تألف للمقطع الصوتي من حرف صائت انظم إليه حرف صامت أو أكثر»<sup>(٥)</sup>، وسيوضح هذه اللبزة في للباحث اللاحقة - إن شاء الله -.

(١) ينظر: التطور اللغوي ص: ٤٧.

(٢) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٦٦-٦٧.

(٣) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣٣٩.

(٤) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية. ص: ٧٠.

(٥) ينظر: التأليف الصوتي للفظ العربي، بحث منشور في مجلة الرابطة، السنة الأولى، العدد (٤)، ١٩٧٤، ص: ٥٦.



وعلى هذا الأساس يكون تألف الأصوات واتساقها مرهوناً بعلتها في الكلمة،  
لذا كان الإعلال ملازماً للفعل والاسم، لكونهما يتشكلان من أصوات يشترط فيها  
الانسجام والتوافق الصوتي، لذا لا يحصل الإعلال في الحرف لمبنيين هما:  
١- لكون الحرف أقل أصواتاً من الفعل والاسم، فكان التناسق الصوتي متوافراً، لذا كان  
خفيفاً، فلا يخفف الخفيف.

٢- لكون الألف والياء والواو أصل في الحرف<sup>(١)</sup>، نحو (ما)، و(كي)، و(لو). أما تفسر  
حروف العلة في الفعل والاسم فلاجل التخفيف سواء آكانت أصولاً أم زوائد ويشترط  
الاعتلال في الاسم بحيث على مثال الفعل وبنائه، إذ قال سيبويه في ذلك: «اعلم أن كل  
اسم منها على ما ذكرت لك، إن كان يكون مثاله وبنائه، فعلاً فهو بمنزلة فعله، يعتل  
كاعتلاله، فإذا أردت فعل قلت: (دار)، و(باب)، و(ساق)، فيعتل كما يعتل في الفعل،  
لأنه ذلك البناء وذلك المثال»<sup>(٢)</sup> وشرط اللغويون للإعلال شروطاً سبعة :-<sup>(٣)</sup>

الأول : أن يكون فعلاً، أو على زنة الفعل، فهذا احتراز عن نحو جيل.

الثاني : أن لا تكون حروف العلة عارضة.

الثالث : أن لا تكون فتحة ما قبلها في حكم السكون أي في حكم عين أعور، وألف تجاوز.

الرابع : أن لا يكون في الكلمة معنى الاضطراب، فهذا احتراز عن مثل الحيوان.

الخامس : أن لا يجتمع فيها إعلالان، فهذا احتراز عن مثل: طوى.

السادس : أن لا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه، فهذا احتراز عن نحو (حي) يعني إذا

قلت الياء ألفاً في حي صار حاي، فيصير مضارعه يحاي ويلزم ضم الياء في المضارع.

السابع : أن لا يترك الإعلال للدلالة على الأصل فهذا احتراز عن نحو قود فإن الواو فيه لم

تقلب ألفاً ليدل على أن أصله واوي .

هذه أحكام عامة يشترط توافرها في الكلمة للعلة، وسيأتي توضيح ذلك كله في

المباحث القادمة -إن شاء الله-.

وانطلاقاً من الشروط السابقة للإعلال نجد أن الصوت الذي يصيبه الاعتلال لا يمثل

وحدة مستقلة بذاتها بل هو مرتبط بسابقه ولاحقه. وعلى أساس هذا الترابط الصوتي بين

<sup>(١)</sup> ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٥٣/٢.

<sup>(٢)</sup> الكتاب: ٣٦٨/٢.

<sup>(٣)</sup> ينظر: شرح المراح في التصريف ص: ٢٠٨-٢٠٩.

أصوات الكلمة تحدد العملية الإعتلاية لأجل نطق الكلمة نطقاً صالحاً ترابط فيه الأصوات ترابطاً متناسقاً، تنسجم الأصوات بشكل تام «حتى تؤمن قدراً أعلى من السهولة في النطق، وحداً أعلى من الوضوح في السمع»<sup>(١)</sup>.

واستنباطاً من الشروط السابقة ذكراً للإعلال نجد أن للصوائت بنوعيتها القصيرة والطويلة الأثر الرئيس في آلية الإعلال. فلولا وجود الصوائت في الكلمة للمعلة، وتفاعلهما الصوتي تنافراً، وتجاذباً، لَمَا جَرَّت العملية الاعتلاية. فللصوائت طبيعة مميزة من حيث الآتي:  
أ- خفة الصائت، وتأثير ذلك في طبيعة الصوت المتولد ليتناسب مع دلالة الكلمة للمعلة، (الربط بين الحركة والمعنى)<sup>(٢)</sup>.

ب- أن آلية الإعلال تنسجم مع طبيعة الصائت (القصير) ونوعه، فيحصل حذفه أو إبداله أو نقله ليوافق الصائت الذي قبله، ويحصل له في الأعم الأغلب بعد حذفه ونقله وإبداله طُل «فتشاً بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو»<sup>(٣)</sup>، لذا كانت الحركة التي تلي الواو أو الياء هي التي ينبغي الاعتداد بها في إسقاط أو إثبات الواو أو الياء «لأن السابقة لهما جزء من مقطع مستقل عما يليه، بينما للموالية للحرف تكون قمة للمقطع الذي يبدأ به»<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا الأسس يؤدي التماثل بين الحركات إلى الثقل، في حين أن التنافر (الاختلاف) يؤدي إلى الانسجام للموسيقى الحاصل من اختلاف الجروس الحركية<sup>(٥)</sup>. فللواو التي من جنس الضمة، والياء التي من جنس الكسرة، إذا ما اجتمعتا أدى الاجتماع إلى التماثل بينهما وهذا الأمر، يُثْقِلُ من تابعهما في الكلمة لذا كانت الفتحة أنسب الحركتين إليهما، وهكذا يكون ترتيب الحركات بحسب خفتها بعد الواو والياء كما يأتي :

«بعد الواو: الفتحة ثم الكسرة ثم الضمة

بعد الياء: الفتحة ثم الضمة ثم الكسرة»<sup>(٦)</sup>

<sup>(١)</sup> أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ١٠

<sup>(٢)</sup> ينظر: فلسفة الحركات في اللغة العربية، بحث منشور في مجلة اللسان العربي، المجلد (١٠) الجزء (١)، ١٩٧٣م، ص: ٧٠.

<sup>(٣)</sup> الخصائص: ١٢٣/٣.

<sup>(٤)</sup> التصريف العربي في ضوء علم اللغة الحديث ص: ٦٢.

<sup>(٥)</sup> ينظر: المصدر السابق ص: ٦٣.

<sup>(٦)</sup> المصدر نفسه، (لا يدخل الألف في هذا الترتيب لانعدام الحركة عليه البتة).



إن للتبع لظاهرة الإعلال في كتب القدماء تظهر لديه بوضوح تام سمات الافتراضية والمعارية منها في دراسة وتحليل القضايا الإعلالية التي عولجت معالجات متعددة على وفق النظرة التحليلية التي هي مدار البحث. فالافتراضية التي اعتمد عليها القدماء تظهر في ميلهم إلى ربط العلاقات اللفظية بالشكل الخارجي للبنى اللغوية، فلفظة لغوية معينة تعكس نفسها على لفظة أخرى لم تسمع، ولكن يقاس عليها مما يؤدي إلى تناقضات لفظية مفترضة حيناً، وواقعية حيناً آخر، لذا تتنوع للمعالجات الصرفية، وينظر إلى الظاهرة الإعلالية من زوايا نظر متعددة «ويُفسر ما لم يكن منها مألوفاً تفسيراً واقعياً بعيداً عن المؤلف»<sup>(١)</sup>. ولكي يتضح ما قلناه نأخذ نصين من كتاب سيبويه، ليكون الحكم عليها في ضوء ما تقدم. قال سيبويه: «وقالوا: (الحَمَق) كما قالوا: (الجُبْن)، وقالوا: (أَحْمَق) كما قالوا: (أَشْتَع) وقالوا: (خَرَق) خَرَقاً و(أَخْرَق)، وقالوا: (أَحْمَقُ وَحَمَقاً وَحَمِقُ)، وقالوا: التَّوَاكُ وَأَتَوَكُّ، وقالوا: آسْتَتَوَكُّ، ولم نسمعهم يقولون: (تَوَكُّ)» كما لم يقولوا: فَرَقَ: وقالوا: حَمِقُ، فاجتمعتا كما قالوا: نَكِدُ وَأَنَكَدُ»<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً: «وسألته عن قولهم: معايا، فقال الوجه معاي، وهو للطَّيْرُ. وكذلك قول يونس. وإنما قالوا: مَعَايَا، كما قالوا: مَدَارَى، وصَحَارَى، وكانت مع الباء أثقل، إذ كانت تُسْتَقَلُّ وحدها»<sup>(٣)</sup>.

من خلال النصين يتضح لنا أن السماع من الأمور التي تُقَعَد على أساسه القاعدة الصرفية، حيث يتكرر الفعل (قالوا)، وإذا لم يسمع عن العرب شيء من ذلك تتكرر عادة (كما لم يقولوا) فعدم قولهم يوضح بطريقة غير مباشرة قاعدة صرفية معينة بإمكاننا تطبيقها على لفظة معينة، وعلى أساسها تتوالد القواعد الإعلالية تبعاً لطبيعة التحليل، وللنهج للتبع. أما معيارية الإعلال، فمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسمة الافتراضية فيه، إذ أَقْجِمَت مسائلُ إعلالية على الدرس الصوتي لكونها لم تصدر في بعض الأحيان عن وصف حقيقي لواقع اللغة، وإنما صَدَّرت تخميناً لواقع ليس له وجود إلا في ذهن اللغوي نفسه.

فمهمة العالم اللغوي وصف الطريقة التي كان يتكلم بها العربي، لا أن يفترض كيف ينبغي أن يتكلم، لذا كانت الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في بعض المسائل الإعلالية وتناولها تناولاً علمياً دقيقاً.

(١) الإعلال في كتاب سيبويه ص: ٣٠.

(٢) الكتاب: ٢٢٦/٢.

(٣) للصدر السابق: ٣٩١/٢-٣٩٢.

## المبحث الأول

### التخفيف بالإبدال الإعلالي<sup>(١)</sup>

تقدم في فصل الحمزة الفرق بين القلب والإبدال، وتكرر النظرة مرة أخرى ولكن بتوجيه آخر، فالحاصل هنا فعلاً هو إبدال لتوافر شرطه، وهو وجود القرابة الصوتية بين اللبدل واللبدل منه<sup>(٢)</sup>، فحروف العلة الثلاثة متقاربة صوتياً فيما بينها، وإذا حلّ أحدها محل الآخر فالعملية الإحلالية إبدال، فطبيعة التقارب الصوتي بين الحروف الثلاثة (واسمها حروفاً على سبيل التحايز لا الحقيقة، لأنها في الحقيقة حركات طويلة) مكنت من تسمية التغير الحاصل إبدالاً، وليس قلباً فالقلب مختص بتخفيف الحمزة وقلبها حرف علة، إذ لا يمكن تسمية هذا التغير إبدالاً لانعدام التقارب الصوتي بين الحمزة وحروف العلة<sup>(٣)</sup> في حين أن التغير هنا مطابق لشروط الإبدال بين الحروف. وقد قسم بعض النحويين الإبدال قسمين هما: «بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تحمة وتكأة، وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظٍ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف»<sup>(٤)</sup> ويمكننا أن نطلق مصطلح القلب هنا على وفق نظرة القدماء الذين نظروا إليه على أنه «تصيير الشيء مكان غيره على تقيض ما كان عليه من غير إزالة ولا تحية»<sup>(٥)</sup> وعندما يحل حرف العلة محل غيره، يتم بذلك إزالته وتحيته، وفي تقديري أن القدماء نظروا إلى القلب على أنه تعامل صوتي يخص حروف العلة حسب، وهذا التعامل أقرّ لهم بطبيعة الحال نظرة صوتية خاصة انطلقوا من خلالها إلى التنظير لعملية الإعلال بالقلب خاصة، والإعلال على نحو عام. واقتفاء أثر القدماء في تقسيمهم الإعلال بالقلب على ثلاثة أقسام بحسب طبيعة الإعلال نفسه من حيث الإطراد والشنوذ، ويكون على النحو الآتي:

١- قلب مطرد (القلب القياسي)<sup>(٦)</sup>.

٢- قلب ليس مطرداً (القلب غير القياسي)<sup>(٧)</sup>.

٣- قلب شاذ<sup>(٨)</sup>.

(١) سميت هذه التسمية للتفريق بينه وبين الإبدال الصرفي

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٢٦/٢، وسر صناعة الإعراب: ٧٢/١ وما بعدها

(٣) تقدم بيان ذلك في فصل الحمزة ينظر صفحة: ٣٧ من الرسالة.

(٤) شرح للفصل: ٧/١٠.

(٥) للمتج في التصريف: ٣٢/١.

(٦) ينظر: للمصدر السابق: ٣٥٥/٢-٣٦٩.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣٥٥/٢، ٣٦٩.

(٨) ينظر: شرح الشافية: ٣١/٣.



وانطلاقاً من التعريف السابق للإبدال الإعلالي، يمكننا تقسيمه على وفق الآلية الإعلالية التي يتم فيها إحلال حرف العلة محل حرف علة آخر، على النحو الآتي:

١- إبدال الواو والياء ألفاً

٢- إبدال الواو ياءً.

٣- إبدال الياء واواً.

٤- قلب الواو والياء همزة (إذا ما عددنا همزة حرف علة).

وعلى أساس هذا التقسيم يتم الإبدال الإعلالي من خلال التابع الصوتي بين حركة قصيرة وحركة طويلة، وهذا التابع يولد صوتاً آخر يكون في الأعم الأغلب مسن جنس الحركة القصيرة لأنها تحتل الرتبة الأولى في هذا التابع. ولا يمكن أن تؤثر الحركة الطويلة في الحركة القصيرة لأنها أتت بعد القصيرة مما يعكس الطبيعة النطقية للكلمة العريضة، فليبدأ بالقسم الأول من أقسام هذا الإعلال، وسنوجه منطلقين من نظرة القدماء في أصول الكلمات، وسنخضع هذا التوجيه لبعض ما توصل إليه المحدثون من طبيعة الحركات من حيث ثقلها وخفتها، وتأثير ذلك في دلالة الكلمة على وفق للتطور العام لطبيعة الحركة نفسها.

١- إبدال الواو والياء ألفاً :-

القاعدة للطردة في قلب الواو والياء ألفاً هي تحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(١)</sup>، فإذا تحرك الواو والياء بأي حركة، وانفتح ما قبلهما أبداً ألفاً لتوافقي الفتح والألف التي هي جزء منه<sup>(٢)</sup> ويضرب مثلاً لذلك الأفعال الجوف: (قال- طال- خاف- باع)، فأصل (قال): (قَوَلَ)، و(طال): (طَوَلَ)، و(خاف): (خَوَفَ)، و(باع): (بَيَعَ)<sup>(٣)</sup>. فالأصل المفترض للأفعال المذكورة هو الذي دعا إلى هذا التغيير، وإذا أنعمنا النظر في حقيقة أصل هذه الأفعال فإننا لا نملك دليلاً على أصلها المفترض، وقد لمح ابن جني الأمر ذاته، حينما شكك في أصلها، إذ لا نستطيع أن نجزم بحقيقة افتراضها فقال: «هذا الموضع كثير الإيهام، لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا الأصل في (قام): (قَوَمَ)، وفي (باع): (بَيَعَ)، وليس الأمر كذلك بل بضده وذلك أنه لم يكن قطُّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه. وإنما معنى

(١) ينظر: الكتاب: ٣٨١/٢، وشرح المفصل: ٥٥/١٠، وشرح الشافية: ٦٨/٣-٧٥.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٨/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢٥٣/٣، والمتع في التصريف: ٤٣٨/٢، وشرح المراح، ص: ٢٠٥-٢٠٦.

قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء محيى الصحيح ولم يعطل لوجب أن يكون محييه على ما ذكرنا. فاما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان ثم انصرف فيما بعد إلى هذا اللفظ فحطاً لا يعتد به أحد من أهل النظر»<sup>(١)</sup> فابن جني في تسويغه لأصل الأفعال المذكورة سلفاً، بحده استعمل القياس، إذ قاس الفعل للمعتل بالفعل الصحيح وبيان ذلك في قوله: «وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجب القياس بالحمل على أمثاله لقل: (قَوْمٌ، وَيَعٍ، واستقوم، واستعون)، ألا ترى أن (استقام) فقياسه أن يكون (استقوم)، إلا أن الواو أبدلت ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل أعني (قَوْمٌ) ويدل على ذلك أيضاً ما يخرج من المعتلات على أصله»<sup>(٢)</sup>.

وتكرر النظرة ذاتها عند رضي الدين الاسترهابي، ولكن بتوجيه آخر، مفاده أن الإعلال في الأفعال - المذكورة سابقاً - يكون على ضربين: «أصل ومحمول عليه، والأصل ما يتحرك واوه أو ياءه وينفتح ما قبلهما، نحو قول ويَعٍ، وغَزَوْ ورَمَى، والمحمول عليه ما يفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي وذلك: إما في المضارع المبني للفاعل كَيَحَافُ وَيَهَابُ، أو المبني للمفعول كَيُحَافُ وَيُهَابُ وَيُيَاعُ، أو للماضي مما بني من ذي الزيادة: أَفْعَلْ نحو: أقام وأبان، واستفعل نحو استقام واستبان، أو ما بني للمفعول من مضارعهما نحو يُقَامُ وَيُسْتَبَانُ»<sup>(٣)</sup>.

فالرضي نفى تاريخية الأصل المفترض للأفعال السابقة تلميحاً، في حين أن ابن جني نقاها تصريحاً، إذ قال: «وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا إنه كان الأصل في (قام وباع: قَوْمٌ وَيَعٍ... أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدةً من الزمان (بقَوْمٌ، ويَعٍ) ونحوهما مما هو مغير. ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد»<sup>(٤)</sup>.

وعلى الرغم مما توصل إليه ابن جني في أصل هذه الأفعال، إلا أنه لم يوضح كيفية الانقلاب (أي قلب الواو والياء ألفاً) وإنما اقتصر على وضع قاعدة مطردة هي تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما ، ولتوضيح ذلك نقوم بالآتي:

(١) الخصائص: ٢٥٧/١-٢٥٨.

(٢) للنصف: ١٩٠/١.

(٣) شرح الشافية: ٩٦/٣.

(٤) للنصف: ١٩٠/١.



شرط القدماء شرطين لإبدال الواو والياء ألفاً هما :

١- إطلاق حركة الواو والياء. (أي عدم تحديدهما).

٢- انفتاح ما قبلهما.

لذا تكون لدينا صور ثلاث على وفق الشرطين السابقين

١- حركة الواو والياء الفتحة وما قبلهما مفتوح.

٢- حركة الواو والياء الضمة وما قبلهما مفتوح.

٣- حركة الواو والياء الكسرة وما قبلهما مفتوح.

فالحالة الأولى: الحركتان فيها متماثلتان (فتحة تتبع فتحة). والحالتان الثانية والثالثة

تكون الحركتان فيهما مختلفتين (ضمة تتبعهما فتحة وكسرة تتبعهما فتحة).

إن حروف العلة الثلاثة من خلال طبيعتها الصوتية تعد حروفاً خفافاً، فهي كلها انطلاقية، لا يعترضها معترض عند النطق بها. وإنما تشكل من خلال تكييف اللسان (مقدمةً ووسطاً ومؤخرة<sup>(١)</sup>). فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا حصل فيها التغير؟ يبدو لنا أن الحركة مفردة ليست ثقيلة، ولكن يتولد الثقل من خلال تسارع الحركات، للتماثلات أو للمختلفات، ومن هنا ينشأ الثقل الصوتي في الكلمة. وإذا دققنا النظر في طبيعة الحركة من خلال نظرة القدماء إليها وجدنا أنهم عدلوا الفتحة أخف الحركات وقالوا عن الضمة إنها أثقل من الفتحة، في حين نظروا إلى الكسرة على أنها أثقل من الضمة والفتحة. ويبدو لنا أن القدماء حكموا على خفة وثلث الحركات .

من خلال اعتمادهم على أساسين هما :-

أ- بناء الحكم على خفة الفتحة وثلث الضمة والكسرة من خلال كثرة ورود الفتحة في أبنية الكلم بناءً أو إعراباً، وقلة الضمة والكسرة في تلك الأبنية، فلم يعتمدوا على الأسس التشريحي للجهاز النطقي، ليتبين لهم دقة الخفة والثلث فيها. وهم معنورون في ذلك.

ب- اعتماد القدماء في حكمهم على خفة وثلث الحركات على ظاهرة الجمال الصوتي «فذلك له أسس في أعماق الإنسان، ألا وهو الكلام المفتوح يروق لما يوحى به من حركة ونشاط وحيوية وإرادة بالنسبة إلى الكلام للمكسور الذي يشير إلى الإلزام والخضوع والرزوخ، وبالنسبة إلى الضم الذي يدل على التراكم والتفاقم والمكون

<sup>(١)</sup> ينظر: مباحث في اللسانيات ص: ٧٦.

والركود»<sup>(١)</sup>، ولكن التشريح يكشف لنا أن الفتحة من أثقل الحركات، لأن فكّي الفم يتعدان عند إخراجها، وعلة الابتعاد تلك بسبب «ثلاث عضلات:

الأولى: عضلة قوية جداً عريضة وغلظتها تسمى للماضقة *Masseter*

وعضلة ثانية: تساعد الأولى وهي (الجانحية) *Pterigien*

وعضلة ثالثة: وهي (الصدغية) *Temporal* تساعد الثانية»<sup>(٢)</sup>

فالعصلات الثلاثة التي تقوم برفع الفك السفلي ليتمكن الفم من الحركة لأغراض الأكل والكلام تعد من ضرورات حياة الفرد الإنساني.

«أما إبعاد الفك السفلي عن الفك العلوي فتقوم به ثلاث عضلات كذلك إلا أنها ضعيفة وهي: ذات البطنين *Digastric* والضرسية الأمية *Mylohyoidien*، والنقيية الأمية *Geniohyoidien* فعملية الإقفال إذن بفضل عضلاتها القوية أسهل وأيسر من عملية الفتح الضعيفة العضلات، فإخراج الفتحة أصعب من إخراج الضمة التي تقتضي فتحاً أقل من الذي للفتحة وهي أصعب بلورها من الكسرة التي تقتضي انفتاحاً قليلاً للفم، حتى أن صويته الكسرة قد تخرج ويكاد الفك كان يكونان منطبقين الواحد على الآخر»<sup>(٣)</sup>

في ضوء ما تقدم يتبين لنا أن الحركات من حيث خفتها وثقلها على النحو الآتي:

- ١- الكسرة تعد أخف الحركات.
  - ٢- الضمة تحتل مرتبة وسطى بين الفتحة والكسرة.
  - ٣- الفتحة تعد أثقل الحركات.
- فالحرركات لا تختلف في شيء عن الصوامت، فكلاهما قويان صوتياً، يحتاجان إلى جهد عضلي لإنتاجهما، ولكن الحركات تنماز بقوة وضوحها السمعي<sup>(٤)</sup>، في حين أن الصوامت تحتاج إلى جهد عضلي وطاقته أكثر من الحركات وفيما عدا ذلك ليس بينهما أي فروق أخرى<sup>(٥)</sup> والمعروف أن الصوائت هي التي تشكل دائماً قمة المقطع الصوتي<sup>(٦)</sup>، وقمة

<sup>(١)</sup> فلسفة الحركات في اللغة العربية ص: (٧٠).

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه. هذا الدليل دليل تشريحي خالص، أما الأدلة اللغوية التي تؤكد أن الفتحة أثقل الحركات وأن الكسرة أخفها فمذكورة في فصل التقاء الساكنين، ينظر ص: ١٦٩-١٧٣.

<sup>(٣)</sup> فلسفة الحركات في اللغة العربية ص: ٧٠.

<sup>(٤)</sup> ينظر: علم اللغة العام (القسم الثاني - الأصوات، ص: ١٤٦.

<sup>(٥)</sup> اللغة لفندريس ص: ٤٧. وينظر: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية

الأردني، المجلد (٣٠)، السنة (١٠) جمادى الأولى - شوال، كانون الثاني - حزيران، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ص: ٨٣.

<sup>(٦)</sup> ينظر: العربية الفصحى ص: ٤٢.



للمقطع «هي مركز الثقل فيه، فهي العنصر الأقوى، والعنصر الأكثر تأثيراً في السمع»<sup>(١)</sup>، والصوامت تشكل القاعدة «والقاعدة مرتبطة بالقمة ومشلوبة إليها»<sup>(٢)</sup>. على هذا الأسس نرجع إلى ما بدأنا به وهو قلب حرف العلة إلى حرف علة آخر في الأفعال المفترضة أصولها: (قَوْل)، و(خَوْف)، و(طَوْل)، و(يَع). فالفعل (قال) الذي أصله (قَوْل) فيه توالى فتحتان، والفتحة - كما مر سابقاً - على وفق التشريع عُدَّت من أثقل الحركات، فعند النطق بالصوت الأول وهو القاف الذي يمثل قاعدة للمقطع متبوع بالفتحة التي تمثل قمة للمقطع، ثم النطق بالواو وعليه الفتحة، فالواو إذا تحركت ثقلت، فإذا كانت حركتها الفتحة ازدادت ثقلاً<sup>(٣)</sup>، لذا اجتمع لدينا ثلاثة أنواع من الثقل:

١- ثقل الفتحة التي على القاف.

٢- ثقل الفتحة التي على الواو.

٣- الواو نفسها وعليها الحركة. (الفتحة).<sup>(٤)</sup>

وأمام هذه للتاليات الثقيلة لجأنا إلى التخفيف، وذلك بإبدال الواو ألفاً الذي يُعدُّ في حقيقته إشباعاً للفتحة، وبمكنا الاستدلال بقاعدة القلماء في ذلك حينما وضعوا قاعدتهم في تحول الواو والياء ألفاً إذا تحركا وانفتح ما قبلهما فذكرهم الانفتاح في القاعدة تلميح إلى عملية الإشباع، وإن لم يصرحوا بذلك وبمكنا أيضاً أن نستدل من نص ابن عصفور الذي يقول فيه: «فقلبوا الواو والياء ألفاً لحقة الألف. وتكون العين حرفاً من جنس حركة الفاء»<sup>(٥)</sup> فقلوه: من جنس حركة الفاء، كلام فيه إشارة إلى إشباع الفتحة وإحالتها ألفاً. فَتَحَقَّقَ التخفيف بإبدال الواو ألفاً، ويتحقق كذلك بوجود الألف الساكنة، وإذا ما نظرنا إلى السكون على «أنه شيء لا يُنطق ولا يُسمع أو هو شيء ليس له تحقق صوتي مادي... أو أي تأثير سمعي»<sup>(٦)</sup>. فاستطعنا أن نتجاوز ثقل حركة حرف العلة، ونطقنا فعلاً بحركتين فقط؛ هما حركة القاف وحركة اللام. إذ تم الفصل بينهما بالسكون

<sup>(١)</sup> من مظهر للخطابة في الصرف العربي ص: ٨٣.

<sup>(٢)</sup> للفصل نفسه.

<sup>(٣)</sup> ينظر: الرعاية: ص: ٢٣٥.

<sup>(٤)</sup> ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٢/١.

<sup>(٥)</sup> للمنع: ٤٣٨/٢.

<sup>(٦)</sup> السكون في العربية: بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء (٢٤) شوال-

يناير: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م، ص: ١٥٤.

الذي على الألف للبلدة، فالألف في هذه الحالة «لا تكون أصلاً بنفسها»<sup>(١)</sup> في حالة انقلابها. لذا كان السكون عارضاً، وإنما جيء به لوجود الألف أولاً، ولكونه لا يشكل ثقلأً على الكلمة ثانياً، وبعبارة أخرى، يمكننا أن نعدّ السكون وسيلةً من وسائل التخفيف في الكلمة التي تحتاج إلى التخفيف لأنه في حكم انعدام الصوت.

ويقالُ الشيء نفسه في الفعل (باع) الذي أصله (بيع)، إذ تُفسر آلية الإبدال فيه، مثلما فُسِّرَت في الفعل (قال).

أما الفعلان (خاف) و (طال) اللذان أصلهما (خَوَفَ) و(طَوَّلَ) فيختلفان عن الفعلين السابقين، في أن حركة حرف العلة فيهما تختلف عن حركة الحرف الأول التي هي الفتحة، فالاختلاف في الحركات يؤدي إلى صعوبة نطقية علاجها الوحيد إجراء عملية التخفيف، فالانتقال من (الفتحة إلى الكسرة) في الفعل الأول ومن (الفتحة إلى الضمة) في الفعل الثاني، يولد الألف الحاصل من إشباع الفتحة ويبدو لنا أن قانون للماتلة في هذه الحالة يفعل فعله في استغلاله للتخالف بين الحركات التي تُعدُّ أصواتاً مجهورة<sup>(٢)</sup>، فالطبيعة الصوتية لحركة الفتحة لكونها من أثقل الحركات استطاعت السيطرة على الكسرة والضمة، فأحالتهما ألفاً هذا من جهة، ومن جهة أخرى عند النطق بالفتحة أولاً فالكسرة ثانياً في الفعل الأول تشكل لدينا مرحلتان نطقيتان، مرحلة النطق بالفتحة وتحرك في هذه الحال ثلاث عضلات: للماضغة والجناحية والصدغية<sup>(٣)</sup>، لذا تكون حجرة الرنين القمية كبيرة<sup>(٤)</sup>. وتتلو للرحلة الأولى مرحلة النطق بالكسرة، وهي مرحلة تتطلب «انفتاحاً قليلاً للقم حتى إن صوتية الكسرة، تخرج ويكاد الفك كان يكونان منطبقين الواحد على الآخر»<sup>(٥)</sup> وتكون حجرة الرنين في هذه الحال صغيرة، متوافقة مع النطق بالكسرة. فهاتان الحالتان للتباين تستدعيان توحيد النطق بحركة محددة واحدة إما الفتحة وإما الكسرة، فكانت الفتحة أكثر سيطرةً من الكسرة، لكونها تمثل فاء الفعل، فكان من حقها أن تحوّل الكسرة إلى صوتٍ من جنسها وهو الألف. وبهذا التحويل صار النطق متجانساً في فاء الفعل وعينه.

(١) للمتن: ٤٢٥/٢.

(٢) ينظر: علم اللغة العام، ص: ٧٤.

(٣) ينظر: فلسفة الحركات في اللغة العربية ص: ٧٠.

(٤) ينظر: علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)، ص: ١٣٢.

(٥) فلسفة الحركات في العربية ص: ٧.



والشيء نفسه يقال في الفعل (طَوَّلَ) مع الأخذ بنظر الاهتمام حركة حرف العلة فيه وهي الضمة، فتشترك في نطق هذا الفعل ست عضلات، ثلاث عند النطق بالفتحة وقد مرت مسمياتها، وثلاث عند النطق بالضمة وهي «ذات البطنين والضرسية الأمية، والنقيصة الأمية»<sup>(١)</sup>، «وتكون بذلك حجرة الرنين الفمية صغيرة جداً» لذا كان لا بد من اللجوء إلى الإبدال للتخلص من الجهد النطقي لست عضلات، لتقتصر على ثلاث عضلات فقط، وذلك بإبدال الواو ألفاً ليحانس الفتحة، وبهذا العمل تخلصنا من الثقل الحاصل في الفعل بسبب تباين حركة فاء الفعل وعينه. فضلاً عن كونهما مختلفين نطقاً.

ومثلما حصل الإبدال الإعلالي في الأفعال الجوف يحصل في الأسماء التي أوزانها كأوزان الأفعال الجوف. نحو (باب) و (دار) و (ساق). فإنها في الأصل (بَوْبٌ) و (دَوْرٌ) و (سَوْقٌ) على وزن (فَعْلٍ)، فاستقل حرف العلة واجتماع اللتين - أعني الفتحيتين - فقلب حرف العلة ألفاً، كما فُعِلَ بـ (قَالَ) و (بَاعَ)<sup>(٢)</sup>.

فعملية الإبدال الإعلالي في الفعل والاسم حصل بالتفاعل الصوتي بين الحركة وشبه الحركة (الواو للتحركة، والياء للتحركة)، وكانت الغلبة في هذا التفاعل للحركة لكونها أخف من شبه الحركة (أقصد بشبه الحركة نصف الصائت)، لأن الحركة عملية نطقية تتذبذب فيها الأوتار الصوتية، أما شبه الحركة فإلى جانب عمل الأوتار الصوتية فيه ترتفع عند النطق بها «مؤخرة اللسان وتبرز الشفتان إلى الأمام وتستديران، أما الياء فيرتفع معها مقدم اللسان، وتنكسر معها الشفاه»<sup>(٣)</sup> فشبه الحركة يعمل فيها غير واحد من أعضاء النطق، في حين أن الحركات تعمل فيها الأوتار الصوتية فقط، فكلما كثرت أعضاء النطق التي تعمل لإنتاج الصوت كان ذلك أكثر إجهاداً للجهاز النطقي، وأثقل والعكس صحيح، فإلى جانب ذلك تتميز الحركات بقوة وضوحها السمعي.

لهذا السبب تُخْلَص من شبه الحركة الثقيلة، واستعيض عنه بالألف لمناسبتها الفتحة أولاً، ولسكونه ثانياً.

في ضوء ما تقدم يتبين لنا أن الإعلال يصيب عين الفعل أكثر مما يصيب فاءه، وبالنتيجة يكون أكثر تأكيداً ولزوماً في لام الفعل، لأن الحرف كلما قرُب من الطرف أو

<sup>(١)</sup> فلسفة الحركات في العربية من: ٧٠.

<sup>(٢)</sup> للمنع: ٤٦٣/٢.

<sup>(٣)</sup> أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية من: ٤٢٥.

وقع فيه يكون ضعيفاً، وكلما بُعد من الطرف يكون قوياً<sup>(١)</sup>. ولا أقصد بالقوة والضعف هنا، الناحية الصوتية؛ صفة أو مخرجاً، بل أقصد الاعتلال أو علمه، فالحرف الذي يقع عليه الاعتلال يوصف بالضعف لعدم استقراره، إذ يتعرض إما للحذف أو الإبدال أو لنقل حركته إلى ما قبله. وعلى هذا الأسس يكون لام الفعل أكثر عرضة للتغير والتبدل من العين، فالأفعال التي آخرها حرف علة، واو أو ياء والتي تُدعى الأفعال الناقصة، إذا تحرك فيها الواو والياء وكان ما قبلهما مفتوحاً أُبدلا ألفاً على وفق القاعدة السابقة، فالأفعال رمى وغزا، أُبدل في الأول الياء ألفاً، وأُبدل في الثاني الواو ألفاً، فأصل (رَمَى): (رَمَي)، وأصل (غَزَا): (غَزَوَ)، فلما التقت ثلاث فتحات ثقيات كان لابد من إجراء التخفيف بإبدال الياء والواو ألفاً. للعلة السابقة نفسها. ولضعف العلة التي من أجلها أُجري الإبدال - أعني علة تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها - رُدَّتْ الألف إلى أصلها في حالة الإسناد إلى ألف الاثنين، إذ لو كانت العلة قوية لم يرد الألف إلى أصله.

وكما جرى الإبدال في الأفعال الناقصة يجري في الأسماء للتهية بواو أو ياء متحركين وما قبلهما مفتوح كعصاً ورَحَى فالأول أصله (عَصَوُ) والثاني أصله (رَحَى). والفرق بين اعتلال الأفعال للماضية وهذه الأسماء أن الأفعال في آخرها حركة بناء، في حين أن هذه الأسماء في آخرها حركة إعراب إذ لا فرق بين الحركتين. ما دامت العلة للموجة للإبدال، اقتضت إجراء الإبدال<sup>(٢)</sup>.

ألفاظ تحرك فيها حرف العلة، وانفتح ما قبله ولم يُبدل: <sup>(٣)</sup>

ذكرت في مدخل الإعلال الشروط الواجب توافرها في إجراء الإعلال، فعلى وفق هذه الشروط وردت ألفاظ تحرك فيها حرف العلة وانفتح ما قبله، ولكنها لم تبدل ألفاً، والذي يهم البحث، في دراسة التخفيف، الألفاظ التي حصل فيها الإبدال لاكمال الشروط الموجبة للإعلال، لأن الذي يخص الدراسة الألفاظ التي حصل فيها التغير لغرض التخفيف، أما الألفاظ التي وافقت القاعدة السابقة ولم يصحبها الإعلال، فلا تدخل في إطار الدراسة. ولكي تكون الصورة أكثر إيضاحاً، نوازن بين ألفاظ حصل فيها إعلال بألفاظ لم يحصل

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح للفصل: ٩٨/١٠، ومرصعة الإعراب: ٦٦٧/٢.

<sup>(٢)</sup> ينظر: للنصف: ١١٦/٢.

<sup>(٣)</sup> لمعرفة المزيد عن هذه القضية وأسبابها ودواعيها ينظر: الكتاب: ٣٨٩، ١٩٨، ٣٨١، ٣٥٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٨٦/٢ - ٣٩٠.



فيها إعلال - على الرغم من ظهور العلة التي توجب الإعلال فيها- أورد بعض الألفاظ التي صَحَّ فيها حرفا العلة (الواو والياء).

فهناك ألفاظ لم توافق وزن الفعل<sup>(١)</sup> مثل: الطَّوْقَان والحَيْدَان، والسَّرَّوَان، والغليَان والتي لم تُعَلَّ «الخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن الفعل»<sup>(٢)</sup> ولا بن جني فيها توجيه آخر يقول فيه: «إنهم لو قلبوا الياء والواو هنا ألفين وبعدها ألف فعَلَان لوجب حذف إحدهما وأن تقول (نَفَان) و(غَلَان) و(صَمَان) و(عَدَان) و(تَزَان) و(كَرَان) فيلتبس (فَعَلَان). مما اعتلت لأمه بفعال، مما لأمه نون، فترك ذلك لذلك»<sup>(٣)</sup> ويبدو أن هذا التوجيه أكثر قبولا من سابقه لميله إلى التعليل الصربي الذي يتوافق مع التوجيه الدلالي للمفردة، لأنه إذا أدى الإبدال الإعلالي إلى اللبس تُرك لثلاث تشابه للمفردات، فيحصل خلط في دلالاتها. وقد لا يؤدي الإعلال إلى الخلط الدلالي بين الألفاظ بل يؤدي إلى الثقل، ويتضح ذلك في كلمة (الحيوان) فلو قلب الواو ياءً لالتقت ياءان متابعتان وصارت (حيان)، فَهَرَبَ مَنْ ذَلِكَ «لثلاث يجتمع ياءان استقالاتا للحرفين من جنس واحد»<sup>(٤)</sup>.

ولم يحصل الإعلال في (عَوْر) و(اجتَوْر) لفقدتهما بعض شرائط الإعلال «وهو كون حركة ما قبلها في حكم السكون لأن حركة العين والتاء في حكم عين (أعوْر) وألف (تجاوْر)، وبيانه: أن عَوْر بمعنى (اعوْر) لأن الأصل في العيوب أن تكون من باب افعلْ وافعالْ، فكل لفظ من العيوب والألوان ليس على وزعهما يكون دخيلاً ف (عَوْر) في التقدير على وزن (افعلْ)، و(افعالْ)، واجتَوْر في التقدير على وزن (تجاوْر)، وفي تجاوْر لم تقلب الواو ألفاً لسكون ما قبلها، فلذلك لم تقلب في اجتوْر»<sup>(٥)</sup>.

(١) هناك أيضاً بعض الألفاظ التي لم توافق وزن الفعل كزيادة تاء التانيث، أو ألف التانيث للمقصورة لذا لم يحصل فيها الإعلال مثل: الحوكة والخوكة وحَبْدَى وصَوْرَى، ينظر: شرح الشافية: ١٠٥/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٠٥/٣.

(٣) سر الصناعة: ٦٦٨/٢.

(٤) للنصف: ٢٨٥/٢.

(٥) شرح للراح ص: ٢١١-٢١٢.

## إبدال الواو ياء:

قال سيويه: «واعلم أن هذه الواو لا تقع قبلها أبداً كسرة إلا قلبت ياء»<sup>(١)</sup> وهذه القاعدة عامة مطردة في إبدال الواو ياء، شرطها كسر ما قبل الواو. وتأتي الواو والتي يصيها الإبدال ياء على حالين:-

### ١- متحركة وساكنة.

أولاً: الواو متحركة مكسورة ما قبلها:

إذا اجتمعت الكسرة مع الواو للتحركة يثقل ثقل سببه الانتقال من الكسرة (الحركة القصيرة) إلى الواو للتحركة (شبه الحركة، أو نصف الصائت) مما يؤدي إلى توليد مركب حركي يكون فيه الصوتان متباينين فلزم التضيحية بأحدهما ليحصل التآلف والانسجام في المفردة، فكانت التضيحية بالواو للتحركة لكونها ثقيلة، لأنها عند النطق بما يستخدم غير واحد من أعضاء النطق، وعند النطق بالكسرة تنبذب الأوتار الصوتية، لأن الحركات «إنما هي بمنزلة النفس»<sup>(٢)</sup> طليقة حرة لا يعمل فيها من أعضاء النطق سوى جزء حلس منه وهو الأوتار الصوتية. أما أشباه الحركات ومنها الواو للتحركة «فإنه يعمل فيها الأوتار الصوتية... وترتفع مؤخرة اللسان وتبرز الشفتان إلى الأمام وتستديران»<sup>(٣)</sup> فكلما كثرت أعضاء النطق التي تعمل لإنتاج الصوت كان ذلك أكثر إجهاداً، وأثقل في النطق فكانت ضرورة التخفيف فيها أدعى وأوجب.

أما الكسرة فلكونها حركة خفيفة، تنماز أيضاً بوضوحها السمعي، إذا وزنت بالواو للتحركة، مما يجعل للكسرة حق التغلب على شبه الحركة، فتحولها مثلها لمناسبتها إياها. لذا كان التخفيف مرهوناً بموقعية الحركة، أي سابقة أم لاحقة لشبه الحركة. وهي هنا سابقة، فلزم التخلص من شبه الحركة لوجود التباعد بينه وبينها. وعلى هذا الأساس يمكننا إيجاد قاعدة في حالة تتابع الحركة وشبه الحركة تنص على: «أن التماثل بين نصف الحركة والحركة المجاورة أثقل إذا كانت الحركة موالية، والتباعد أثقل إذا كانت الحركة

(١) الكتاب: ٣٨٢/٢.

(٢) المصدر السابق: ٣٥٧/٢.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ٢٥.



سابقة»<sup>(١)</sup>. وعلى هذا الأساس، تكون للركبات الحركية الآتية حقيقةً بحسب ترتبها:  
اِسِيْ، أخف من اِسَوَا، واِسُوْ أخف من اِسِيْ.<sup>(٢)</sup>

وتقع الواو للتحركة التي يصيبها الإبدال إما حشواً وإما تطرفاً. فإذا وقعت طرفاً كانت أكثر عرضة للإصابة بالتغير لأن حركات الإعراب والبناء مكانها الأوحاد في الطرف. وفضلاً عن ذلك يكون الطرف مهياً صوتياً، وأكثر قابليةً للتحويل من الحشو. لذا كان «الاشتغال بإعلال الأطراف، أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط»<sup>(٣)</sup> ولناخذ على سبيل التمثيل (رضي)، و(شقي)، و(غبي) اللاتي أصولهن على التالي: (رضي)، و(شقي)، و(غبي)، نجد حصول الإبدال في الواو للسبب المذكور آنفاً.

وعلى وفق القاعدة المذكورة، لا يُنظر إلى الكسرة السابقة للواو للتحركة على أي الحروف الصامتة وقعت، لأن وقوعها على أي منها يكون ثقیلاً، ولكن يتضاعف الثقل في حال وقوعها على حرف علة (واو أو ياء) لأن وقوعها على واو يؤدي إلى التقاء واوين متحركين ثقلين إذا كان الفعل واوياً في الأصل، فكان التخفيف أدعى بإبدال الواو المتطرفة ياءً، قال سيبويه: «اعلم أنهما تثبتان كما ثبتت الياءان في الفعل، وإنما كُثرتا كما كُثرَتِ الممزتان»<sup>(٤)</sup>.

فتثقل الواوين بمترلة ثقل همزتين، فلزم التخلص من أحدهما ولا سيما أنهما متحركان مما يزيد الثقل فيهما فـ (قوي) التي أصلها (قوي) إذا التقى واوان متحركان لزم إبدال المتطرفة ياءً ليناسب الكسرة التي قبله.

وإذا وقعت الكسرة على الياء وكان ما بعدها الواو للتحركة فإن الثقل يكون قليلاً موازنةً بالحالة الأولى، وعلى الرغم من قلته تُبدل الواو للمتطرفة ياءً لتناسب الكسرة. فمثلاً: حَبِي التي أصلها حَبِي<sup>(٥)</sup> تطرفت الواو فأبدلت ياءً للعلة التي ذكرت سلفاً، وبعد إبدال الواو للمتطرفة ياءً تلتقي ياءان متحركتان، فهل يلزم تخفيفهما بالإدغام؟ قال سيبويه: «الإدغام أكثر

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص: ١٩١.

(٢) ينظر: للمصدر نفسه.

(٣) شرح الشافية: ١١٣/٣.

(٤) الكتاب: ٣٨٩/٢.

(٥) جعلها للماضي من ذوات الواو (حَبِي)، ينظر: للنصف: ٨٨/٢ وما بعدها، وشرح الشافية: ١١٣/٣.

والأخرى عربية كثرة»<sup>(١)</sup>. وإذا أردنا الإدغام لزم أن تكون حركة الياء الثانية لازمة نحو حي، وحيوا، وحييت، وحيّا. وإذا حُيَّء بحركة الياء الثانية لأجل حرف عارض لم يلزم الإدغام كما في محية ومحيان<sup>(٢)</sup>، «فإن الحركة لأجل التاء التي هي في الصفة ولألف للمثنى، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة»<sup>(٣)</sup>، فتابع الياءين للتحركين لا يلزم تخفيفهما بالإدغام، على عكس ما يلزم في حالة تتابع الواوين اللذين يلزم فيهما الإدغام. ويبدو للبحث أن عدم إجراء الإدغام في الياءين للتحركين يعود لسببين هما:

١- أن الياء الثانية في (حَيَّي) مبدلة من الواو، وبإجرائه تم زوال ثقل الواو للتحركة، وهو الثقل الرئيس في الكلمة، فإذا أجرينا تغييراً ثانياً في الكلمة بإدغام الياءين، قمنا بتخفيفين في الكلمة، إذ يكفي أن تقتصر على التخفيف الأول حسبُ إذ بإجرائه زال الثقل الرئيس.

٢- أن الكسرة هي أخت للياء، فإذا التقت ياءان، حصل التقاء كسرتين حكماً لا لفظاً لذا يبدو أن النوق العربي يميل إلى النطق بالكسرة، حتى إنه لم يدغم الياءين وهذا يثبت أنهما من أخف الحركات، ثم إنهما «من طبيعة النفس وسجيتها إذا خلجتها وشأها»<sup>(٤)</sup>. أما إذا تلت الواو للتحركة حركة طويلة وهي الألف للمدية في مثل: (قوام، وصوام، وثواب، وجواض) فإنهم يصيرون بالإبدال: (قيام، وصيام، وثياب، وحياض) ولكن لماذا أبدلت الواو ياءً في هذه الألفاظ، ولم تُبدل في نحو: عودَة؟ يعلل سيويه ذلك بقوله: «فأرادوا أن تعتل إذا كانت قلبها كسرة، وبعدها حرف يشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الإعتلال لم يُقروها، وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم، وجسروا على ذلك للاعتلال»<sup>(٥)</sup>.

ويوضح ابن الشجري قول سيويه، ويبين علّة المقاربة الصوتية بين الألف والياء إذ قال: «الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو، فهي أشبه بها، لأن الياء من وسط اللسان،

(١) الكتاب: ٣٨٧/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١١٤/٣.

(٣) ينظر: للمصدر السابق: ١١٥/٣.

(٤) للمصدر السابق: ٢١١/٢.

(٥) الكتاب: ٣٦٩/٢.



والواو من الشفتين، والألف من الخلق واعتلت لوجود الكسرة قبلها، لأن الكسرة بجانب الياء فاجتذبت الواو إلى الحرف الذي هو بجانبها»<sup>(١)</sup>.

ويذكر الرضي علة أخرى مفادها، كأن الواو وقعت «بين، الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة، فيقلب أثقلها. أي الواو إلى ما بجانب حركة ما قبلها أي الياء»<sup>(٢)</sup> فاعتمد الرضي على الافتراض أكثر من اعتماده على التحليل الصوتي لذا كانت علة ابن الشجري أكثر قبولاً لقربها من التحليل، ويُعدها عن الافتراض.

أما عدم الإبدال في عوذة ونحوها فترجع إلى وجود الواو في المفرد، فحملوا عوذة على عود، وزوجة على زوج، وكوزة على كوز قال سيويه: «وإذا قلت: فعلة فجمعت ما في واحده الواو، أثبت الواو كما قلت فعل ما ثبت ذلك، وذلك قولك حول وعوض لأن الواحد قد ثبت فيه، وليس بعدها ألف فتكون كالسياط»<sup>(٣)</sup>.

وإذا ما حصل التخفيف، في الكلمات الثلاثية، كان في الكلمات الرباعية والخماسية أدعى، لأن الكلمة بازدياد أصواتها تحتاج إلى بذل جهدٍ لفظي أكثر من الكلمة التي كان عدد أصواتها أقل، فالأفعال، يرتضي، ويسترشي، ويغزي، اللاتي أصولهن: يرتضو، ويسترشو، ويغزو، أبدلت فيها الواو ياءً تخفيفاً، وقد حملوا على الأفعال المذكورة الأفعال: أغزيت، وارتضيت، واسترشت، إذ الأصل فيهن: أغزوت، وارتضوت، واسترشت، وقعت الواو فيهن على التالي رابعة وخامسة وسادسة. وقد سأل سيويه الخليل عن ذلك فقال: «إنما قلبت ياءً لأنك إذا قلت: يُفعل لم تثبت الواو والكسرة، فلم يكن ليكون فعلاً على الأصل، وقد أخرجت يُفعل إلى الياء وأُفعل، ونُفعل، وتُفعل»<sup>(٤)</sup>.  
ثانياً: الواو ساكنة مكسورة ما قبلها:

تظهر الصعوبة النطقية في هذا الموضع من خلال الانتقال من كسر إلى ضم ويتجسد في (الواو الساكنة)، وعلى الرغم من سكون الواو تترع الكلمة إلى الانسجام في أصواتها بإبدال الواو ياء ليتألف مع كسرة الليم، حتى كأن السكون لا يحجزه عن الكسر

<sup>(١)</sup> الأمالي الشعرية: ٥٢/٢، وينظر: قضاها صوتية في الأمالي الشعرية ص: ٤٣.

<sup>(٢)</sup> شرح الشافية: ١٣٨/٣.

<sup>(٣)</sup> الكتاب: ٣٦٩/٢. وينظر: للتع: ٤٩٥/٢-٤٩٦.

<sup>(٤)</sup> الكتاب: ٣٨٦/٢.

هذا الإبدال في الكلمات التي تأتي على الأصول للقصور الآتية: ميزان، وموعد، وموَقَات، من الوزن والروء والوقت، فصارت بعد أن أصابها الإبدال، ميزان، وميعاد، وميقات.

ويبدو الأمر في تقدير - أن الإبدال لم يقع على الواو الساكنة، بل وقع على الضمة التي تجسدها الواو الساكنة، لأن سكون الواو سوغ لنا هذا القول، من حيث كونه في مقام ضمة طويلة حكماً لا حقيقة، لذا كان من الأولى أن نقول: إن الضمة أبدلت كسرة طويلة لتألف مع كسرة الليم.

ويطرد الإعلال في (قُول) و (يُوع) إبدالاً فيصيران: قِيل، ويِع فحصل الإبدال فيهما عند سيويه بنقل حركة الواو والياء وهي الكسرة إلى فاء الفعل، من غير الالتفات إلى حركة الفاء، فبقي الياء ساكنة إن كان الفعل معتلاً بالياء، وتُقل الواو للكسرة التي قبلها وبإبدالها ياءً إن كانت عين الفعل واواً.<sup>(١)</sup>

ونمثل الخطوات السابقة تخطيطاً بالشكل الآتي

سُوقِل ← قُول ← قِيل

-يُوع ← يِع

لكن ابن الخاحب يذهب في هذه المسألة منعباً آخر إذ إن كسرة الواو والياء عنده لم تُنقل إلى فاء الفعل، بل استقلت فحذفت لأن النقل إنما يكون من الحرف للتحرك إلى الحرف الساكن الذي قبله وليس العكس، فبقي قُول، ويُع -ياء ساكنة- فبعضهم يعل الياء في (يُع) فيدلها واواً للضمة التي قبلها فيقول: قُول وبُوع، والأولى إبدال الضمة كسرة في البائي، فبقي يِع، لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الصوت، فضلاً عن أن يِع أخف من بُوع، ثم حُيل قُول عليها لأنها معتلة العين مثلها، فكَسِرَتْ فاؤه، فأبدلت عينه ياءً للكسرة التي قبل الواو.<sup>(٢)</sup>

وفي رأينا - أن توجيه ابن الخاحب للمسألة أكثر تسويقاً، لاعتماده على الأصل لتصور نفسه من غير نقل للحركة، أما توجيه سيويه فيثير إشكالات في طبيعة التوجيه من حيث كيفية نقل الحركة الافتراضي وإشكالية تسكين الواو والياء الافتراضي أيضاً.

<sup>(١)</sup> ينظر: الكتاب: ٢/٣٥٧.

<sup>(٢)</sup> ينظر: المصدر السابق: ٢/٣٦٠.

<sup>(٣)</sup> ينظر: شرح الكافية: ٢/٢٧٠، وشرح الشافية: ٣/٨٣-٨٤.



مواضع أبدلت فيها الواو ياءً، ولم تسبق الواو كسرةً: وهي:

- ١- أن تكون الواو آخر الاسم، مسبوقة بضمة.
  - ٢- أن تكون الواو لامَ مفعول، ماضيه على -فَعِلَ- (بكسر العين)
  - ٣- أن تكون الواو لامَ فُعُول جمعاً.
  - ٤- أن تكون الواو عيناً لفُعْل جمعاً صحيح اللام.
  - ٥- أن تكون الواو لاماً لفُعْلَى بالضم صفة.
  - ٦- أن تلتقي الواو والياء في كلمة، والسابق منهما ساكن متاصل ذاتاً وسكوناً.
- تقدّم فيما سبق أن الواو أثقل من الياء، وذكرتُ علةَ الثقل في حينها، وتقدم أيضاً ذكر المواضع التي تبدل فيها الواو ياءً في حالة كسر ما قبل الواو. أما هذه المواضع فهي التي لم يكسر فيها ما قبل الواو وحصل فيها إبدال للواو.
- الثقل في هذه المواضع سببه الآتي:

واو مضمومة مسبوقة بضمة :-

إنه ثقل على ثقل ناشئ من اجتماع ضمتين، وواو حكمه حكم الضمة، فأدّى ذلك إلى اجتماع ثلاث ضمات، مما يولد ثقلاً يلزم التخلص منه بإبدال الواو ياءً أولاً، ثم يتبعه إبدال الضمة كسرةً ثانياً، لكونها مناسبة للياء، ولخفتها أيضاً، لذا يطرأ على الكلمة تخفيف في أقصى إجراءاته للتخلص من الثقل المركب في الكلمة. قال سيويه: «إن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرف إعراب، قلبت ياءً وكُسِر للمضموم... وذلك قولك دَلَّوْ وأدَلَّ، وحَقَّوْ وأحَقَّ كما ترى.»<sup>(١)</sup> وفي رأينا أن الثقل في هذه الكلمة يظهر في شيئين:

- ١- ثقل رئيس: وهو الواو للمضمومة، الواقعة طرفاً.
- ٢- ثقل ثانوي: وهي الضمة الواقعة حشواً. فكانت الأولوية للثقل الرئيس، إذ أخذَ المرحلة الأولى بإبدال الواو ياءً، في حين أن الثقل الثانوي يكون تابعاً للثقل الأول، ولا يمكن أن تقدّم هذا على ذلك، وفي هذا يقول الرضي: «ثم قلب الضمة كسرة ولا يبدأ بقلب الضمة كسرة، لأن تخفيف الآخر أولى.»<sup>(٢)</sup> وفي هذا القول معنى آخر وهو: أن إبدال

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٣٨١/٢.

<sup>(٢)</sup> شرح الشافية: ١٦٨/٣.

الواو ياء لا يتم من أجل حركة ما قبله، بقدر ما يعني أن إجراء الإبدال يتم بإحالة الواو  
المضمومة ياء. ويترتب على هذا القول خطوات لا بد منها عند إجراء الإبدال هي:

- ١- إبدال الواو ياء.
  - ٢- إبدال الضمة كسرة.
  - ٣- يلتقي التنوين والياء الساكنة، فتحذف الياء الساكنة، تخلصاً من الساكنين.
- ويمكننا تمثيل ذلك على النحو الآتي في أدل التي أصلها أدلُو، وأحق التي أصلها  
أحقُو:-

- أدلُو ← أدلِي ← أدلي ← أدل  
- أحقُو ← أحقِي ← أحقي ← أحق  
قال سيويه: «ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم»<sup>(١)</sup>

والحال نفسها في لام (فُعُول) جمعاً، في مثل: عُصُو، وقُقُو، ويبدو أن الثقل في  
هذه الكلمات أكثر بروزاً من سابقه لكونه يتضح في التقاء واو مضعفة قبلها ضمتان، مما  
يدعو إلى إبدال الواو ياء أولاً ليزول الثقل الأول، ولكن يزواله تظل الكلمة تعاني من ثقل  
آخر هو عدم تجانس الحركات فيما بينها. مما يضطر إلى المخالفة بينهما لتتناسب مع الياء.  
ويمكننا رسم الخطوات بحسب الآتي:

عُصُو ← عُصِي ← عِصِي  
ويبدو أن التغيير في بُنى هذه الكلمات المفترض كان أسهل من غيرها لوقوع الواو  
فيها طرفاً.

لنا كان الأمر مختلفاً في صُوْم وُوْم، لأن الواو واقعة حشواً، فكان الإبدال فيها على  
وجهين مطرّد وغير مطرّد، قال سيويه: «إذ لم يكن القلب الوجه في (فُعُل)، ولغة القلب  
مطرّدة في (فُعُل)»<sup>(٢)</sup>

أما للمترّد فقد حكم على مسألة الإبدال في هذين اللفظين بالجواز، وإن حصل  
الإبدال فيهما فلكونهما شُبهاً بما اعتلت لأمه<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٦٠/٢.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق: ٣٧٠/٣.

<sup>(٣)</sup> للتنقيب: ١٢٨/١.



وللخروج من هذا الخلاف، ينظر إلى الإبدال على أنه رواية حضرية وهي (صيم)،  
على حين ينظر إلى عدم الإبدال على أنه رواية بلوية<sup>(١)</sup>

وهذا يؤيد أن الحضر يميلون في نطقهم إلى الكسر، والمعروف أن طبيعة الحضريين  
تختلف عن طبيعة البدو في التحضر الذي يصاحبه تحضر في اللبول إلى الكلام السهل اللين،  
والابتعاد عن الكلام الثقيل لذا كان الكسر أقرب الحركات سهولةً إلى الحضريين، وهذا  
يؤيد كلامنا السابق في أن الكسرة حركة خفيفة لا ثقيلة.<sup>(٢)</sup>

#### التقاء ثلاث واوات متطرفات

إذا أُجرِيَ الإبدال في الواو المضمومة للسبوق، بضمة، فمن الأولى إجرأؤه في ثلاث  
واوات متطرفات لثقلهن للتراكب أولاً، ووقعهن متطرفات ثانياً، حيث التغير قال سيويه:  
«وتقول في مفعول من (قويت) هذا مكان (مقوي) فيه، لأنهن ثلاث واوات... وإنما حُلها  
مقو<sup>٣</sup>» فالتقت ثلاث واوات ثقيات، فلزم التخلص من ثقلهن بإبدال الأخرى ياءً، فتبقى  
واوان إحداها متحركة بالضمة وهو البعيد من الياء، والأخرى ساكنة وهو القريب منها  
فيبدل القريب ياءً لسكونه والتقاءه مع الياء، أي يُخَالَفُ، فتبقى الواو البعيدة مضمومة،  
فيخالف بينها وبين كسرة الياء، فتحول إلى كسرة لتناسب مع كسرة الياء، ليحصل  
التحانس الحركي في الكلمة، وتخطيطاً يكون كالآتي:

مَقْوَوُ ← مقوُ ← مقووي ← مقوُي ← مقوِي

ولنقل الواوات للتاليات لم يُكفَ في بعض الألفاظ بالتخلص منهن طرفاً، بل  
تُخلصَ منهن حشواً، وذلك بتقدم أصل من أصول البناء على أصل آخر، ويبدو أن  
الغرض من هذا التقدم هو جعل الواوات طرفاً في الكلمة ليسهل التغير فيهن، بخلاف  
وقوعهما حشواً إذ يصعب فيهن الإبدال، وصورة ذلك لفظاً كلمة (قسي) جمعاً لقوس إذ  
كان القيلس أن تُجمع على (القياس) حملاً على نظائرها كقولهم. في جمع (سَوْب)،  
(حَوْض)، و(سَوَط): ثياب، وحياض، وسياط. ولكنهم جمعوها على (فُعُول) كقولهم في  
جمع (خَيْط): (خَيْطوط)، فاستقلوا أن يقولوا: (قُوس)، فقلبوه بتقدم لامه على عينه فصار  
إلى (قُسُوب) بوزن (قلوع)، فاستقلوا اجتماع ضمتين وواوين، فأبدلوا من ضمة السين

<sup>(١)</sup> ينظر: في اللهجات العربية ص: ٩٥.

<sup>(٢)</sup> ينظر: ص: ١٧٠ من الرسالة.

<sup>(٣)</sup> الكتاب: ٣٩٣/٢.

الأخير خفيف. فحصل التعادل بينهما. -وفي تقديري- أن العلة الأخيرة في توجيه التعليل الصوتي، علة راجحة، على حين تكون العلة الأولى علة مرجوحة، وذلك لأن العلة الأخيرة تتوافق مع طبيعة التوجيه الصوتي نفسه في النظر إلى الحركات وطبيعتها من حيث انسجامها وتآلفها في الكلمة، لذا كان التعادل في الحركات بين طرفي الكلمة وسيلة من وسائل التخفيف في المفردة. فلو بقيت على أصلها (الدنوا، والعلوا، والقصوا) لكان الثقل يطاردها. أما إذا كانت الكلمة على وزن (فَعْلَى) بفتح الفاء في أولها، و واو في آخرها، فلا يُبدل الواو ياءً بسبب الاعتدال الحاصل في الكلمة فكانت خفيفة بسببه، فلا وجوب للإبدال لوجود الخفة فيها فالتخفيف لا يخفف حفاظاً على التآلف الصوتي في الكلمة.

التقاء الواو والياء، وكان أحدهما متحركاً. والآخر ساكناً :

وَضَعَ سيبويه علةً صوتيةً، فسّر فيها ضرورة إبدال الواو ياءً في هذا للموضع، حيث قال: «وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجهما لكثرة استعمالهما إياهما، وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء، ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد، ورفّع اللسان من موضع واحد أخف عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب، لا الواو، لأنها أخف عليهم»<sup>(١)</sup>

وذكر أبو علي الفارسي في تفسير إبدال الواو ياء في هذا للموضع علة مقارنة للعلة السابقة، إلا أنها تبدو أكثر قرباً من التحليل الصوتي، حيث قال :-

«الياء من الفم، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين، وتزلا منزلة للمقاربة، وإن تراخت مخارجهما لاجتماعهما في المد واللين»<sup>(٢)</sup>

لذا التزمت العربية وجوب التخالف بين الياء والواو لتتابعهما للتناقض للكروه لأن الواو يستوجب نطقها بروز الشفتين إلى الأمام واستدارتهما وهذا في حد ذاته يتطلب جهداً عضلياً، وفضلاً عن ذلك ترتفع مع الواو مؤخرة اللسان، في حين يرتفع عند النطق بالياء الجزء الأمامي من اللسان وتكون حركة الجزء الأمامي من اللسان أخف من حركة الجزء الخلفي<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٣٧١/٢.

<sup>(٢)</sup> الكلمة: ص: ٥٩٠.

<sup>(٣)</sup> ينظر: أثر القوايين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٣٥٦.



كسرة، فانقلبت الواو الأولى ياءً فصار إلى (قُسِيُو)، فاجتمعت الياء والسواو، والأولى منهما سابقة بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء، كما فعلوا في (ميت) إذ أصله (مبوت)، فصار بعد الإدغام إلى (قُسِي)، فكسروا القاف اتباعاً لكسرة السين كما قبالوا في شعر : شِعِير،... إلا أن الكسر في قاف (قُسِي) لازم، فوزن (قُسِي): فليع<sup>(١)</sup> ويمكن توجيه للسألة توجيهاً آخر إذ إن الواو للتطرفة أبدلت ياءً ثم التقت الواو والياء في كلمة واحدة والسابقة ساكنة، فأبدلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وبعدها أبدلت ضمة السين كسرة لمجانسة الياء.. فالقلب للمكان الذي حصل بتقلم اللام على العين الغرض منه التخلص من الواوين والضميتين اللتين تعدان في حكم الواوين، لذا كان القلب للمكان ثمرة من ثمار قانون الاقتصاد في الجهد النطقي، لأن تقلم بعض الأصوات على بعض سببه الرئيس الصعوبة الناشئة من متابعتها الأصلي على النوق اللغوي.

ونستطيع أن نمثل ذلك تخطيطاً على النحو الآتي:

قُورُس ← قُسُور ← قُسِيُو ← قُسِي ← قُسِي.

وقوع الضم في أول الكلمة، والواو في آخرها (طرقاً الكلمة ثقيلاً):

ويتجسد ذلك في الأسماء التي هي على وزن (فُعَلَى)، قال سيبويه: «وأما فُعَلَى من بنات الواو، فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو... وذلك قولك: الدنيا، والعُلَياء، والقُصَياء»<sup>(٢)</sup>، ونستطيع أن نوجه التفسير الصوتي للإبدال في هذا الموضع بتوجيهين اثنين هما:-

أولاً: إبدال الواو ياءً، حاصل في الأسماء وليس في الصفات «لأن الاسم أخف من الصفة، والصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء، فلما عزموا على إبدال الياء واواً، جعلوا ذلك في الاسم لخفته، فكان عندهم من أجل ذلك أحمل على الثقل»<sup>(٣)</sup>

ثانياً: حصل الإبدال في هذه الكلمات طلباً للتعاقل بين الحركات في المفردة نفسها لأن الصوت الأول في المفردة حركته الضمة التي هي في حكم الواو، والصوت الأخير في الكلمة واو أيضاً، فوجب التعادل بين الطرفين وذلك بإبدال الواو الأخيرة ياءً، والياء كما هو معلوم أخف من الواو. وعلى هذا الأساس كان الطرف الأول للكلمة ثقيلاً، والطرف

<sup>(١)</sup> الأمالي الشعرية: ١٨٩/٢.

<sup>(٢)</sup> الكتاب: ٣٨٤/٢.

<sup>(٣)</sup> المنتع: ٥٤٢/٢.

وقد لحظتُ على هذا الإبدال مجموعةً ملحوظات، هي على النحو الآتي:-

- ١- لا يحصل الإبدال إذا وقع الواو في كلمة، والياء في كلمة أخرى وذلك «لأن الكلمتين بعرض الزوال، فاجتمع مع خوف زوال للد عدم الاتصال التام»<sup>(١)</sup>
- ٢- إذا أدى الإبدال إلى حصول لبس في الكلمة، وذلك بإدغام الواو في الياء امتنع حصوله، لأمن اللبس.<sup>(٢)</sup>
- ٣- لا بُدَّ من سكون الأول، سواءً أكان واواً أم ياءً، لأن آلية الإدغام تستوجب إمكان الأول.<sup>(٣)</sup>
- ٤- طريقة الإدغام في الصوتين للتقارير تستلزم إبدالاً؛ الأول إلى الثاني وليس العكس، ولكن حصل هنا إبدال الثاني إلى الأول، لطلب الخفة.
- ٥- لا يحصل الإدغام إذا حَزَرَ بين الياء والواو حاجزٌ. لأنهم «لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً. لم يقلبوا ما بين الحرفين، وتركوها على الأصل»<sup>(٤)</sup>
- ٦- يحصل الإدغام غالباً في الأفعال نحو ساد فهو سيد ومات فهو ميت ويُمنع إجرأؤه في الأسماء للموضوعة نحو: الضيئون وحيوة<sup>(٥)</sup>، ويبدو أن إجراء الإدغام في الأفعال علامة على ثقلها، وعدمه في الأسماء علامة على خفتها.
- ٧- ظاهرة الإدغام في هذا الموضع، جعلت الإبدال في الواو أكثر بروزاً ووضوحاً إذ لا يمكن إدغام الواو في الياء إلا بعد قلب الواو ياءً، وكان الأول منهما ساكناً فكان الإبدال شرطاً للإدغام.

#### إبدال الياء واواً

ذكرتُ في مبحث إبدال الواو ياءً شرطاً إبدالها إذا تقلمتها كسرةً، وتكرر علّة مناظرة للعلّة السابقة وهي تقدم الياء ضمةً، فكانت الياء والحالة هذه لا تتناسب صوتياً مع الضمة، فلزم إبدالها واواً ليحصل التألف الصوتي مع الضمة. ومن اللافت للنظر أن الياء في الأصل للتصور خفيفةً بحكم طبيعتها الصوتية إذا ما وزنت بالواو، ومن المفترض أن الياء لا

(١) شرح الشافية: ١٤٠/٣.

(٢) ينظر: للصمد نفسه.

(٣) للصمد السابق: ٣٧٢/٢.

(٤) الكلاب: ٣٧٣/٢.

(٥) ينظر: مقال التصريف ص: ٢٦٦.



تخرج مكانها لكونها خفيفة، ولكن الذي حصل عكس ذلك، إذ أبدلت واواً. فلماذا أبدلناها، ولجأنا إلى ما هو أثقل منها وهو الواو؟

الذي يظهر للباحث أن التوافق بين الحركات في المفردة، مسألة لها أهمية كبرى في انسجام الأصوات في داخل البنية نفسها، وإذا أدى الانسجام إلى الثقل فإن ذلك يكون مستحسنًا مستساغًا، ويبدو أن الحركات في العربية ذات طبيعة موسيقية، تتميز بصفتها النغمية.

فإذا انتقلنا من صوت مضموم إلى ياء ساكنة أو متحركة، فستشكل بنية متسافرة في أصواتها، لا بألفها النون العربي، لا من الوجهة الموسيقية ولا من الوجهة النطقية، لأن الانتقال من ضم إلى كسر يكلف جهداً عضلياً تتحرك فيه عند النطق بالواو مؤخرة اللسان، ثم تحرك مقدمة اللسان، ناهيك عن تحريك عضلات الفكين السفلي والعلوي، كل هذا يستوجب أن يعمل الناطق عضلاته وجهازه النطقي، مما يخلف توتراً صوتياً غير مستقر، فلنزم الأمر التخلص من هذا الثقل للتراكب، بإبدال الياء واواً، ليكون النطق بأصوات الكلمة من طريق واحد.

ويبدو أن احتلال الضمة قوة ومرتبة مكنتها من السيطرة على الكسرة بحيلة إياها ضمة تناسب مع الواو تناسباً صوتياً.

إن الياء التي يصيها الاعتلال تأتي متحركة وساكنة

- الياء للتحركة : تتعدد مواضعها على وفق تعدد البنى اللفظية والموازن الصرفية، التي تأتي عليها، وتكون على النحو الآتي:

- ١- تجيء لاماً (لَفْعَل) في نحو (قَضَى) التي تتحول بالإبدال إلى (قَضَوْ)
- ٢- تجيء في الاسم للمختوم بالتاء، والاسم للمختوم بالألف والنون، ففي الأول نحو: (مرمئة) التي تصير بالإبدال (مرموة)، وفي الثاني نحو: (قويان) التي تصير بالإبدال (قووان).
- ٣- تأتي لاماً (لَفْعَلِي) (بفتح الفاء) نحو: (الشربا)، و(الثقيا) اللتين تصيران بالإبدال: (الشروي، و(التقوى).

وعودة على ما ذكرت سابقاً في أن إبدال الياء واواً، لافت للنظر بسبب اللجوء للثقل، وترك الخفيف. وإزالة هذا الإشكال أذكر ما يأتي:

أولاً: أن إبدال الياء واواً يدخل في فلك للمماثلة الصوتية، إذ اشتملت الكلمة على صوتين مختلفين (الضمة والكسرة)<sup>(١)</sup>، فأبدلت الياء واواً لتماثل مع الضمة، وليتكون النطق بالحركة (وهي الضمة مع الواو) من طريقٍ نطقيٍّ واحد. حتى إذا كان هذا الطريق ثقیلاً، وللهم أن التألف قد حصل.

ثانياً: تطبيق للمماثلة الصوتية في هذا الموضع مؤدّ إلى أمن اللبس، لأن إبدال الضمة كسرة ملبس بفعل (يضم العين)، لذا اضطررنا إلى إبدال الياء واواً حتى لا يلتبس (فعل) (بفعل) (بكسر العين)<sup>(٢)</sup>. أما في (مفعلة) يضم العين نحو: (رमित مرموة) فهي على التانيث، وبكسر العين (مفعلة) كانت دالة على التذكير في نحو (مرمية)، لذا كان إبدال الياء واواً مزبلاً للبس وموضحاً للمعنى<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: التعادل الصوتي في طرفي الكلمة هدف من أهداف إبدال الياء واواً، لأن طرفي المفردة قبل الإبدال خفيفان، يعني عدم حصول التعادل بينهما، لخفتها، ففي طرف الكلمة الأول فتحة، وفي طرف الكلمة الأخير ياء مفتوحة وهي خفيفة أيضاً، فلزم التوازن بين طرفيها بإبدال الياء واواً، وعلى هذا الأساس إذا ازدادت الكلمة خفة، كان وقعها الموسيقي مضطرباً على الأذن، فهي تشبه في هذا الألحان للموسيقية للضطربة، فكلما كانت متوازنة كانت أكثر تألفاً وانسجاماً. والعكس بالعكس. فإذا ما نقلنا حالة الأنغام إلى مستوى الكلمة اللغوية وجدنا الأمر يكاد يقترب إن لم يكن هو نفسه.

رابعاً: الغرض من هذا الإبدال التمييز بين الأسماء والصفات، إذ إن الاسم خاضع لعملية الإبدال، في حين أن الصفة لا تخضع لهذه العملية<sup>(٤)</sup>.

خامساً: الياء للمبدلة واواً تأتي متحركة، إما بحركة قصيرة، وإما بحركة طويلة، فإذا انتقلنا إلى الكلمة للمبدلة، وجدنا الواو متحركة أيضاً إما بحركة قصيرة وإما بحركة طويلة على وفق طبيعة البنية نفسها، فالياء في الأصل المفترض متحركة، فلزمت في الواو الحركة أيضاً، وهذه الحركة تؤكد طبيعة التوافق بين الصوت المبدل والصوت للمبدل منه.

(١) الكسرة حكمها حكم الياء.

(٢) ينظر: للشيخ: ٥١٩/٢ - ٥٢٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ١٧٨/٣.

(٤) ينظر: للنسب: ١٥٧/٢.



الياء الساكنة : أما الياء الساكنة التي يقع عليها الاعتلال، فيبدو فيها الإبدال سهلاً ميسراً، والذي أدى إلى سهولته سكون الياء في الأصل للتصوّر على عكس ما في الحالة الأولى التي هي ذات إشكال يبرز في تحرك الياء وضم ما قبلها، في الأصل المفترض، فاقترض التحفيف بقاءها على حالها، لأن الحركة التي على الياء وهي الفتحة تقوي الياء وتعصنها<sup>(١)</sup>، فيصعب فيها التغير، وعلى الرغم من صعوبته أجريناه طمعاً في حصول التوافق والانسجام في الصوتين.

أما في حالة سكون، الياء، فإن الأمر مختلف، لأن السكون ضعيف يسهل السيطرة عليه وتغييره، فكان فعلاً كذلك، فالياء الساكنة المضموم ما قبلها أبدلت واواً ساكنةً لتناسب مع الضمة التي قبلها. وفي حقيقة الأمر حصل إشباع للضمة التي على الصوت الأول في الكلمة، ومثال ذلك: مُثَقِّن، ومُثَسِّر اللتان تبدل فيهما الياء واواً فيصيران: مُوقِّن ومُوسِر. وهذا الإبدال نظير الذي يحصل عند التقاء الواو الساكنة والكسرة في موزان، وموَعاد اللتين يُبدَلُ فيهما الواو الساكنة ياءً لتناسب مع الكسرة فتصيران: ميزان، وميعاد. ويستثنى من إعلال الياء وإبدالها واواً، ما يجيء على (فُعْلى) صفةً، نحو ضَيِّزى، التي أصلها ضَيِّزى، وفي (فُعْلان) جمعاً، نحو (بَيضان) التي أصلها (بَيضان)<sup>(٢)</sup> وفي (فُعْل) جمعاً لأفعل وفُعْلان نحو يَنْض التي أصلها: (يُنْض). جمعاً لأبيض وبيضاء. ففي هذا كله لا يحصل إبدال للياء بل يُكْفَى بإبدال الضمة كسرةً لتناسب مع الياء<sup>(٣)</sup>. وفي تقديرى أن الذي أدى إلى سلامة الياء في هذه المواضع هو أنه نُظِرَ إلى هذه المواضع اعتداداً بأصلها للمفترض، ولم يُنْظَرُ إليها فيما ينبغي أن تكون عليه من إبدال الياء واواً. ولتوضيح الأمر أكثر نقول: نُظِرَ إلى الياءات الساكنة، ولم يُنْظَرُ إلى ما قبلها وهي الضمة، وبالنظر إلى هذه الياءات جيء بالتي يناسبها وهي الكسرة. والذي أظنه أن الاعتداد بالأصل، يؤكد أن الإعلال نشأ من أصول مفترضة متصورة لبنى الكلمات.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢١/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٨٥/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٦٩/٢.

ذكرتُ في ما سبق أن العلاقة الصوتية عند إجراء عملية الإبدال هي التي تسوِّغ القيام لهذه الآلية الإعلالية، و أطلقنا على عملية التبادل التي تتم بين حروف العلة (الإبدال الإعلالي) بسبب وجود العلاقة الصوتية بين حروف العلة. ولكن انعدام العلاقة الصوتية التلازمية بين حروف العلة من جهة والهمزة من جهة أخرى جعلتنا نحكم على التبادل الذي يحصل بينهما، أي -بين حروف العلة والهمزة- قلباً وليس إبدالاً. فالإبدال إذن شرطه التقارب الصوتي بين المبدل والمبدل منه، في حين أن القلب لا يشترط فيه الشرط السابق، لذا كان للإبدال استقلاله الصوتية، وللقب استقلاله الصوتية أيضاً. ولكننا ذكرنا هذا الموضوع في هذا المكان جرياً على طريقة الصرفيين القدماء -رحمة الله عليهم-.

إذا كانت الهمزة صوتاً ثقیلاً بحكم طبيعتها النطقية، فما الذي سوِّغ قلبها واواً أو ياءً؟ للهمزة عمل نطقي في داخل بنية الكلمة، ويتجسد هذا العمل من خلال التخلص من تتابعات صوتية مكروهة واقتضى هذا العمل أن تسلك الكلمة في تسلسلها الإعلالي خطوات معينة تنتهي بها إلى التخلص من هذا التابع المكروه.

إن الكلمة التي يصيبها الهمز، كلمة تعاني من انفتاح المقاطع الصوتية فيها، وفتح للمقطع يكون بصائت طويل أو قصير، فتأتي الهمزة لكونها من الأصوات الصامتة فتغلق هذا المقطع. وتصبح الكلمة عنده قد أكتمل تسلسلها الصوتي. ويتضح هذا الأمر جلياً لاحقاً.

قررت كتب الصرف أربعة مواضع يقلب فيها الواو والياء همزةً وسأكتفي بذكرها لأنني لستُ معنياً بدراستها، أكثر من عنايتي بمواضع الثقل فيها، وهذه للمواضع تكون على النحو الآتي:-

١- وقوع الواو أو الياء بعد ألف زائدة مثل: كساء ورداء فأصلهما على التالي كساوا، ورداوا. وتشاركهما في ذلك الألف في نحو: حمراء، التي أصلها حمرا، كسكرى، فزيدت ألف قبل الآخر للمد.

٢- وقوع أحدهما عيناً لاسم فاعل، أعلت في فعله العين مثل: قائل وبائع فعلهما على التالي: قَوْل، وَيَبِيع، أبدلت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصارتا: قال وباع، فلما أردنا صياغة اسم الفاعل جاء على قاول وبايع، فقلبت الواو والياء همزة، فصارتا: قائل وبائع.



٣- وقوع أحدهما بعد ألف (مفاعل)، وقد كان مدة زائدة في المفرد مثل: عحائر وصحائف فإن المفرد هو عحوز وصحيفة، والواو والياء غيهما زائدتان لأنهما من (عحز) و (صحف) لذلك قلبنا في الجمع همزة. وتشاركهما في ذلك الألف في: قلائد جمع قلادة، ورسائل جمع رسالة.

٤- وقوع أحدهما ثاني حرفين لينين، بينهما ألف فاعل سواء أكان اللينان ياءين مثل نبايف أو واوين مثل: أواول جمع أول، أو مختلفين مثل: سياود جمع سيد ومثل صوايد جمع صيد والأصل صَوِيد.

نستطيع من خلال ما سبق أن نتبين علة قلب الواو والياء إلى همزة وهي وقوع الواو والياء بعد ألف زائدة، قال سيبويه: «فإن الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدة همزة، وذلك نحو: القضاء، والنماء، والشقاء... فجعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيء.»<sup>(١)</sup> الياء والواو تبدلان ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما إذ لم يُعتد بالألف الزائدة قبلهما، فهي في حكم للّغى. وبعد إبدال الواو والياء ألفاً يجتمع في الكلمة ألفان: أحدهما ألف المد، والآخر الألف المبدل من الواو والياء، ف يلتقي بذلك ألفان ساكنان، يلزم التخلص من أحدهما، أما ألف المد فلا يحذف لئلا يصير المملود مقصوراً، وأما الآخر فيقلب همزة. لذا كانت الهمزة خير معين ومنقذٍ للتخلص من الألفين الساكنين، وحينها يغلق للمقطع الطويل الذي يتشكل قبل قلب الواو والياء همزة، ويمكننا أن نتبين ذلك تخطيطاً على النحو الآتي:-

كساو ← كساء ← كساء

قاوول ← قال ← قال ← قائل

صحائف ← صحائف ← صحائف ← صحائف.

صوايد ← صوآد ← صوآد ← صوآد.

وإذا كان الأمر كذلك، فمن اللافت للنظر، افتراض مرحلة غير المرحلة الأولى الحقيقية التي يتعذر النطق فيها عند التقاء ألفين ساكنين، فما دما قادرين على النطق بالألف مع الواو والياء، لأن الألف في مثل هذا حاجز غير حصين فكأن الواو والياء مجاوران للحركة السابقة على الألف. فيخف النطق بهما. لذا كان يُمكننا الاكتفاء بخطوة، ثم نتنقل

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٣٨٢/٢.

بعدها إلى الخطوة الرئيسة وهي قلب الواو والياء إلى همزة. فإذا افترضنا التقاء ألفين ساكنين،  
تغزّر علينا حيثنلّ التخلّص من أحدهما. حتّى إذا افترضنا أن الألف الثانية تحرّكت وقلّبت  
همزة. فما الذي حرّكها؟ وما الداعي إلى تحريكها؟ لذا كان الخروج من هذا الإشكال  
الاكتفاء بخطوة واحدة يتضح فيها الثقل الممكن علاجه مباشرة بقلب الواو والياء همزة.

بعد أن استعرضنا بالتحليل للمواضع التي تمّ فيها الإبدال الإعلالي على وفق ما رآه  
أسلافنا، ينبغي أن أسجل بعض الملاحظات، تتلخص في الآتي:-

١- بإمكاننا جعل التعادل بين الحركات، وسيلة من وسائل التخفيف، على مستوى للفردة  
الواحدة. وتظهر صفة التعادل في الكلمة بصورة بارزة في طرقي الكلمة فإذا كانا خفيفين،  
أو ثقيلين فلا تعادل صوتي في الكلمة، إذ يقتضي الأمر أن يكون أحد الطرفين ثقيلاً  
والآخر خفيفاً، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بعدم إجراء تخفيفين في الكلمة مرةً  
واحدة، لذهاب صفة التعادل أولاً، ولعدم التوازن الصوتي بين أصوات الكلمة ثانياً،  
ويبدو من خلال عنصر التعادل في الكلمة أن نوازن بين الكلمة العربية ومنظومة الألفان  
الموسيقية ففي هذه المنظومة يستلزم التوازن والتعادل في الألفان حتّى تكون أدعى  
للسماع، وأكثر راحة للأذن، الشيء نفسه ينسحب على الكلمة العربية التي دخلها غير  
واحد من التخفيف فإنها تكون هزيلة صوتياً، مضطربة في حروفها، ولا تناغم ولا انسجام  
في أصواتها.

٢- وجدت بعضُ الثّبي اللّفظية التي شذت عن القاعدة الصرفية، أي شذت عن إجراء  
التخفيف في أصواتها العسيرة والمتنافرة، ويبدو لنا أن شذوذها عن القاعدة سببه شيان:  
أ- إذا طبقت القاعدة الصرفية في هذه الألفاظ، فإن تطبيقها يقضي بضياغ الدلالة لوقوع  
اللبس، لذا كانت مصححة لتحقيق أمن اللبس بين الدلالات.

ب- الألفاظ التي صححت، ولم تُطبق عليها القاعدة الصرفية، تعد ثقيلة بحكم طبيعتها  
الصوتية، ولكن ثقلها لا يطرد عند كل القبائل العربية، فالألفاظ التي نعلمها ثقيلة في  
نظرنا، تكون خفيفة في نظر غيرنا، بمعنى آخر أن التخفيف غريزة في النفس، سحبة في  
الحس، يتوقف على طبيعة البيئة اللغوية وما ينسجم مع طبائعها وصفاتها، فربّ بيئة تجد  
في التثقل راحة لها، وربّ بيئة أخرى تجد في التخفيف عسراً عليها.

٣- عاج القدماء قضية الإعلال الصوتي معالجة شبه مقطعية وإن كانوا لم يوصلوا ذلك، إذ  
لم تبلور في أذهانهم مسألة للمقطع الصوتي وأنواعه. ولكنهم استطاعوا بطريقة الإعلال



التخلص من مقاطع صوتية مستكرهة توالى في بنى الكلمات، ويبدو لنا أن القدماء لم ينظروا إلى قضية للمقطع الصوتي بوصفه وحدة صوتية لها استقلاليتها في داخل اللفظة، ولكنهم نظروا إليه - فيما يبدو - على أنه وحدة إيقاعية موسيقية تجسدت من خلال تتبعهم الدقيق في طريقة التخلص من تماثل بعض الأصوات العسيرة، وتوالي الأمثال، وقلبهم الواو والياء إلى همزة.

٤- بدا للباحث من خلال معالجة القدماء لإعلال، أن قضية الإعلال قضية دقيقة تتحلى من خلال التبع الدقيق للألفاظ، وتعقيداتها الغامضة، وتأويلاتها البعيدة، وانتقالها من مرحلة إلى أخرى، وكل هذا يتطلب ذوقاً لغوياً راقياً.

٥- نظر الباحث إلى إشباع الحركة على أنها وسيلة من وسائل التخفيف، لأن إشباع الحركة مود إلى السكون، والسكون هو عدم الحركة هذا أولاً، ثم إن السكون لا يؤدي إلى ظهور مقطع صوتي جديد في الكلمة بل يؤدي إلى تغيير في صفة المقطع الأول الذي استكرهته العربية، فتخلصت منه بطريقة الإشباع، هذا ثانياً، أما ثالثاً فإن الإشباع يعد وسيلة من وسائل التخلص من تتابع الحركات المتتالية، التي ربما يُظن أن تتابعها في بنية المفردة سهل يسير وهو على عكس ذلك «فعندما تتكلم بسرعة عادية... قد يقوم اللسان وحده بأربعة عشر تعديلاً لشكله وموقعه في الثانية الواحدة»<sup>(١)</sup> وللهرب من هذه التكييفات اللسانية لجأنا إلى الإشباع ليكون تكيف اللسان وتعديله متخذاً طريقاً واحداً في النطق، وهذا يعد تخفيفاً كافياً على الجهاز النطقي.

٦- إن الإبدال الإعلاي ينصب انصباباً مكثفاً على الحركات من حيث رتبها وتتابعها في الكلمة، وهذا الانصباب لم يأت من فراغ، لأنه في نطق الحركات للتتابعات «تشترك الشفتان، والفلك، واللسان، والحنك الرخو، والوتران الصوتيان، وعضلات الرئة، أي أن هناك عملاً كبيراً يحدث في وقت واحد»<sup>(٢)</sup> لذا كانت الحركات في استمرار نطقي، ويندر أن تبقى الأعضاء في صورة ما يمكن أن يسمى وقفة<sup>(٣)</sup>

(١) مبادئ علم الأصوات العام ص: ٦٠.

(٢) للمصدر نفسه.

(٣) ينظر: للمصدر نفسه.

إن الأعم الأغلب من المحدثين، متفقون على أن أصل (قال) : (قَوْل)، و(باع) : (بَيْع). فهم في هذا قد ناصرُوا القدماء، لكننا ربما نجد إشكالات في طبيعة توجيه القدماء، من حيث علم أحنفهم بنظر الاهتمام الفتحيتين السابقة للواو والياء واللاحقة لهما. فإذا أبدل ألفاً، فما مصير الفتحيتين؟ وكيف حصل الإبدال للواو والياء ألفاً، وهو ليس من جنسهما، لذا كان على الدرس الصوتي الحديث مهمة الإجابة على هذه التساؤلات وتوضيح الإشكالات.

قام المحدثون بتحليل المسألة، تحليلاً يعطيها نوعاً من القبول، ويفسر الحقائق اللغوية بصورة أحلى. فيمكن تفسيرها على النحو الآتي:

- ويمكننا أن نمثل بالكتابة الصوتية على الحالات السابقة ذكرًا:-

قَوْل ← قَالَ :

(١) ينظر: أبحاث في اللغة العربية ص: ٣٧.

(٢) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٤٢٤.

<sup>(٣)</sup> ينظر: علم الأصوات للمخرج ص: ٨٠.



يَّع ← باع :  
/بـ /ـا يـ /ـا عـ /ـا /ـبـ /ـا عـ /ـا /ـا عـ /ـا .  
↓  
في حالة اختلاف الحركتين :

خَوْف ← خاف :  
/خـ /ـا وـ /ـا فـ /ـا /ـا خـ /ـا /ـا فـ /ـا /ـا فـ /ـا .  
↓  
← /خـ /ـا فـ /ـا /ـا ← /خـ /ـا فـ /ـا /ـا .  
طَوَّل ← طال :-

/طـ /ـا وـ /ـا لـ /ـا /ـا طـ /ـا /ـا لـ /ـا /ـا لـ /ـا .  
↓  
← /طـ /ـا لـ /ـا /ـا ← /طـ /ـا لـ /ـا /ـا .

إن المقطع الصوتي يتغير بحذف أحد عناصره، فبدلاً من أن تكون الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع، صارت بعد الحذف مكونة من مقطعين، ويكون ذلك على النحو الآتي:  
قَوْل ← قال :

ص ح + ص ح + ص ح ← ص ح ح + ص ح

خَوْف ← خاف :

ص ح + ص ح + ص ح ← ص ح ح + ص ح

إن تقليل المقاطع الصوتية واختزالها من بنية الكلمة، يعدُّ تخفيفاً لها لذا كان التخفيف في الكلمات المذكورة سلفاً وما يشبهها قد حصل لشيئين:-  
١- تغيير في البنية للمقطعية للكلمة.

٢- تغيير في عدد المقاطع الصوتية في الكلمة.

وُجدت كلمات لم تسقط فيها الواو والياء على الرغم من وقوعهما بين حركتين متماثلتين مثل: (غَيْد)، (حَوْل)، ويبدو أن عدم سقوطهما يرجع إلى احتمال طرر الفتحين، وسبب طرورهما احتمالان:

١- احتمال أن الحركة الأولى ليست فتحة، لذا لم تسقط الواو والياء.

٢- احتمال أن الحركة الثانية أصلها السكون، ثم أضيفت الفتحة بعد ذلك بسبب تطوّر صوتي فيها.<sup>(١)</sup>

إبدال الواو ياءً :

ذكرت فيما تقدم<sup>(٢)</sup> أن العربية تميل دوماً إلى الانسجام والتوافق في أصواتها، وأكثر الأصوات التي ترغب دوماً في هذا الانسجام الحركات.

إن علة إبدال الواو ياء الهروب من تتابع الحركات للتنافرة (المختلفة)، الفتحة والضمة والكسرة، وذلك بحذف الواو (الضمة)، مخالفةً بين عنصري المزدوج، والاعتماد في النطق على الكسرة (الياء)، والفتحة حسب.

وسبب حذف الواو (الضمة) شيان:

١- صعوبة الواو (الضمة) بعد الكسرة.

٢- سهولة النطق بالحركة للمزدوجة (ي —).

ونستطيع أن نمثل ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

صَوَام ← صِيَام :-

ا/ص — ا/و — ا/م — ن/ | — ا/ص — ا/م — ن/ |

← ا/ص — ا/م — ن/ | ← ص — ا/ي — ا/م — ن/ |.

قَوَام ← قِيَام :-

ا/ق — ا/و — ا/م — ن/ | ← ا/ق — ا/م — ن/ | ← ا/ق — ا/م — ن/ |

← ا/ق — ا/ي — ا/م — ن/ |.

أما في مِوزَان ومِوَعَاد، وإِوْصَال، وإِوْجَاد فحصل الإبدال فيهن، إذ صرن به: ميزان وميعاد، وإيصال، وإيجاد على التوالي. وآلية الإبدال في هذا للموضع تبليور بإجراء عمليتي للماتلة والمخالفة بين عنصري المزدوج.

فحصل للماتلة أولاً بسبب تكون مزدوج مرفوض في العربية وهو (و —) وذلك عن طريق إبدال الواو ياء ليتألف مع الكسرة (ي —)، فتصبح الكلمة مقطعيّاً على النحو

<sup>(١)</sup> ينظر: أبحاث في اللغة العربية ص: ٣٧٠.

<sup>(٢)</sup> ينظر: ص: ٧٣ من الرسالة.



الآتي: /م — ي | ز — ن/، ولكن نشأ بعد للمائلة مزدوج مرفوض أيضاً وهو (— ي) فيجب التخلص منه بالمخالفة بين عنصره بحذف شبه الحركة (ي)، ثم القيام بمطيل الحركة القصيرة (الكسرة) لنحصل على كسرة طويلة. ويكون ذلك مقطعيّاً على النحو الآتي:-

/م — ي | ز — ن/ ← /م — ي | ز — ن/

فحصل التخفيف في هذا للموضع بالتغير في بنية المقطع الصوتي للكلمة، أما عدد مقاطعها فلم تتغير لانعدام الداعي إلى تغيرها عدداً، فبناؤها من مقطعين اثنين يُعدُّ تخفيفاً. والخطوات نفسها تجري على (قَوْل)، و(خَوْف)، و(نِوْط) فتصير بالإبدال: (قِيل) و(خيف)، و(نيط) على التالي.

أما في (مَيّت) و(سَيّد) وما أشبههما، اللتين أصلهما: مَيّت، وسَيّد، فإنهما تقومان «على أساس تتابع مزدوجين... وهذا التابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة، إذ تقع فيه الواو إثر الياء، ونظراً لصعوبة هذا التركيب وكراهة اللفّة له، مالت إلى إحداث الانسجام... بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة»<sup>(١)</sup> ويتطلب إحداث هذا الانسجام ما يأتي:

- ١- تطبيق للمخالفة الصوتية على المزدوج المكروه (و —) وذلك بحذف الواو.
- ٢- بحذف شبه الحركة (الواو) تبقى الكسرة التي تمثل قمة للمقطع وحدها، فتبحث عن قاعدة لها، فلم تجد أقرب من الياء بجانبها لها، وبجواراً للياء التي في المقطع السابق عليها. فأدغمت الياءان في بعض، وحصل التآلف الصوتي في الكلمة. ويكون ذلك بالكتابة الصوتية على وفق الآتي:-

مَيّت ← مَيّت:

/م — ي | و — ت/ ← /م — ي | ت — ت/ ← /م — ي | ي — ت/

(ي) (مختلة لأجل الإدغام)

سَيّد ← سَيّد:

/س — ي | و — د/ ← /س — ي | د — د/ ← /س — ي | ي — د/

(ي) (مختلة لأجل الإدغام)

<sup>(١)</sup> المنهج الصوتي للبناء العربية ص: ١٨٩-١٩٠.

إبدال الياء واواً : يُتخلص من الثقل في هذا الموضع بتطبيقنا للماتلة بين الحركة وشبه الحركة، بسبب نشوء مزدوج هابط مرفوض عريباً هو (ـُ ي) بإبدال الياء واواً ليتناسب مع الضمة (ـُ و)، ولكن هذا المزدوج الناشئ بفعل للماتلة مرفوض أيضاً مما يضطرنا إلى إجراء للمخالفة بين عنصره عن طريق إسقاط شبه الحركة (الواو)، ثم مطلق الحركة القصيرة (الضمة) لتكون ضمة طويلة معوضة عن شبه الحركة. ويمكننا تمثيل ما سبق مقطعياً على وفق الآتي:

مُيقن ← موقن :

ا/مـُ ي ا/قـِ ن/ا/مـُ ف ا/قـِ ن/ا/مـُ و ا/قـِ ن/ا/مـُ و

ا/مـُ ف ا/قـِ ن/ا/مـُ ف ا/قـِ ن/ا/مـُ ف

مُيسر ← مُوسر :

ا/مـُ ي ا/سـِ ر/ا/مـُ ف ا/سـِ ر/ا/مـُ ف ا/سـِ ر/ا/مـُ ف (محتلة)

والخطوات نفسها تطبق على طئي، وكئسي اللتين تتحول بالإبدال إلى طوي وكُوسي.

طئي ← طوي :

ا/طـُ ي ا/بـِ ا/طـُ ف ا/بـِ ا/طـُ ف ا/بـِ ا/طـُ ف (محتلة)

قلب الواو والياء همزة :

تؤدي الهمزة في هذا الموضع مهمة إغلاق المقطع للفتوح الثقيل نطقاً، وذلك بحذف الواو التي تشكل مع الفتحة الطويلة مزدوجاً مكروهاً<sup>(١)</sup> (ـُ و) فلزم التخلص من الواو لكونها ثقيلة، والإتيان بالهمزة لتقوم بالمهمة المذكورة سلفاً. فكساو-مثلاً- تكون مقطعياً على النحو الآتي:

كساو ← كساء :

ا/كـِ ا/سـِ و ا/كـِ ا/سـِ ف ا/كـِ ا/سـِ ف ا/كـِ ا/سـِ ف

<sup>(١)</sup> ينظر: للنهج الصوري للبنية العربية ص: ١٧٧.



ص ح + ص ح ص ← ص ح + ص ح ص

أما في صحايف: وقايل، وبايح التي تتحول إلى صحائف، وقائل، وبائع، فيتكون بعد الفتحة الطويلة مزدوج ثقیل (ي —) فيتخلص منه لكونه أتى بعد فتحة طويلة، وهذا يُعدُّ ضعفاً في البناء المقطعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه مزدوجاً ثقیلاً، فيتخلص من شبه الحركة وعلى هذا الأساس يُؤتى بالهمزة لتصحيح البنية المقطعية للكلمة<sup>(١)</sup> ويتجسد ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

صحايف ← صحائف:

ص ح — ا ح — ا ي — ف / ← ص ح — ا ح — ا ي — ف / ← ص ح — ا ح — ا ي — ف /

<sup>(١)</sup> ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ص: ١٧٧.

## المبحث الثاني

### التخفيف بالحذف الإعلالي

الحذف الإعلالي، من وسائل التخفيف البارزة في العربية، وسنة من سنتها، التي يُعتمد لها تفادياً للثقل النطقي الحاصل في الكلمة.

قال سيبويه: «اعلم أنهم مما يخففون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك.»<sup>(١)</sup>

وقال الرضي: «لا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف، ولكون الشهرة دالة على

المخوف.»<sup>(٢)</sup>

#### وينقسم الحذف الإعلالي على قسمين:

١- قسم رئيس وهو الحذف القياسي.

٢- قسم ثانوي ملحق بالأول وهو الحذف غير القياسي.

#### أولاً: الحذف القياسي:

وهو إسقاط صوت من أصوات الكلمة الأصول وذلك لعلّة تصريفية غايتها

التخفيف على سبيل العلة للطردة.

ينقسم الحذف القياسي على ثلاثة أقسام:

١- ما حُذِفَ منه حركة.

٢- ما حُذِفَ منه حرف واحد.

٣- ما حُذِفَ منه حرف وحركة.

وسأتناول بالدرس القسمين الأولين، تاركاً القسم الثالث، دارساً إيّاه في فصل

التقاء الساكنين، لاتصاله الوثيق به.<sup>(٣)</sup>

#### ١- ما حُذِفَ منه حركة:

قال سيبويه: «وإذا تابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون... كرهوا ذلك كما

يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تُكره الواوان، كذلك تُكره الضمتان،

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٨١/١.

<sup>(٢)</sup> شرح الكافية: ١٤٧/٢.

<sup>(٣)</sup> ينظر: ص: ١٥٥ من الرسالة.



لأن الضمة من الواو»<sup>(١)</sup> فإذا كان الفعل للمضارع ناقصاً واوياً نحو: (يغزو) الذي أصله (يغزو)، فإنه شبيه بتالي الأمثال، لذا لزمتم للمخالفة بين الحركة وشبه الحركة بحذف الضمة التي على شبه الحركة وتسكينه.

قال الرضي: «إنما سكن الواو في نحو: يغزو، وهذا مختص بالفعل... لاستقلال الواو المضمومة بعد الضمة، إذ يجتمع الثقلان في آخر الفعل مع ثقله، فخفف الأخير وهو الضمة»<sup>(٢)</sup>. والحالة نفسها تحصل في الفعل المضارع اليائي إذ تلتقي الكسرة مع الياء المضمومة، فيحصل التخالف بينهما بحذف الضمة التي على الياء، وإطالة الصوت بالكسرة، لتولد حركة طويلة. والشيء نفسه يحصل في الاسم المنقوص في حالة الرفع نحو: هو الداعي والرامي، وإنما ذكر هذا الموضع «ليبين أن الياء التي أصلها الواو كالأصلية»<sup>(٣)</sup>

إن اجتماع ضمة مع واو مضمومة أثقل من اجتماع ضمة مع ياء مكسورة، لأن التماثل بين الحركات مؤدٍ إلى الثقل لمضاعفة الجهد النطقي الذي سببه التماثل الحركي. على حين أن اجتماع ضمة مع كسرة يكون أقل ثقلًا من الأول لاختلاف الجروس الحركية، على الرغم من الانتقال الحركي من صوت الضمة إلى صوت الكسرة.

لهذا السبب مالت العربية إلى التآلف والتناغم بين الحركات، وتطبيقاً لقاعدة التوافق الحركي ينظر: إلى الحركة التي تلي الواو والياء، لأن لها الأثر الفعّال في إحداث الثقل، على حين أن الحركة التي تسبقهما (تسبق الواو والياء) يجب الاعتداد بها لأنها هي التي توجه التخفيف، مؤثرة في الحركة التي تلي الواو والياء، فتحذفها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن «الحركة السابقة لهما جزء من مقطع مستقل عما يليه، بينما للموالية... تكون قمة للمقطع الذي يبدأ به»<sup>(٤)</sup>.

وتُحذف الكسرة التي بعد الياء في نحو: (ارمي)<sup>(٥)</sup>، التي أصلها (ارمى)، فتوالت فيها الكسرات والياءات، فيحصل التخالف بينها بحذف الكسرة التي على الياء الأولى، ومطل الصوت بالكسرة. والشيء نفسه يحدث في الاسم المنقوص عندما يكون مجروراً نحو:

(١) الكتاب: ٢٥٨/٢.

(٢) شرح الشافية: ١٨٢/٣.

(٣) للصدر نفسه.

(٤) التصريف العربي في ضوء علم اللغة الحديث ص: ٦٢.

(٥) الياء للمؤنثة للمخاطبة.

(بالرامي) التي أصلها (بالرامي). وفي ذلك يقول سيويو: «وإذا كانت قبل الياء كسرة لم يدخلها جر، كما لم يدخل الواو ضم، لأن الياءات قد يُكره منها ما يُكره من السواوات، فصارو قبلها كسرة كالواو والضممة قبلها»<sup>(١)</sup>.

وتأسيساً على ما تقدم ذكره تكون الفتحة أكثر، الحركات انسجاماً مع الواو والياء ليس لحقتها<sup>(٢)</sup>، بل لتعاد لها مع الياء والواو. ولبعدها عنهما نطقاً، لأن الفتحة «صائت وسطي، أي أن أعلى نقطة في اللسان أثناء النطق به تكون وسطه، وتنمو نحو مركز الوسط في الحنك الصلب، أما الجزء الأمامي من اللسان فيكون أبعد ما يمكن من الحنك الصلب في حين يبقى الفم مفتوحاً بشكل واسع»<sup>(٣)</sup>.

أما الكسرة، فعند النطق بها «تكون حجرة الرنين القمية في أصغر حجم لها. كما يكون الفم مفتوحاً بالكاد»<sup>(٤)</sup>، في حين أن النطق بالضممة «تكون... حجرة الرنين القمية صغيرة جداً في وضع اللسان... وتكون فتحة الفم ضيقة»<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا الأساس كان للتعاقد بين الحركات أثرٌ فعالٌ في حصول التألف بينها فإن الفتحة الواقعة طرفاً لا يصيبها الحذف للسبب المذكور سلفاً. واعتماداً على ما تقدم نجد أن الحركات تتدرج خفتها بعد الواو والياء على وفق قرها وبُعدها منهما، فيأتي بعد الواو: الفتحة فالكسرة فالضممة، وبعد الياء: الفتحة فالضممة فالكسرة.

٢- ما حذف منه صوتٌ واحدٌ :- (حذف فاء المثال الواوي في أمثلة المضارع، والأمر، والمصدر المبني على (فعل) :-

اختلف نحويو البصرة والكوفة في حذف الواو من المضارع الذي يأتي على وزن (يفعل)، معللين وموجهين كلاً على حسب ما رآه، إذ أورد الأنباري بحمل الاختلافات بينهما، وعرض الآراء مزججاً رأي البصريين على رأي الكوفيين<sup>(٦)</sup>

(١) الكتاب: ٢/٣٨٠-٣٨١.

(٢) لأن الفتحة في نظر الباحث من أثقل الحركات.

(٣) علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية) ص: ١٣٢.

(٤) للمصدر السابق ص: ١٣١.

(٥) للمصدر السابق ص: ١٣٢.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٢/٧٨٢-٧٨٧. (مسألة رقم: ١١٢)



البصريون فسروا سقوط الواو في نحو (يزن)، و(يعد) اللتين أصلهما (يززن)، و(يوعد)، بما سموه كراهية وقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة<sup>(١)</sup>.

قال ابن يعيش موضحاً ذلك: «وذلك أن الواو نفسها مستقلة، وقد اكتنفها ثقلان الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم، وما يُغرض فيه أثقل مما يُغرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شيء منه»<sup>(٢)</sup> وهو الواو، وقد وقع الحذف على الواو دون غيره من الحروف للأسباب الآتية:

- ١- لم يجوز حذف الياء لأنه تُعرف به للمضارعة.
  - ٢- حُذِفَ الواو، كراهية ابتداء الكلمة به. ولكون حذفها أبلغ في التخفيف لثقلها.
  - ٣- لم تُحذف الكسرة لأنه يُعرف بها وزن الفعل<sup>(٣)</sup>.
- أما الكوفيون فقد ذهبوا في تحليل المسألة مذهباً آخر، وهو أن حذف الواو ليس ثقلاً له، بل للتفرقة بين اللازم والمتعدي، يقول الأنباري ناقلاً رأي الكوفيين: «وكان للمتعدي أولى بالحذف، لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو»<sup>(٤)</sup>، وقد نقل الأنباري رأي الكوفيين معتمداً في نقله على الفراء إذ قال: «فأما الذي يقع»<sup>(٥)</sup> فالواو منه ساقطة، مثل وزن يزن، والذي لا يقع<sup>(٦)</sup> تثبت واوه في يفعل»<sup>(٧)</sup>.

وفي ضوء موازنتنا بين رأي البصريين والكوفيين، رأينا أن البصريين يذهبون في توجيههم للمسألة مذهباً صوتياً، أما الكوفيون فيذهبون مذهباً نحوياً وظيفياً. -وفي تقديري- أن رأي البصريين راجحاً على رأي الكوفيين لأن التغيرات التي تطرأ على بُنى الكلمات إنما تحصل في الأعم الأغلب لأسباب صوتية محضة، لا لأسباب نحوية تركيبية.

وقد شرط النحويون شروطاً ثلاثة لحذف الواو، هي على النحو الآتي:

- ١- أن تكون ياء المضارعة مفتوحة، فإن كانت غير ذلك فلا حذف.

(١) ينظر: الكتاب: ٢٢٣/٢، ٢٤٩، ٢٥٧.

(٢) شرح للفصل: ٥٩/١٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) الإنصاف: ٧٨٢/٢. مسألة رقم: ١١٢.

(٥) المقصود بالفعل الواقع عند الكوفيين الفعل المتعدي.

(٦) المقصود بالفعل غير الواقع الفعل اللازم.

(٧) معاني القرآن للفراء: ١٥٠/٢.

٢- أن تكون عين المضارعة مكسورة، فإن كانت غير ذلك فلا حذف، كما في: يُوَجَّل، وَيُوضَّو.

٣- أن يقع الحذف في الفعل لثقله، لا في الاسم لخفته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الفعل أصل في باب الإعلال<sup>(١)</sup>.

أما تعليلهم عدم سقوط الواو الواقعة بين ضمة وكسرة، فقد قال فيه ابن خالويه: «فإن سأل سائل: لِمَ لم تسقط الواو من (يُوعِدُ، وَيُوزَعُ) وقد حلت بين ياء وكسرة؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الواو مدّة لا واو صحيحة، لأن الواو إذا سكنت وانضم ما قبلها تصبح مدّة، فصارت بمنزلة الألف في واعد»<sup>(٢)</sup>.

أما ابن عصفور قد بنى تعليله في عدم حذف الواو إذا وقعت بين ياء وضمة بناء يختلف عن سابقه إذ قال: «وإنما لم يكن ثقل للواو بين الياء والضمة كثقلها بين الياء والكسرة، لأن الكسرة والياء منافرتان للواو... فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعة بين مجانسٍ ومنافرٍ. فلذلك كان وقوعها بين ياء وضمة أخف من وقوعها بين ياء وكسرة»<sup>(٣)</sup>. أما الرضي فوجه المسألة توجيهاً آخر إذ قال: - «فإن قيل: فهلا حذفت الواو من (يُوعِد) مضارع (أُوعِد) مع أن الضمة أثقل؟ قلت: بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة بينهما»<sup>(٤)</sup>.

يظهر لنا من مراجعة النصوص السابقة أن ابن خالويه قد عدّ الحركة التي على الواو وهي الضمة، جزءاً من الواو، ويمكن القول أن ابن خالويه عدّ إشباع الياء بالضمة تخفيفاً، فكأنه يُطبق بحركتين، حركة الياء، وحركة العين، ولا سيما أن الواو ساكنة، وبسكوها تولدت ضمة طويلة من غير أن يفصل الواو بين الياء والعين (يُوعِدُ). أما في حالة فتح الياء، فإنه حصل انتقال نطقي من الفتح إلى الكسر مع الفصل بينهما بالواو اللينة، وهذا يجد ذاته يُعدّ ثقلًا في الكلمة، فلزم التخفيف بحذف الواو.

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٨٨/٣-٩٤. وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصربي ص: ٢٧.

<sup>(٢)</sup> إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص: ٢٤٧.

<sup>(٣)</sup> للمتّع: ٤٢٩/٢.

<sup>(٤)</sup> شرح الشافية: ١٣٢/١.



أما الرضي فاقترب من ابن خالويه في عدّ الواو الساكنة للمدّة خفيفة إذا ما سبقتها الضمة، يعني أن إشباع الضمة يؤدي إلى نشوء واو مدية أخف من الواو اللينة التي تسبقها فتحة.

أما ابن عصفور فقد أثبت خفة الواو الواقعة بين ياء وضمة، ولحقتها كان من المفترض عدم حذفها، إلا أنه وردت بعض الصيغ محذوفة فيها الواو على نحو ما جاء في (يَجُدُّ) التي أصلها: (يَوْجُدُ)، وقد وردت في بيت لجرير قال فيه:-

لو شئت قد تُقَعَّ الفؤاد بشربةٍ تَدْعُ الصّوادي لا يَجِدُنَّ غليلاً<sup>(١)</sup>

قال الرضي مفسراً حذف الواو:- «يجوز أن يكون...الأصل عندهم مكسور العين كأخواته، ثم ضُمَّ بعد حذف الواو ويجوز أن يكون ضمه أصلياً حُذِفَ منه الواو ولكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها»<sup>(٢)</sup>، والذي يهمنا من نص الرضي مخالفته لابن عصفور في وضع الواو الواقعة بين ياء وضمة، ويبدو لنا أن تفسر الرضي مقترب من الصحة لأن الجهاز النطقي يبذل جهداً مضاعفاً في نطقه الواو الساكنة اللينة، التي تليها ضمة، فيبذل الجهاز النطقي طاقةً كبيرةً في هذا الموضع فلزم حذف الواو طلباً للتخفيف.

وإذا حذفت الواو من الفعل المضارع المبدوء بياء للمضارعة فلم يبق حملوا الفعل المبدوء بالهمزة والنون والتاء عليه، فقالوا: أعِدْ، ونَعِدْ، وتَعِدْ «وليس فيهنَّ ما في الياء من الثقل، ولكنهم أرادوا أن يستمر الباب على سنن واحد»<sup>(٣)</sup>

لما حكم القدماء على حذف الواو من الفعل المضارع الذي يأتي على وزن (يَفْعِلُ)، بحثوا عن إيجاد مسوِّغٍ ملائمٍ لحذف الواو من مثل: يَهَبُ، وَيَقَعُ، وَيَسَعُ، وَيَطَأُ، فوجهوا الحذف توجيهاً افتراضياً على أن وزن هذه الأفعال في الأصل: (يَفْعِلُ) ثم فتحت العين لأجل الصوت الحلقى، ليتوافق صوتياً مع صوت الفتحة؛ مخرجاً وصفة<sup>(٤)</sup>، فالأفعال (وَهَبَ يَهَبُ)، و(وَقَعَ يَقَعُ)، و(وَسَعَ يَسَعُ) و(وَطَأَ يَطَأُ) على أساس الكلام السابق يكون وزنها من باب (فَعِلَ يَفْعِلُ)، لكن يبدو - في ظني - أن هذه العلة جيء بها لإيجاد تسويف

— لم أجده في الدرر وإن كان قد ورد  
(١) منسوباً إليه في: المنصف: ١٨٧/١. وشرح للفصل: ٦٠/١٠.

(٢) شرح الشافية: ١٣٣/١-١٣٤.

(٣) الأمالي الشعرية: ٣١٥/١.

(٤) ينظر: الكامل: ٨٦/١.

مناسب لحذف الواو يتفق مع القاعدة السابقة، لأن كل فعل ماضي جاء وزنه على (فَعِل) كان وزن مضارعه (يَفْعَلُ)، وما جاء على (فَعَلَ) يجيء مضارعه على (يَفْعِلُ)<sup>(١)</sup>، هذه القاعدة مطردة وما جاء مخالفاً فيعد في حكم الشاذ<sup>(٢)</sup>، إذن كان حذف الواو من هذه الأفعال، ثم فتح عينها ليس للحرف الحلقي وإنما من باب تدخل اللغات، قال الكسائي موضحاً هذه للسألة: «أخذوا (يَحْسِبُ) بكسر السين في المستقبل عن قوم من العرب يقولون: حَسَبَ يَحْسِبُ، فكان (حَسَبَ) من لغتهم في أنفسهم، و(يَحْسِبُ) لغة لغيرهم سمعوها منهم فتكلموا بها، ولم يقع أصل البناء على (فَعِلَ يَفْعِلُ)»<sup>(٣)</sup> وإذا حذف الواو من الفعل للمضارع فإن الحذف ينجر إلى فعل الأمر والمصدر انجراراً مطرداً. أما طريقة حذفه من فعل الأمر فتخضع للتسلسل المنطقي في أن فعل الأمر يؤخذ من الفعل للمضارع بحذف ياء المضارعة فمثلاً في الفعل: (يَعِدُ) الذي أصله (يَوْعِدُ) تحذف منه الياء، فيتخلق سياق صوتي يكون على النحو الآتي: يَوْعِدُ ← وَعِدُ، ولكن هذا السياق الصوتي مرفوض للابتداء بالساكن، وللتخلص منه يُلجأ إلى همزة الوصل، فتصير الصيغة: آ + وَعِدُ ← آوَعِدُ.

في الصيغة للتكوّنة بفعل إضافة همزة الوصل يبدو في نظرنا أن فيها العلة الحقيقية التي يمكننا فيها إيجاد تسويغ مقبول لحذف الواو، أما حذفه من الفعل للمضارع وطريقة تعليل السلف لهذا الحذف، فيبدو لنا أنها طريقة متكلف فيها، والذي يهمنا في هذا للموضع أن حذف الواو في فعل الأمر حذف ذو تسويغ مقبول لذا انتقل إلى الفعل للمضارع وليس العكس. والعلة التي حذف من أجلها الواو في فعل الأمر هي الانتقال من كسر إلى ضم (الواو الساكنة)، قال سيبويه: «لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة»<sup>(٤)</sup>، وقال ابن جني: «ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة»<sup>(٥)</sup>.

ولأجل التخلص من السياق الصوتي غير المرغوب فيه نلجأ إلى تطبيق المخالفة بين الهمزة والواو، وذلك عن طريق إبدال الواو ياء، قال سيبويه: «واعلم أن هذه الواو لا تقع

(١) ينظر: شرح الشافية: ١/١٣٥.

(٢) ينظر: للمتع: ٢/٤٣٢.

(٣) الأضداد ص: ١٢.

(٤) الكتاب: ٢/٣٨١.

(٥) الخصائص: ٢/٣٥٢.



قبلها أبداً كسرة إلا قلبت ياءً»<sup>(١)</sup>، فتحول الصيغة من (إِوَعِدْ) إلى (إِيعِدْ)، في هذه الصيغة الأخيرة (إِيعِدْ) انتفى وجود همزة الوصل والياء للمدية لذا تقوم بحذفهما: (إِيعِدْ ← عِدْ على هذا الأساس إذا ما أردنا صياغة الفعل للمضارع من فعل الأمر، فما علينا إلا أن نضيف ياء للمضارعة، وعلامة الرفع في آخر الفعل هكذا:

ي + عِدْ ← يَعِدْ + — ← يَعِدْ<sup>(٢)</sup>.

وطرّداً للباب على وتيرة واحدة، يصيب الحذف للمصدر أيضاً، قال أبو علي الفارسي: «والإعلال إذا لزم مثلاً أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال»<sup>(٣)</sup> فمثلاً: المصدر من (وَعَدَ) ونحوه يكون على (فَعَلْ) فيقال فيه: (عِدْ) الأصل: (وَعِدْ)، ويبدو في نظرنا أن حذف الواو في هذا الموضع والتعويض عنه بتاء التانيث ليس استقلالاً له، للأسباب الآتية:

- ١- أن الحركة التي على الواو هي الكسرة، والكسرة بطبيعتها النطقية خفيفة.
- ٢- وقوع الواو في بدء الكلمة، يعطيها وجهاً من التخفيف «لأنَّ المبتدأ به خفيف»<sup>(٤)</sup>.
- ٣- الحذف يكون بحذف حرف من حروف الكلمة الأصول تخفيفاً، فإذا حذفنا الواو من الكلمة من غير تعويض له بتاء التانيث، بهذا الإجراء وحده قمنا بالتخفيف، ولكن العربي عوّض عن الواو بتاء التانيث أي قام بزيادة حرف إلى الكلمة، فأعاد بهذه الزيادة نقصان الذي فقدته الكلمة. على هذا الأساس لو حذف الواو تخفيفاً فما الداعي إلى التعويض عنه بتاء التانيث؟ ولخفة الواو المكسورة في أول الكلمة جاءت بعض الشواهد التي وردت فيها الواو مصاحبة لتاء التانيث غير معوّضة للواو المكسورة، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ مِّنْ مَّوَلِيهَا﴾<sup>(٥)</sup>.

وحملنا على (فَعَلْ) في الحذف جاءت بعض المصادر محذوفة فيها الواو، وهذه المصادر تأتي غالباً على وزن (إفعلال) كإقوام وإعوان اللتين تتحولان بعد ذلك إلى إقامة وإعانة، قال ابن السحري: «فحملوه على (فَعَلْ) في الإعلال، لأن من شأن المصادر أن تتبع

(١) الكتاب: ٣٨٢/٢.

(٢) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص: ٢٧.

(٣) المحجة لأبي علي الفارسي: ١٨٠/١.

(٤) شرح المراح في التصريف ص: ١٨٤.

(٥) من الآية: ٤٨ من البقرة.

أفعالها في التصحيح والإعلال، فآلقوا فتحة عينه على فائه ثم قلبوا العين ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فاجتمع ألفان؛ للنقلبة عن العين وألف إفعال، فحذفوا ألف إفعال لأنها زائدة، فصار إلى إقام وإعان وإباع فالحقوه تاء التانيث عوضاً من المحذوف فقالوا: إقامة وإعانة وإباعة، وربما اسقطوا هذه التاء إذا أضافوه كما جاء في التزويل العزيز: ﴿واقام

الصلاة﴾<sup>(١)</sup>

وبالآلية نفسها يجري الإعلال في مصدر الفعل (استفعل) للمعتل العين نحو: استقام، واستعان، واستبان «كان قياسه استقام واستعان، واستبان فاتبعوه فعله في الإعلال فآلقوا فتحة العين على الفاء، ثم قلبوا العين ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فاجتمع ألفات؛ للنقلبة عن العين وألف استفعل فحذفوا الزائدة وعوضوه منها التاء فقالوا: استقامة، واستعانة، واستبانة»<sup>(٢)</sup>

وحذفوا حرف العلة من مصدر الفعل (فعل) المعتل اللام نحو (غطى، وعدى، وفدى) الذي يأتي مصدره على تفعلة، فنقول فيها: «غطيته تغطية، وعديته تعدية، وفديته تفضية، جاعوا به على هذا المثال مخالفة لمصدر (فعلت) الصحيح اللام لأنه جاء على التفعيل نحو: قطعته تقطيعاً، وكسرتُه تكسيراً وكقوله تعالى: ﴿وكلّم الله موسى تكليماً﴾<sup>(٣)</sup>، وكذلك المعتل الفاء نحو وجهته توجيهاً، والمعتل العين نحو: عودته تعويذاً... فكهروا التفصيل في اللام، فلم يقولوا: التغطي، والتعدي؛ استقلالاً لتضعيف الياء، فحذفوا ياء التفعيل وعوضوا منها تاء التانيث...»<sup>(٤)</sup>

ومن الحالات التي يُحذف فيها حرف العلة، حالة إسناد الضمائر الحركية إلى الأفعال للمعتلة، وعلة الحذف تكون في الأعم الأغلب بسبب التقاء الساكنين، لذا سيتم تفصيل هذه الحالة في الفصل الخاص بالتقاء الساكنين - إن شاء الله تعالى -.

للمثال اليائي :- وضع الياء في المثال اليائي يختلف عن وضع الواو في المثال الواوي، والاختلاف هو عدم حذف الياء في المثال اليائي، وحذف الواو في المثال الواوي. إن ذلك يوحى بخفة الياء وثقل الواو، لذا لم يبرح الخفيف مكانه في حين أن الثقل يبرح ذلك

(١) الأمالي الشعرية: ٢٩٣/٢، وينظر: قضايا صوتية في الأمالي الشعرية ص: ٤٣.

(٢) الأمالي الشعرية: ٢٩٣/٢.

(٣) من الآية: ١٦٤ من النساء.

(٤) الأمالي الشعرية: ٢٩٣/٢-٢٩٤.



المكان. قال سيبويه: - «وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاء، فإنها بمنزلة غير المعتل لأنها تتم ولا تعتل، وذلك أن الياء مع الياء أخف عليهم.»<sup>(١)</sup>

أما ابن الحاجب فقد أورد ثلاثة أسباب تمنع سقوط الفاء من المثال اليائي، إذ قال: - «إنما حذفوا الواو من (يُوْعِدُ)، ولم يحذف في (يَنْع)، و(يَسْر) لأوجه ثلاثة: أحدهما: أن الواو أثقل والياء أخف، فلا يلزم من حذف ما هو ثقل حذف ما هو خفيف، والآخر: أن وقوع الواو أكثر، فلا يلزم من حذف ما كثر حذف ما قل، والآخر: أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لبس، وفي الياء يؤدي إلى اللبس، وهو لبس صيغة للماضي بالمضارع، وليس كذلك في الواو لأنها تكون حرف مضارعة.»<sup>(٢)</sup>

أما الرضي فقد أورد حذف الياء عند بعض العرب قائلاً: «وإنما لم تحذف الياء من نحو يَسْر، ويَسْر إذ هو أخف من الواو، على أن بعض العرب يجري الياء مجرى الواو في الحذف وهو قليل فيقول: يَسْر يَسْر، ويَأْس يَأْسُ بحذف الياء.»<sup>(٣)</sup>

ثانياً: الحذف غير القياسي :-

طبيعة الحذف في هذا الموضع ليست إعلائية، لأن الإعلال مختص بالتغيرات التي تعتور أحرف العلة، قال الرضي: - «والإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة، أي الألف والواو والياء بالقلب، أو الحذف، أو الإسكان.»<sup>(٤)</sup>

على هذا الأساس كان الحذف غير القياسي ملحقاتاً بالحذف القياسي، لكون الحذفين هدفهما الصوتي واحد هو التخفيف ولا سواء.

ويسمى الحذف من هذا النوع «الحذف على غير قياس»<sup>(٥)</sup> و«الحذف غير المطرد»<sup>(٦)</sup> و«الحذف الشاذ»<sup>(٧)</sup>، و«الحذف الاعتباري»<sup>(٨)</sup>.

قال سيبويه: - «وهذا من الشواذ، وليس مما يقاس عليه ويُطرد»<sup>(٩)</sup>.

(١) الكتاب: ٢/٢٤٩.

(٢) الأمالي النحوية ص: ٢٠٢.

(٣) شرح الشافية: ١/١٣٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الكتاب: ٢/٣٩٢.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) شلا العرف في فن الصرف ص: ١٥٢.

(٩) الكتاب: ٢/٣٩٢.

وطبيعة هذا الحذف سماعي<sup>(١)</sup> مقصور على ما سُمِعَ عن العرب، ولا يقلس عليه،  
وعلة الحذف في هذا للوضع كثرة دوران الكلمة على اللسان، لذا حصل الحذف فيها لتكون  
خفيفة، وليسهل النطق.

وقد بين ابن يعيش أن الحذف غير القياسي على ثلاث مراتب<sup>(٢)</sup> :-

الأولى : ما يكثر استعماله، حتى يصير أغلب على الأصل.

الثانية : ما يصير موازياً للأصل.

الثالثة : ما ينقص عن مرتبة الأصل.

ويأخذ الحذف غير القياسي وجهتين هما<sup>(٣)</sup> :-

١- الحذف من الأمثال.

٢- الحذف من المقاربات.

والحذف من الأمثال والمقاربات يخضع لقانون للمخالفة الصوتية بين الحرفين للثلين  
والمقاربين، إذ إن تطبيق المخالفة يقتضي حذف أحد الحرفين للثلين أو للمقاربين تخفيفاً، قال  
الدكتور تمام حسان:- «من الواضح أن النظام اللغوي، والاستعمال السياقي يحرصان في  
اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التحالف  
ويكرهان التنافر والتماثل»<sup>(٤)</sup>

أما ما ذهب إليه برجستراسر بندرة التحالف في العربية<sup>(٥)</sup>، فهو مذهب لا تؤيده  
الحقائق الصوتية من خلال الأمثلة الشائعة الاستعمال، وسيوضح ذلك جلياً من خلال العرض  
اللاحق.

أولاً : للمخالفة بالحذف من الأمثال :

إذا ما تتابع في العربية صوتان متماثلان، أكفى بصوت واحد في الأعم الأغلب  
فيحذف أحدهما تحقيقاً لقانون للمخالفة الصوتية، قال سيبويه: «اعلم أن التضعيف ثقيل على  
الاستههم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون أموضع واحد»<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح اللوكي في التصريف ص: ٣٦٦-٣٦٧.

<sup>(٢)</sup> ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٣٠٥.

<sup>(٣)</sup> اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٦٤.

<sup>(٤)</sup> ينظر: التطور النحوي ص: ٣٥.

<sup>(٥)</sup> الكتاب: ٣٩٧/٢-٣٩٨.



وقال الرضي: «لا يُنْفَرُ من توالي للمختلفات، وإن كانت كلها مكروهة، كما يُنْفَرُ من توالي التماثلات للمكروهة، إذ بمجرد التوالي مكروه، حتى في غير المكروهات أيضاً، وكل كثير عدو للطبيعة»<sup>(١)</sup> وقال أيضاً: «اعلم أتم يستقلون التضعيف غاية الاستقلال، إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متمثلان متصلان، لِثَقَلِ البناعين، وثقل التقاء للثلين، ولا سيما مع أصالتهما، فلا ترى رباعياً من الأسماء والأفعال، ولا خماسياً من الأسماء فيه حرفان كذلك، إلا وأحدهما زائد»<sup>(٢)</sup>

ومن صور للمخالفة بين الأمثال ما يأتي :-<sup>(٣)</sup>

أ- في بداية الكلمة :- يُحذف أحد الصوتين المتمثلين في أول الكلمة مخالفةً بينهما وذلك في إحدى التاعين بدايةً في صيغ: (تفعّل)، و(تفاعّل)، و(تَفَعَّل) فمن ذلك قوله تعالى: «نَاراً تَلْظِي»<sup>(٤)</sup> والأصل: (تَلْظُظ) بوزن (تفعّل) ثم تَلْظِي. بحذف إحدى الفاعين مخالفةً ومد الصوت بالفتحة الطويلة.

قال الفراء: «ورأيتها في مصحف عبد الله<sup>(٥)</sup>: (تَلْظِي) بتاعين»<sup>(٦)</sup> ومثل هذه الأمثلة في القرآن الكريم كثيرة، قال الفراء: «وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما»<sup>(٧)</sup>.

اختلف النحويون في أي التاعين حذفت، أم الأولى أم الثانية؟

أورد ابن خالويه في حجة أن الفراء ذهب إلى أن المحذوفة «إحداهما بغير تعيينها»<sup>(٨)</sup>، في حين ذهب الرضي شارحاً ومفصلاً بقوله: «إذ كان في أول مضارع (تفعّل)، و(تفاعّل) تاء فيجتمع تاءان، جاز لك أن تُخفّفهما وأن لا تخفّفهما، والتخفيف بشيئين: حذف أحدهما، والإدغام. والحذف أكثر، فإذا حذفت، فمنهيب سبويه أن المحذوفة

<sup>(١)</sup> شرح الشافية: ١٨/٢.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق: ٢٣٨/٣-٢٣٩.

<sup>(٣)</sup> ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٣٠٥.

<sup>(٤)</sup> من الآية: ١٤ من الليل.

<sup>(٥)</sup> المقصود به عبد الله بن مسعود.

<sup>(٦)</sup> معاني القرآن للفراء: ٢٧٢/٣.

<sup>(٧)</sup> المصدر السابق: ٢٨٤/١.

<sup>(٨)</sup> المحجة لابن خالويه ص: ٨٤.

هي الثانية، لأن الثقل منها نشأ، ولأن حروف للمضاربة زيدت على تاء تفعل لتكون علامة، والطارئ يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما... وقال الكوفيون: المحذوفة هي الأولى، وجوز بعضهم الأمرين»<sup>(١)</sup>

والذي يلبو في تقديره هو ما رآه القراء وهو عدم تعيين المحذوف، لأن حركة التاعين واحدة، والدلالة الزمنية للمضارع هي نفسها لا تتغير، والعلامة الإعرابية تظل كما هي فلمضارع الرفع، وللماضي الفتح.

ب- في وسط الكلمة :-

إذا تابع صوتان متماثلان في حشو الكلمة، فإن العربية قد تتخلص من أحدهما طلباً للخفة، وفيما يأتي عرض أمثلة توضح هذا التخلص :-

١- ظَلْتُ الأصل: (ظَلَلْتُ) تابعت لآمان فحذفت الأولى عند بعض العرب ف قيل فيه:

(ظَلْتُ) و(ظَلْتُ)، قال تعالى: - ﴿فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> (بفتح الظاء) وقرئ بالكسر كقوله

تعالى: - ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفَاتُ﴾<sup>(٣)</sup>

- ومثل (ظَلْتُ) في الحذف (أَحَسْتُ) والأصل: (أَحَسْتُ)، و(استحيت) الأصل:

(استحيت)، ومِثْلُ الأصل: مِثْسَتْ.

- وقد حمل القراء على هذا الباب قراءة عاصم بن أبي النجود وأهل المدينة في قوله تعالى:

﴿وَقُرْآنَ فِ يَ يَوْتَكُنْ﴾<sup>(٤)</sup>، قال في معاني القرآن: - «أرادوا (واقْرُرْ فِ يَ يَوْتَكُنْ)، فحذفوا الراء

الأولى، فحولت فتحها في القاف، كما قالوا: هل أَحَسْتَ صاحبك؟ وكما قال: (فظلتم)

يريد: (فظللتهم). ومن العرب من يقول: (واقْرُرْ فِ يَ يَوْتَكُنْ)، فلو قال قائل: (وقرُن) بكسر

القاف يريد: (واقْرُرْ) بكسر الراء، فيحول كسرة الراء إذا سقطت إلى القاف كان

وجهاً»<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> شرح الشافية: ٢٩٠/٣.

<sup>(٢)</sup> من الآية: ٦٥ من الواقعة.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٩٧ من طه. وهي قراءة ابن مسعود وقتادة، والأعمش، والمطوعي، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص: ٨٩،

وأنحاف فضلاء البشر: ٢٥٦/٢.

<sup>(٤)</sup> من الآية: ٣٣ من الأحزاب.

<sup>(٥)</sup> معاني القرآن للقراء: ٣٤٢/٢.



ذهب ابن عصفور إلى أن (استخذ) جاءت من (استخذ) «على وزن (استفعل) من (تخذ)... فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل، واستقلاً للمثلين، كما حذفوا التاء الأولى من (اتقى)، كراهية لاجتماع للمثلين أيضاً»<sup>(١)</sup>

واختلف النحويون في حكم حذف أحد للمثلين في مثل هذه الأفعال، فحكم سيويه عليه بالشذوذ إذ قال:- «وليس هذا النحو إلا شاذاً. والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَحَسَّنْتُ، وَمَسَّنْتُ، وَظَلَّلْتُ»<sup>(٢)</sup>.

وقد وصف المبرد طبيعة الحذف هذا بقوله:- «وليس ذلك. يجيد ولا حسن»<sup>(٣)</sup>.

وتابع ابن جني سيويه في حكمه إياه، إذ قال:- «وهذا كله لا يقاس عليه، لا تقول في شِمْتُ: شَمْتُ، ولا شِمْتُ، ولا في أَقْضَضْتُ: أَقْضَيْتُ»<sup>(٤)</sup>

أما ابن مالك فيرى أن الحذف هنا مطرد، ويرى أنه لغة لسليم، إذ قال:- «ويجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف للتصل بتاء الضمير أو نونه، بمفعولة حركتها على الفاء وجوباً إن سكنت، وجوازاً إن تحركت ولم تكن حركة العين فتحة، وربما فُعِلَ ذلك بالأمر والمضارع»<sup>(٥)</sup>

-ومن صور الحذف في هذا المجال حذف حرف اللام من بعض الكلمات مخالفة

ولهذا الحذف صورتان:

الصورة الأولى: حذف لام (على) إذا وليتها لام التعريف القمرية، وقد علل ابن الشجري حذف لام (على) بقوله:- «ومما حذفوا من الحروف لاجتماعهما مع لام التعريف (على) فيما حكاه سيويه من قولهم: عُلَمَاءُ بنو تميم، يريلون: (على الماء) فهزمة الوصل سقطت في الدرج وألف (على) سقطت لسكونها وسكون اللام، وحذفت لام (على) تخفيفاً»<sup>(٦)</sup> وهذه اللغة تنسب إلى بلحارث.<sup>(٧)</sup>

(١) المتع: ٢٢٣/١.

(٢) الكتاب: ٤٠٠/٢.

(٣) للمقتضب: ٢٤٥/١.

(٤) الخصائص: ٤٤١/٢.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل للقاصد ص: ٣١٤.

(٦) الأمالي الشعرية: ٤/٢.

(٧) ينظر: شرح للفصل: ١٥٥/١٠.

وعليها قال الفرزدق :-

وما سُبِقَ القيسيُّ من ضَعْفٍ خَيْلِهِ وَلَكِنْ طَقَّتْ عُلَمَاءُ غَزَلَةٍ خَالِدٍ<sup>(١)</sup>

الصورة الثانية : حذف إحدى اللامين اللتين التقتا وذلك في قولهم: (وَيْلٌ لأمه) إذ الأصل: (ويلٌ لأمه)، وقد علل ابن الشجري هذا الحذف بقوله: «فحذفوا تنوينه وأدغموا اللامَ التي هي لام الكلمة في اللام الجارة، فصار التقدير: (ويل لأمه)، ثم حذفوا اللامَ للدغمة، وهمزة (أم) فصار. (ويلمه) وإنما جاز إدغام هذا وإن كان منفصلاً، وكان الحرف الذي قبل الحرف المدغم ساكناً لكون الساكن حرف لين، فالياء في قولهم: ويل أمه بمنزلة الياء في قولهم: (حَبِّبْ بَكراً) وقد أدغموا هذا النحو.»<sup>(٢)</sup>

- وعلى أساس المخالفة بين اللتين في وسط الكلمة يُمكننا تعليل إحدى القراءات في قوله تعالى :- «وَاللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ»<sup>(٣)</sup> بحذف التنوين من اسم الفاعل وإعماله فيما بعده. إذ الأصل: «وَاللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ». ودلّل ابن جني من هذه القراءات دليلاً على أن العربي قد يتصرف أحياناً في اللغة، إذ يتكلم بلغة تكون أقوى من سابقتها وفي هذا يقول:- «ويدلك على أن الفصح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده، منها ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال: عن أبي بكر عن أبي العباس أن عماراً كان يقرأ (والليل سابق النهار) بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت ذلك؟ فقال: أردت (سابق النهار)، قال: فقلت له فهلاً قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن. فقوله: أوزن؛ أي أقوى وأمكن في النفس.»<sup>(٤)</sup>

وفي حقيقة الأمر أن علة حذف التنوين: مخالفة صوتية بين التنوين والنون، لأنه لو قرئ بالتنوين لنشأت ثلاث نونات، نون مفردة وهو التنوين ونون مضعفة، فما كان من القارئ إلا أن يخالف بين النونات عن طريق حذف التنوين. وهذا ما قصده ونص عليه صاحب القراءة نفسها في رواية له قالها أبو جعفر النحاس:- «حدثنا محمد بن الوليد، وعلي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال: سمعتُ عماراً بنَ عقيل بن بلال بن جرير

— لم أجده في الديوان ولكن  
<sup>(١)</sup> ورد منسوباً إلى أبي جني: الكتاب: ٤٢٤/٢، والتكامل: ٢٩٩/٢، والأمالى الشجرية: ٤/٢، وشرح  
المفصل: ١٥٥/١٠.

<sup>(٢)</sup> الأمالى الشجرية: ٤/٢.

<sup>(٣)</sup> من الآية: ٤٠ من ياسين.

<sup>(٤)</sup> الخصائص: ١٢٦/١.



يقرأ (ولا الليل سابقُ النهار) فقلتُ ما هذا؟ قال: أردتُ (سابقُ النهار)، فحلفتُ التَّوْبَةَ  
لأنه أخفُّ. (١)

- ومن أنماط للمخالفة الصوتية بين الأمثال في وسط الكلمة، اختزال للمشدد في مثل:

سَيِّد، تصير بالمخالفة (سَيِّد)، ومَيِّت ← مَيِّت، وهَيِّن ← هَيِّن، وَلَيِّن ← لَيِّن (٢)

ونظر النحويون إلى طبيعة الصوت المشدد فوصفوه بأنه صوتان أولهما ساكن  
والثاني متحرك، قال الخليل: «اعلم أن الراء في (اقشعر) و(اسبكر) هما راءان أدغمت  
واحدة في الأخرى» (٣)، وقال ابن يعيش: «والمدغم أبداً حرفان، الأول منهما ساكن،  
والثاني متحرك» (٤). لكن بعض علماء اللغة المحدثين يتجهون في تحليل الصوت للمشدد  
اتجاهاً آخر منهم فندريس حيث يقول: «ومن الخطأ أن يقال أنه يوجد ساكنان في (أَنا)  
(atta) وساكناً في (أَنا) (ata)، فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا الكلمتين واحدة؛  
عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري مباشرة، نجده في (atta) ينفصل عنه بإمساك يطيل مدى  
الإغلاق» (٥)

وقال برجستراسر: «وللمد موضع في تركيب الأصوات، غير مد الحركات هو  
التشديد... فالتشديد مد للحروف الصامتة، نظير لمد الحروف الصائتة، أي الحركات» (٦)  
على هذا الأساس «فالمشدد في الحقيقة صامت واحد طويل فلا فرق بين السين في (كَسَرَ)  
والسين في (كَسَر) إلا فرق في الكمية، أي في الفترة الزمنية التي يستغرقها نطق كل  
منهما» (٧)

والباحث يرى ما رآه السلف في أن الصوت المشدد يقوم مقام صامتين، لأن  
اختزاله ما هو إلا حذف إحدى الصامتين مخالفةً بينهما، ويبدو أن هذا الأمر لا يعوزه الدليل  
لوضوحه. أما إذا نظرنا إلى نظرة بعض المحدثين السابقة فيه، فإننا نلغي اختزال للمشدد إلى

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٣٩٣/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢٧٧/٣.

(٣) العين: ٤٩/١.

(٤) شرح المفصل: ١٢١/١٠.

(٥) اللغة لفندريس ص: ٤٩.

(٦) التطور النحوي: ص: ٥٣.

(٧) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٣٢٤.

صامت واحد وهذا ما لا يجرؤ عليه لورود الأمثلة الشائعة التي تدحض نظرة بعض المحدثين السابقة.

ج- في آخر الكلمة :

ومن صور للمخالفة الصوتية بين اللثين في آخر الكلمة حذف نون الأفعال الخمسة ونون النسوة عند اتصالهما بنون الوقاية ، فتحذف إحدى النونين هرباً من تتابع اللثين، فمن ذلك قول الشاعر:

تراه كالثغام يُقْلُ مِسْكَاً يسوء الغاليات إذا فليني<sup>(١)</sup>

والأصل : فليني

أما أي النونين حذفت؟ فهناك رأيان أوردهما السيوطي مفصلاً بقوله:- «واختلف أي النونين المحذوفة؟ فقال للبرد: هي نون الوقاية، لأن الأولى ضمير فاعل فلا يحذف وهذا هو المختار عندي، ورجحه ابن جني والخضراوي وأبو حيان وغيرهم وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه، وقال سيويه: هي نون الإناث واختاره ابن مالك قياساً على (تأمروني)، قال أبو حيان: وهو قياس على مختلف فيه.»<sup>(٢)</sup> -وفي ظني- أن المحذوفة هي النون الأولى وهو رأي سيويه لأن العريية تميل في الأعم الأغلب إلى حذف الأول من اللثين المتتاليين.

ومثل هذا قراءة «فيم تبشرون»<sup>(٣)</sup> قال الأخفش:- «وقد قرأ بعض القراء: (فيم تبشرون) أراد: تبشروني، فأذهب إحدى النونين استقلالاً لاجتماعهما كما قال: ما أحسْتُ منهم أحداً. فآلقوا إحدى السنين استقلالاً، فهذا أجدر أن يستقل لأفهما جميعاً متحركتان.»<sup>(٤)</sup>

- ومن للمخالفة الصوتية بين اللثين حذف نون الأفعال الخمسة عند توكيدها بنون التوكيد الثقيلة وذلك في مثل: (لتكبان) الأصل فيها: لتكبان + ن، فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت نون الأفعال الخمسة مخالفة، قال سيويه:- «وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً،

(١) البيت لعمر بن معدى كرب في ديوانه ص: ١٧٣، وينظر المنصف: ٣٣٧/٢، وخزانة الأدب: ٤٤٥/٢.

(٢) مع المراجع: ٦٥/١.

(٣) من الآية: ٥٤ من الحجر، وهي قراءة ابن كثير ونافع، ينظر: السبعة في القراءات ص: ٣٦٧، واتحاف فضلاء البشر: ١٧٧/٢.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ٢٣٥/١.



وأدخلت النون الثقيلة، حذفت نون الاثنين لاجتماع التونسات. (١) والحالة نفسها في  
(لتفعلون)، و(تفعلين) عند توكيدهما بنوني التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، تحذف نون الفعل  
للعلة نفسها، قال سيبويه: «وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو  
الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لَتَفْعَلَنَّ ذاك، وَلَتَذْهَبَنَّ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث  
نونات فحذفوها استقلالاً.» (٢)

- ومن صور للمخالفة بين المثلين حذف نون الوقاية من الأدوات الناسخة

قال سيبويه: «فإن قلت ما بال العرب قد قالت: إني، وكأني، ولعلي، ولكسي؟  
فإنه زعم (٣) أن هذه الحروف اجتمع فيها ألفا كثيرة في الكلام، وأنهم يستقلون في كلامهم  
التضعيف.» (٤)

- ومن صور للمخالفة حذف المشدد من آخر الكلمة: مثل: هو يشدُّ ← هو يشدُّ  
قال الرضي: «وقد يجوز حذف أحد المثلين أيضاً نحو: هو يفرُّ وفقاً - التشديد  
والتخفيف» (٥) وعلى النحو من هذا قراءة نافع. «أحتاجوني» (٦) بحذف النون للمشددة آخرها،  
قال أبو جعفر النحاس: «قرأ نافع (أحتاجوني) بنون خفيفة، وحكي عن أبي عمرو بن  
العلاء أنه قال: لحن، وأجاز سيبويه ذلك، وقال: استقلوا التضعيف.» (٧)

ثانياً: المخالفة بالحذف بين المتقاربات (٨)

قال أبو علي الفارسي: «وقد كرهوا اجتماع المتقاربة ما كرهوا من  
اجتماع الأمثال؛ ألا ترى أنهم يُدغمون المتقاربة، كما يدغمون الأمثال، فالقبيلان من  
الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خففت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة  
بالحذف.» (٩)

(١) الكتاب: ١٥٤/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يقصد به: الخليل.

(٤) الكتاب: ٣٨٦/٢.

(٥) شرح الشافية: ٢٤٦/٣.

(٦) من الآية: ٨٠ من الأنعام، ينظر: السبعة في القراءات ص: ٢٦١. وإعجاز فضلاء البشر: ٢٠/٢.

(٧) إعراب القرآن للنحاس: ٣٧٩/١.

(٨) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص: ٣٣٨.

(٩) المحجة لأبي علي الفارسي: ١٥٥/١.

- من صور المخالفة بين للتقاربات ما يأتي :-

- حذف التاء من (استطاع) بقولهم (استطاع يستطيع) قال تعالى: - ﴿لَمَّا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوا﴾<sup>(١)</sup> (فاستطاعوا) محذوفة منها التاء بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾<sup>(٢)</sup> قال الأخفش: - «استطاع يستطيع، يريدون استطاع يستطيع ولكن حذفوا التاء إذا جمعت الطاء لأن مخرجهما واحد.»<sup>(٣)</sup>

وقد خالف بعض العرب بين التاء والطاء بحذف الطاء وليس التاء، فقالوا: استطاع يستيع قال سيويه: - «وقال بعضهم في يستطيع: يستيع، فإن شئت قلت: حذف الطاء كما حُذِفَ لَامُ ظَلَّتْ، وتركوا الزيادة كما تركوها في تَقَيَّتْ. وإن شئت قلت: أبدلوا التاء مكان الطاء ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها.»<sup>(٤)</sup>

وفي تقديرني أن القول الأول هو الراجح لأن إبدال التاء مكان الطاء فيه تسويغ متكلف، لأنه بالإمكان مباشرة حذف الطاء والحفاظ على التاء. ومثل استطاع واسطاع، استطال واسطال<sup>(٥)</sup>

- ومن صور المخالفة حذف النون في قولهم: بَلْعَنِر، وبَلْعَجَلَان، وبَلْهَجِيم، وبَلْحَارَت<sup>(٦)</sup>، في بني العنبر، وبني العجلان، وبني الهجيم، وبني الحارث، وتُنسب هذه اللغة إلى زبيد وخثعم<sup>(٧)</sup> قال سيويه: - «ولا نعلم النون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا لام لأنهم إن يَنُونُوا ثَقُلَ عليهم لقرب المخرجين... وذلك ليس في الكلام مثل: قَثْر، وعَثْل<sup>(٨)</sup>» وقد علل ابن الشجري حذف النون بقوله: - «فأما قولهم في بني الحرث وبني الهجيم وبني العنبر، بلحرث وبلهجيم، وبلعنير، فإنهم حذفوا الياء من بني لسكونها وسكون لام التعريف، ثم استخفوا حذف النون كراهة لاجتماع التقاربين، كما كرهوا اجتماع المثلين فحذفوا

(١) من الآية: ٩٧ من الكهف.

(٢) رقم الآية السابقة نفسه.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ٣٩٩/٢.

(٤) الكتاب: ٤٢٩/٢ - ٤٣٠.

(٥) ينظر: التطور النحوي، ص: ٧٠.

(٦) شرح للفصل: ١٥٥/١٠.

(٧) ينظر: اللهجات العربية في التراث (القسم الأول في النظامين الصرني، والصرفي)، ص: ٩٢.

(٨) الكتاب: ٤١٦/٢.



الأول»<sup>(١)</sup>، وقال أيضاً: - «وإنما استمر هذا الحذف والإبدال في النون لما بينها وبين حروف العلة من المشابهة، لأنها إذا سكنت، تضمنت غنة كما تتضمن حروف اللين مدأ»<sup>(٢)</sup>، أمسا - عدم حذف النون في بني النجار، وبني النمر، فـ «لثلا يجمعوا عليه إعلالين الإدغام والحذف»<sup>(٣)</sup> لذا لم يقولوا: بلنجار، وبلنمر.

أنماط أخرى من الحذف غير القياسي، علته ليست المخالفة :-

هناك صوراً أخرى من الحذف تختلف عن ما سبقها في أن علة الحذف فيها ليس لعلة، سوى أنها سُمِعَتْ عن العرب، فالحذف فيها لا نستطيع أن تسوِّغ له قاعدة معينة، لا المخالفة ولا المماثلة، إنما للتخفيف وحده. وسأكتفي بإيراد أمثلة لأنها أكثر من أن تُحصى.

- حذف الألف :- يحذف الألف من بعض الكلمات من غير علة في مثل: علبط وعجلط وعكلط، الأصل فيهن: علايط، وعجالط، وعكالط<sup>(٤)</sup>.

- حذف الواو : تحذف الواو في (غَدٍ) الأصل: (غَدُو) على وزن: (فَعْلٍ)، والدليل أن وزنها (فَعْلٌ) يقال في النسب: غلوي فيرد الواو المحذوفة، واستشهد سيبويه بقول الشاعر:

وما الناسُ إلا كالديار وأهلها    بما يوم حَلَّوها وغَنَّوا بلاقع<sup>(٥)</sup>

ومثلها في (أَخٍ) أصله: (أَخَو) على وزن (فَعْلٌ)، وعند النسب يسترد المحذوف فنقول: (أخوي)، وفي تثنيته: (أخوان)<sup>(٦)</sup>

- حذفت الواو في (حَمٍ) الأصل: (حَمَو) على وزن (فَعْلٌ) وفي حالة النسب (حموي) قال سيبويه: - «وإنما صار تغيير بنات الحرفين الرَدُّ لأنها أسماء مجهورة لا يكون اسم على أقل من حرفين، فقويت الإضافة برد اللامات»<sup>(٧)</sup>

(١) الأماشي الشحرية: ٩٧/١.

(٢) المصدر السابق: ٣٨٦/١.

(٣) شرح المفصل: ١٥٥/١٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٣٥/٢، ٣٩٢، و٤٠٧.

(٥) البيت لسليد بن ربيعة في ديوانه ص: ١٦٩. وينظر: النصف: ٦٤/١، ١٤٩/٢. والأماشي الشحرية: ٣٥/٢.

وخزانة الأدب: ٣٤٨/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٨٢/٢.

(٧) المصدر السابق: ٧٩/٢.

حذف الياء :- تحذف الياء من (يَدُّ) و (رِمُّ) الأصل في الأول: يَدْيُ والثانية: دَمْيُ، قال سيوريه:- فمن ذلك قولهم في دم دَمْيٍ، وفي يَدِ يَدِي وإن شئت قلت دموي ، ويلوي<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup> وما حذفت منه الياء (مئة) الأصل : (مِئْتِي) حُذِفَت الياء، وَعَوَّضَ عنها بالهاء<sup>(٣)</sup>.

حذف الهاء :- شَفَّةُ الأصل: شَفْهَةٌ، دل على ذلك قولهم في الجمع: (شَفَاه) وقولهم في الماضي: (شَافَهْتُ) وفي النسب: (شَفْهِي).

- قَمَّ: الأصل: قَوَّةٌ، وبدل ذلك الجمع على (أَفَوَاه).

حذف الحاء :- يحذف الحاء من مثل (حِرٌّ) الأصل: (حِرْحِرٌّ)، دل على أن اللام المحذوفة حاء، قولهم وفي التصغير: (حُرْحُرٌ) وفي الجمع (أَحْرَاح) «<sup>(٣)</sup>

### التوجيه الصوتي الحديث للحذف الإعلالي

أولاً: الحذف القياسي :-

أ- ما حذف منه حركة :

تحذف الحركة من الفعل المضارع الواوي واليائي، وما جرى مجراها نحو: يغزؤ، ويدعؤ، ويرمي، الأصل فيهن: يغزؤُ، ويدعؤُ، ويرميُ، ويكون ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:-

يغزؤُ : /يـ غـ زـ / أو /يـ / ← ص ح ص + ص ح + ص ح
يدعؤُ : /يـ دـ عـ / أو /يـ / ← ص ح ص + ص ح + ص ح
يرميُ : /يـ رـ مـ / أو /يـ / ← ص ح ص + ص ح + ص ح

حُذِفَت الحركة من للمقطع القصير الأخير لثلاثة أسباب :

١- تتابع مقطعين قصيرين في آخر الكلمة، فلزم التخلص من أحدهما بحذف الصائت الطويل من المقطع الأخير، فبقي القمة من غير قاعدة لها، فتجه إلى للمقطع السابق عليها وتشكل معه ضمة طويلة. وذلك في نحو يغزؤُ ويدعؤُ أما في يسعى ويرمي فإن الياء التي حذفت تمثل قاعدة للمقطع الأخير، فبقيت الضمة وهي قمة المقطع من غير قاعدة لها، فالتجهت إلى للمقطع السابق عليها فالتقت بالكسرة، وبالاتزلاق بين الكسرة والضمة تكونت الياء المدية.

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٢)</sup> ينظر: للمنع: ٦٢٤/٢، وشرح للوكي في التصريف ص: ٤١٦.

<sup>(٣)</sup> الكتاب: ٨٠/٢.



٢- للقطع الأخير يتكون من مزدوجات صاعلة | أو - | ، | ي - | ، وهي مزدوجات مكروهة في العربية، فلزم التخلص منها «لأنها في مجموعا عبارة عن تتابع متحانسات أو أضداد.»<sup>(١)</sup>، فحولف بين الحركة وذلك بحذف شبه الحركة لثقله.

٣- وقوع شبه الحركة (الواو، والياء) بين صائتين قصيرتين وهو موقع يضعف شبه الحركة، ناهيك عن كونه تابع تنفر منه العربية، قال هنري فليش: «إذا ما لاحظ طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين: إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء»<sup>(٢)</sup>

وللسبب نفسه قال الدكتور تمام حسان:- «يمكن القول إن أضعف ما يكون الحرف إنما يكون وسطاً بين حركتين.»<sup>(٣)</sup>، وأكد قوله هذا في موضع آخر بقوله:- «فالصوت أقوى ما يكون نطقاً إذا وقع مشدداً في الآخر، وهو أضعف ما يكون نطقاً إذا وقع بين حرفي علة.»<sup>(٤)</sup> على هذا الأساس يمكننا المعالجة المقطعية بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

یغزؤ: ای - غ از ا و ا / ← ای - غ از ا ϕ / ← ای - غ از ا /  
 یرمی: ای - ر ام ا ی ا / ← ای - ر ام ا ϕ / ← ای - ر ام ا /  
 انزلاق

← ای - رام -

ما حذف منه حرف :

يحذف فاء الفعل من المثال الراوي في مثل (يَعِدُّ) الأصل فيه: (يَوْعِدُ): ظهر لنا أنه لا يمكننا إيجاد تسويغ مقبول لهذا الحذف إلا إذا وضعنا أيدينا على فعل الأمر لوجود المسوِّغ لقبول لهذا الحذف، ولكن المعالجة المقطعية لهذا النحو تكون على النحو الآتي:

يَوْعِدُ: /يَ - و | ع - | د - / تكون مزدوج هابط ( - و ) مرفوض عرياً فيخالف بين عنصريه بحذف شبه الحركة (الواو) لثقله، على النحو الآتي:

(<sup>١</sup>) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص: ٣٢٠.

(٢) العربية الفصحى ص: ٤١.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٣٠٢.

(٤) مناهج البحث في اللغة ص: ١٥٣.

اي - واع - اد - / ← اي - فاع - اد - / ← اي - اع - اد - /  
 ↓  
 \*

والحالة نفسها في (يُوزَن) التي تصير بالحذف (يَزَن)

يُوزَن: اي - واز - ان - / ← اي - فاز - ان - / ← از - ان - /  
 ↓  
 \*

ثانياً: الحذف غير القياسي :-

حذف أحد المثلين أو المتقاربين من الكلمة يؤدي إلى تقليل عدد للقاطع الصوتية في الكلمة، ويكون سبب الحذف غالباً المخالفة الصوتية بين الحرفين المثلين أو للمتقاربين. لذا يعد قانون للمخالفة الصوتية ثمرة من ثمار قانون الاقتصاد في الجهد، وقانون السهولة والتيسير.

قسم من أنماط الحذف غير القياسي يرجع إلى كثرة الاستعمال لأن هذه الكثرة تؤدي باللفظ إلى تطورات صوتية محددة يكون نهايتها حذف إحدى أصوات الكلمة ليسهل تداولها على الألسن<sup>(١)</sup>.

ويُرجع الدكتور رمضان عبد التواب الحذف في بعض أصوات الكلمة إلى استعمالها في الشعر، ثم خرجت من الشعر إلى النثر، ثم انتشرت على الألسن في نوبها الجديد<sup>(٢)</sup>.  
 وسواءً أكان الأمر هذا أم غيره فالحذف طريقة مثلى للتخلص من الثقل، وغط من أنماط التخفيف في الكلمة.

(١) ينظر: النحر العربي والدرس الحديث ص: ٥٨.

(٢) ينظر: فصول في فقه اللغة العربية ص: ١٦٣-١٦٤.



## المبحث الثالث

### التخفيف بالنقل الإعلالي

سماه سيبويه «الحذف والإسكان»<sup>(١)</sup>، وسماه أيضاً «الإسكان»<sup>(٢)</sup>، ويُسمى أيضاً «التغيير بالحركة والسكون»<sup>(٣)</sup>، ويسمى «الإعلال بالنقل»<sup>(٤)</sup>

ويتم فيه نقل حركة حرف العلة (الواو أو الياء) إلى الحرف الساكن الصحيح قبلهما، مع بقاء الحرف للمعتل في حالة مجانسته الحركة، وإبداله حرفاً يجانسها إن كانت تخالفه، وإذا كان حرف العلة ألفاً فلا يحصل الإعلال لأن الألف ساكنٌ أبداً لا يقبل الحركة. قال سيبويه: «فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف للمعتل ساكناً في الأصل، ولم يكن ألفاً، ولا واواً، ولا ياءً، فإنك تسكن المعتل، وتحول حركته على الساكن، وذلك مطرد في كلامهم»<sup>(٥)</sup>

والإعلال بالنقل ينقسم على ثلاثة أقسام هي :

١- إعلال بالنقل والإبدال.

٢- إعلال بالنقل والحذف.

٣- إعلال بالنقل فقط.

ذكرتُ في مدخل هذا الفصل أن فائدة الإعلال تتبلور في طلب الخفة، وإزالة الثقل، وإذا كانت معالجة الثقل في الإبدال والحذف الإعلايين ظاهرة بارزة فإنها في الإعلال بالنقل ليست بالظهور والوضوح نفسه، بمعنى آخر أن الإعلال بالنقل الثقل فيه لبس علة قوية توجب التغيير في الكلمة. وقد أدرك السلف أنفسهم هذا الملمح، حيث قال الرضي: - «إذا تحرك الواو والياء، وسكن ما قبلهما، فالقياس أن لا تُعلا بنقل، ولا بقلب، لأن ذلك خفيف، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد أُعِلَّ أصله بإسكان العين، أو في اسم محمول عليه سُكِّنَ عينُ ذلك الفعل والمحمول عليه، إتباعاً

(١) الكتاب: ٣٦٣/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح للروكي في التعريف ص: ٤٤٤.

(٤) للمتبع: ٤٢٥/٢.

(٥) الكتاب: ٣٦٢/٢.

لأصله»<sup>(١)</sup> لذا كان الإعلال بالنقل الذي أصاب قسماً من الكلمات، إنما جاءها من قِبَلِ تعميمات القيس عليها «فقد نُعِلَ للماضي للزيد حملاً له على المجرى، وأُهِلَّ الفعل للمضارع حملاً له على الماضي»<sup>(٢)</sup>، لذا قال الرضي:- «ولا تقول إن الضم والكسر في: (يَقُولُ) و(يُسَمِّعُ) نُقِلَا إلى ما قبلهما للاستقلال، إذ لو كان له لم تُنقل الفتحة في نحو: يخاف، ويهاب...، فلا تستقل، وخاصة بعد السكون ولا سيما في الوسط. وأيضاً فالضمّة والكسرة لا تستقلان على الواو والياء إذا سَكُنَ ما قبلهما كما في: دَلُو، وظَبِي»<sup>(٣)</sup> وانطلاقاً من هذا الأساس خطأ أبو عمر الجرمي الفراء عندما ذهب الفراء إلى أن الحركة نُقِلَتْ في مثل (أَقُومُ) من حرف العلة إلى الساكن قبله بسبب الثقل قال ابن جني واردةً تلك الواقعة:- «وحدثنا أبو بكر محمد بن علي المراغي قال: حضرَ الفراءُ أبا عمر الجرمي فأكثر سؤاله إياه. قال: فقيل لأبي عمر: قد أطال سؤالك؛ أفلا تسأله: فقال له أبو عمر: يا أبا زكريا ما الأصل في (قُم)؟ فقال (أَقُومُ) قال: فصنعوا ماذا؟ قال: استقلوا الضمة على الواو، فأسكنوها، ونقلوها إلى القاف. فقال له أبو عمر. (هذا خطأ): الواو إذا سكن ما قبلها حُرِّتْ مجرى الصحيح ولم تستقل الحركات فيها»<sup>(٤)</sup> لذا كانت الكلمة عندما تُعَلُّ في نفسها خيراً من أن تُعَلَّ محمولةً في العلة على غيرها»<sup>(٥)</sup>

أولاً: الإعلال بالنقل والإبدال :- يمثل الصرفيون الإعلال بالنقل والإبدال بنحو: (أقام)، و(أبان)، و(يخاف)، و(يهاب)، و(يُقَالُ) وقد تمت عملية الإعلال هذه على مرحلتين هما:-  
١- مرحلة نقل الحركة من حرف العلة إلى الصحيح الساكن، فتحوّل بذلك إلى: (أَقُومُ)، و(أَبِينُ)، و(يَخَوْفُ)، و(يَهَيْبُ)، و(يُقُولُ).

٢- مرحلة إبدال حرف العلة ألفاً لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله الآن.  
قال المازني:- «فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف للمعتل من بنات الثلاثة ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً، ولا واواً، ولا ياءً، فإنك تُسكن للمعتل، وتحول حركته على الساكن الذي قبله وذلك مطرّد في كلامهم... وذلك نحو: (أجاد وأقال، وأبان، وأخاف،

(١) شرح الشافية: ١٤٤/٣.

(٢) من مظاهر المياريّة في الصرف العربي ص: ٨٤.

(٣) شرح الشافية ٨٢/١.

(٤) الخصائص: ٣٠٢/٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٧٠/٢.



واستراث، واستعاذ). وأصله: (أَجَوَدَ)، و(أَقُولَ)، و(أَبِينَ)، و(أَخَوْفَ)، و(اسْتَرَيْتَ) و(اسْتَعَوَّذَ) ولكنهم ألقوا حركة الواو والياء، على الساكن الذي قبلهما فانفتح، ثم أبدلت الواو والياء ألفين لذلك»<sup>(١)</sup>

-وفي تقديري- أن الأصل المفترض للأفعال السابقة ما هو إلا تصور معين بُني على أساس -أظنه- ليس دقيقاً، فلو كانت هذه فعلاً هي الأصول، فلماذا لم تُبَقَّ كما بقيت كل من: (أَغْيَلَتِ للرأة)، و(أَغْيَمَتِ السماء)، و(أَطَوَلَتِ الصدود)، و(اسْتَنَوَّقَ الجمل)، وكقولـه تعالى ﴿اسْتَعَوَّذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾<sup>(٢)</sup> التي أطلق عليها بعض المحدثين اسم «الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة»<sup>(٣)</sup>. قال ابن جني: «في هذا ونحوه استدلال أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة، كما استدلوا بقوله عز اسمه: -﴿اسْتَعَوَّذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ على أن أصل استقام: استَقْوَمَ وأصل استباع: استَبَّيعَ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقلموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولما جاز دعاؤهم إياها»<sup>(٤)</sup>، فالألفاظ التي لم تصح جاءت مُنْبَهَةً على الأصول المرفوضة. قال الدكتور فوزي الشايب: «ولكن هذه الألفاظ إنما جاءت مصححة غير معتلة... من باب القياس الخاطئ على الألفاظ الصحيحة»<sup>(٥)</sup> وقد علل الدكتور الشايب أن (أقام)، و(أبان) وأمثالهما ليس فيهما شيء اسمه الإعلال بالنقل وقد وجّه للمسألة توجيهاً آخر حيث قال: «ذلك أن هذين الفعلين للزائدين هما في حقيقة أمرهما: الماضي المجرد (قَوَمَ)، و(يَنَ) صُدِّرَ كل منهما بقطع قصير هو مورفيم التعديّة (ء- ) فالأصل فيهما على هذا ينبغي أن يكون: أ + قَوَمَ: ← بالإعلال ← أقام، وأ + يَنَ: ← بالإعلال ← أبان»<sup>(٦)</sup>

على هذا الأساس كان الثقل في هذه الأفعال قد عولج في الأصل المفترض بإبدال الواو والياء ألفاً، وبدا للدكتور الشايب أن القدماء قد حكموا إلى هذه الأفعال بأن أصلها (أَقَوَمَ)، و(أَيَنَ) حملاً منهم على الفعل الصحيح في نحو: (أذهب) و(أخرج) اللذين جاءا من

(١) للنصف: ٢٦٧/١.

(٢) من الآية: ١٩ من المجادلة.

(٣) ينظر: الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة، بحث منشور في المجلة العربية للدكتور رمضان عبد التواب، السنة

الثانية، العدد (١)، ١٩٧٧م، ص: ٦٥٥.

(٤) سر صناعة الإعراب: ١٧٨/١.

(٥) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ص: ٨٦-٨٧.

(٦) للمصدر السابق ص: ٨٧.

(ذَهَبَ)، و(خَرَجَ) ثم زيد في أوله صُرْفَةُ التعدية التي هي مقطع قصير، لذا كانت الصورة الأصلية لهذين الفعلين: أ + خَرَجَ، ← أَخْرَجَ، أ + ذَهَبَ، ← أَذْهَبَ، فتوالت في كل كلمة أربعة مقاطع قصيرة، وهذا ما لا يجيزه العربية «وذلك لأن هذه للمقاطع بسبب وقوعها السريع، نتيجة قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها، تمثل عنصر توتر وإجهاد للنطاق، وفراراً من هذا الثقل تعتمد العربية إلى إدماج للمقطعين الأول والثاني في مقطع واحد عن طريق التخلص من حركة المقطع الثاني»<sup>(١)</sup> ويمكننا أن نمثل ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:-

أَقْرَمَ ← أَقَامَ:

/ءَ - اِقْ - اَمْ - / ← /ءَ - اِقْ - اِ - / ← /ءَ - قْ - اِ - / ← /ءَ - اَمْ - /

← /ءَ - اِقْ - اَمْ - / (أبدل الواو ألفاً باعتبار الأصل)

أَيَّنَ ← أَبَانَ:

/ءَ - اِبْ - اِ - اَنْ - / ← /ءَ - اِبْ - اِ - اَنْ - / ← /ءَ - بْ - اِ - اَنْ - / ← /ءَ - اِبْ - اِ - اَنْ - /

← /ءَ - اِبْ - اَنْ - / (أبدل الياء ألفاً باعتبار الأصل).

والحالة نفسها تنطبق على المضارع أيضاً، إذ ليس الأصل في: (يَخَافُ)، و(يَهَابُ)، و(يَقُولُ): (يَخَوْفُ)، و(يَهَيْبُ)، و(يُقَوِّلُ)، ومعروف أن المضارع في صياغته مأخوذ من الماضي بزيادة صُرْفَةِ المضارعة، يقول الرضي في هذا: «والمضارع فرع من الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه... والأمر فرع المضارعة، لأنه أُخِذَ منه»<sup>(٢)</sup>

واعتماداً على ماسبق، تتكرر الحالة نفسها في المضارع، بزيادة صُرْفَةِ المضارعة الذي يُعَدُّ مقطعاً قصيراً، إلى صيغة الماضي الذي فاؤه وعينه ولامه كلها متحركة، إذ تشكل بذلك أربعة مقاطع قصيرة، فتكون الأفعال بعد زيادة ياء المضارعة على النحو الآتي:-

يَ + خَوْفَ ← بالإعلال ← يَخَافُ

يَ + هَيْبَ ← بالإعلال ← يَهَابُ

يَ + قَوْلَ ← بالإعلال ← يَقُولُ

<sup>(١)</sup> من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ص: ٨٧.

<sup>(٢)</sup> شرح الشافية: ٨٨/٣.



لذا يكون الأصل في فاء للمضارع الحركة وليس السكون.

ونستطيع تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:-

يُقَوَّلُ ← يُقال : /يـ / قـ / وـ / لـ /

وقعت الواو بين صائتين مما يؤدي إلى ضعفها فتسقط، فيلتقي بعد حذف الواو فتحتان

قصيرتان تتحولان إلى فتحة طويلة على النحو الآتي:-

/يـ / قـ / وـ / لـ / ← /يـ / قـ / وـ / لـ /

يَخَوَّفُ ← يخاف :

/يـ / خـ / وـ / فـ / ← /يـ / خـ / وـ / فـ / ← /يـ / خـ / وـ / فـ /

ثانياً : الإعلال بالنقل والحذف :-

قال ابن عصفور:- «وكذلك (قُم)، و(بِع) أصلهما : (أَقُومُ) ، و(أَبِيعُ) ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها فتحرك، فذهبت همزة الوصل، لأنها إنما أتت بما لأجل الساكن، فزالت بزواله، ثم سكنوا الآخر، وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين.»<sup>(١)</sup> ويجري مجرى (قُم) و(بِع) من حيث الاعتلال. (هَبْ) و(خَفْ)، و(طَلْ)، وطبقاً لم ذكره ابن عصفور في النص السابق، مرَّتْ (أَقُومُ)، و(أَبِيعُ) بالخطوات الآتية:-

أَقُومُ ← أَقُومُ ← قُومُ ← قُمُ .

أَبِيعُ ← أَبِيعُ ← بَيْعُ ← بِعُ .

وبدلاً من إجراء الخطوات الكثيرة يمكننا اختصارها بخطوة أو خطوتين، فمعروف أن الأمر يؤخذ من المضارع بحذف صُرَيْفَةِ المضارعة، وإسقاط حركة الآخر، فالأمر من يَقُومُ: قُومُ، ومن يَبِيعُ: بَيْعُ، ومن يَخَافُ: خَافُ فيتكون مقطع مديد من نوع: (ص ح ح ص) وهو مقطع مرفوض في العربية لا تجيزه العربية إلا في الوقف وفي نحو: (دأب)، و(شأب)، قال بروكلمان: «ولا تتحمل العربية الحركة الطويلة إلا في المقاطع المغلقة عن طريق التضعيف، مثل: ضالُّون، وكذلك في تلك المقاطع التي لم تُغلق إلا بعد سقوط حركة آخر الكلمة في الوقف...»<sup>(٢)</sup> فإذا ما تكوَّن مقطع مديد من غير تحقق الشرطين المذكورين سلفاً، تعدد العربية لحذف الحركة الطويلة فيتحول المقطع

<sup>(١)</sup> للمتج: ٤٤٩/٢.

<sup>(٢)</sup> فقه اللغات السامية ص: ٤٤.

للديد إلى مقطع طويل مغلق، فتتحول الأفعال من (قَوْمٌ) إلى (قَمٌ) ومن (يَبِغُ) إلى (بِغ) ومن (خَافٌ) إلى (خَفٌ)<sup>(١)</sup>

ومن الإعلال بالنقل والحذف صوغ اسم المفعول من الأفعال من مثل: زارَ وصاغَ نقول فيهما: مزور ومصوغ، إذ ورد صياغته قولان هما:-

الأول: قول سيويه إن المحذوف هو (واو مفعول) لكونه زائداً، والزائد أحق بالحذف من الأصلي، وفي هذا يقول:- «فتقول: (مزور)، و(مصوغ)، وإنما كان الأصل: (مزورور)، فأسكنوا الواو الأولى... وحذفت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها»<sup>(٢)</sup>، على هذا الأساس كان وزنُ مزور ومصوغ: (مَفْعُل)، ووزنُ مبيع ومهيب (مَفْعِل).

الثاني: قولُ أبي الحسن الأخفش إن المحذوف هو عين الاسم، وسبب الحذف التقاء الواوين ساكتين في: (مَقوُول)، والواو والياء في (مبيوع) بعد نقل الحركة من الواو الأولى في (مَقوُول) ومن الياء في (مبيوع) إلى الساكن قبلهما على هذا الرأي يصير وزن (مقول): (مقول)، ووزن (مبيع): (مفيل)<sup>(٣)</sup>. وقد علق المازني على كلا الرأيين بقوله: «وكلا الوجهين حسنٌ جميل، وقول الأخفش أقيس»<sup>(٤)</sup>

أما ابن جني فقد تعجب من قول المازني في ترجيحه لمذهب الأخفش، وكاد يقترب من سيويه، إذ قال:- «وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادة أبي عثمان عليه، وانفصاله من الزيادة فعجب من العجب، وقوله في هذا يكاد يرجحُ عندي على مذهب الخليل وسيويه. وذلك أن له أن يقول: إن (واو) مفعول جاءت لمعنى، وهو للدد، والعين لم تأت لمعنى، فحذفَ العينَ التي لم تأت لمعنى، وتبقية ما جاء لمعنى، وهو الواو والزائد أولى»<sup>(٥)</sup>

وإذا كان كلٌّ من سيويه والأخفش يقولان بثقل الحركة، فإن الرضي يرى أن الحركي تُحذفُ وفي هذا يقول:- «فالأولى على هذا أن نقول: حذفت ضمة العين في

(١) ينظر: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ص: ٩٠.

(٢) الكتاب: ٣٦٣/٢.

(٣) ينظر: الأمالي الشعرية: ٣٤/١٠.

(٤) النصف: ٢٨٨/١.

(٥) للصدر السابق: ٢٨٩/١.



(مَقُول) و (مَبُوع) إتباعاً للفعل في إسكانه العين، وضُمَّتِ الفاء في الواوي، وكُسِرَتْ في اليائي كما قلنا في : قُلْتُ، وبُعْتُ دلالةً على الواوي واليائي»<sup>(١)</sup>

فالرضي ألغى فكرة نقل الحركة من العين إلى الفاء، والباحث يرى ما رآه الرضي، لأن نقل الحركة الآلي لا يجد له مسوغاً صوتياً مقبولاً لنقلها. ويدعو أن الرضي قد اقترب من تفسير بعض المحدثين لهذه المسألة، حيث قال الدكتور الشايب في هذا: - «والأمر عندنا أيسر بكثير مما ذهب إليه النحاة...، فبالنسبة للواوي مقول: /م - ق/ أو /ل - كل/ ما يحصل هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (و - ) عن طريق إسقاط الصامت، فتصل الضمة الطويلة، أو ما يسمى بواو مفعول بالفاء، فتصبح الصيغة (مقول) بوزن (مقول)... أما بالنسبة لليائي (مبيع) وأصله (مبيوع) /م - ب/ أي /ع - ع/ فالذي يحصل أولاً هو عملية مماثلة بين الحركة وشبه الحركة (ي - ) عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة فتحول الكلمة بذلك من (مبيوع) بوزن (مفعول) إلى (مبييع) /م - ب/ أي /ع - بوزن (مفعيل). ثم بعد للمماثلة تأتي عملية للمخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (ي - ) بإسقاط الصامت أي الياء فتصل الكسرة الطويلة بالفاء فتصبح الصيغة (مبيع) بوزن (مفيل)»<sup>(٢)</sup>

وينقل لنا سيبويه أن بعض العرب تستعمل أحياناً اسم للمفعول من الأجناس اليائي فقالوا: (مخيوط) ، و(مبيوع)<sup>(٣)</sup>. أما من ذوات الواو فيقول: - «ولا نعلمهم ألقوا في الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها ينفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة»<sup>(٤)</sup>، ولكن إن لم يحفظ سيبويه عن العرب شيئاً من هذا، فقد حفظ غيره وهو المازني فقد أورد: - «ثوب مصوون... وأنشدوا قول الراجز: والمسك في غيره للثوب،... وقالوا: رجل معوور، وفرس مقوور، وقول مقوول»<sup>(٥)</sup> ويدعو من هذا ونحوه أنما من الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندرجة.

ثالثاً : الإعلال بالنقل فقط :-

يطرد الإعلال بالنقل على مذهب القدماء في الفعل للمضارع الذي اعتلت عين ماضيه نحو (يقول)، و(يبيع) الأصل فيهما : (يَقُولُ) ، و(يَبِيعُ)، فنقلت حركة حرف العلة

<sup>(١)</sup> شرح الشافية : ٨٣/١.

<sup>(٢)</sup> تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص: ٧٤.

<sup>(٣)</sup> ينظر: الكتاب: ٣٦٣/٢.

<sup>(٤)</sup> للمصدر السابق: ٣٦٣/٢ - ٣٦٤.

<sup>(٥)</sup> للنصف: ٢٨٥/١.

(الضمة، والكسرة) إلى الساكن الصحيح قبله فصارت يَقُولُ، ويبيع والذي يظهر هنا أن النظرة الأولى تتكرر في تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وقعت فيها الواو والياء بين حركتين مما أدى إلى ضعفهما فسقطتا فتكوّن من الحركتين اللتين تكتنفانها حركةً طويلةً، وعلى هذا الأساس يمكننا رفض فكرة نقل الحركة من أصلٍ إلى آخر وعلى أساس هذه الفكرة يكون الأصل للمفترض الذي جاء به القدماء مختلفاً عن الأصل للمفترض الذي جئنا به والذي ستكون فيه حركة عين الفعل مجانسة لحركة فائه، ففي الفعل الواوي ستكون عين الفعل وفائه حركتهما الضمة، وفي الفعل اليائي ستكون عين الفعل وفائه الكسرة، هذا الأصل للمفترض ذو الحركات للمتجانسة مجرد احتمال يعوزه الدليل، ثم تطور هذا الأصل للمفترض بإدماج المقطعين الثاني والثالث في مقطعٍ واحد.

ويمكننا تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

يَقُولُ ← يَقُولُ :

ای - اق ا و ا ل / ای - اق ا ل / ← ای - اق ا ل →

$\times$

سِعْ ← یَنْعِ:

[illegible]

بعد تحليلنا لظاهرة الإعلال بالنقل ينبغي أن أسجل بعض الملاحظات:

١- يمكن إدراج القسم الأول من أقسام الإعلال بالنقل وهو الإعلال بالنقل والإبدال في باب الإبدال الإعلائي لاتصاله الوثيق به، حيث اعتمدنا على أصل الفعل للماضي المفترض وهو أصل قد أُبدِل فيه الواو والياء ألفاً.

٢- يمكن أن يدرج القسم الثاني والثالث من أقسام هذا الإعلال إلى باب الإعلال بالحذف ،  
لأننا قد أقمنا الأصلَ للفترضِ للأفعال والأسماء على أساس حذف حرف العلة فيها.  
ولكننا درجنا في بحثنا على منهاج القدامى تحوُّزاً.

٣- بعد هذا كله نستطيع القول أن مسألة الإعلال بالنقل تظل ذات إشكال، لأن نقل الحركة من صوت إلى آخر لا يجد له ما يسوِّغه ناهيك عن أن النقل قد تم في أصل متصور لا وجود له أصلاً، وإنما جيء به حملاً على الصحيح، وكما ذكر سابقاً أن إعلال الفعل بنفسه خير من إعلاله حملاً على غيره.



## المبحث الرابع

### التخفيف بالإبدال الصرفي

الإبدال هو مصدر الفعل (أبدل) في نحو قولك: «أبدل الشيء من الشيء»، وبذلك: تُخِذَه منه بدلاً<sup>(١)</sup>، والأصل اللغوي للإبدال «جعل الشيء مكان شيء آخر»<sup>(٢)</sup>، فحساء التعريف الاصطلاحي متوافقاً مع الأصل اللغوي الذي هو «جعل حرف مكان حرف غيره»<sup>(٣)</sup> وقد شرط النحويون في التعريف اصطلاحاً أن يكون الحرف للبدل مكان الحرف المبدل منه، ليُخْرِجُوا بذلك القيد التعويض<sup>(٤)</sup>، إذ العوض قد يكون في غير مكان المعوض منه<sup>(٥)</sup>.

إن الهدف من الإبدال على نحو عام الهروب منه تنافر الحروف وتقلبها - وذلك بتقريب مخارجها لكي تكسب الكلمة الانسجام والتآلف بين أصواتها ليحري النطق على وتيرة واحدة.

وتشير الدراسات الصوتية إلى أن الأصوات يشد بعضها بعضاً لخلق نوع من الانسجام والتماثل في صفاها، قال الدكتور رمضان عبد التواب: - «فإذا التقى في الكلام صوتان من مُخْرَجٍ واحد، أو من مُخْرَجَيْنِ متقاربين، وكان أحدهما مجهوراً، والآخر مهموساً مثلاً، حدث بينهما شدٌ وجذبٌ، كل واحدٍ منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها، أو بعضها»<sup>(٦)</sup>.

ومن خلال عملية التفاعل الصوتي هذه التي تتجسد في عمليتي الشد والجذب نستطيع أن نؤسس الإبدال الصرفي تأسيساً يقوم على قانون الأقوى (Law of strong) وهذا القانون صاغه اللغوي الفرنسي (جرامونت) وخلاصته أنه «حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف - بموقعه في المقطع أو بامتداده النطقي - هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر»<sup>(٧)</sup>.

(١) لسان العرب: (بَدَل) (٤٨/١١).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح الشافية: ١٩٧/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧/١٠، وحاشية الصبان: ٢٨٠/٤.

(٥) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية، ص: ١١١.

(٦) التطور اللغوي، ص: ٢٢.

(٧) دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣١٩.

وعلى وفق هذا القانون يكون للصوت الأقوى الأثر الأكبر في توجيه هذا التفاعل فنحنه  
«يبقى داخل البنية... محتفظاً في الأعم الأغلب، بملاحة كافية، وأنه من خلال صفة القوة التي  
يتمتع بها، يؤثر في غيره من الأصوات التي لا تماثله في تلك الصفة»<sup>(١)</sup>

ولم يغفل الدرس الصوتي القلم هذا الملمح الدقيق، فقد درس سيوبه تأثير الصوت  
الأقوى في الصوت الأضعف، وتناول المسألة تناولاً دقيقاً يكاد يتفق مع ما يراه علم  
الأصوات الحديث.<sup>(٢)</sup>

وذكر ابن جني في إهمال ما أهمل في العربية للاستقبال، إشارات عن الصوت القوي  
وتأثيره في الصوت الضعيف، إذ يقول:- «فإن جُمعَ بين اثنين منها (أي من حروف الحلق)  
قُدِّمَ الأقوى على الأضعف... وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقلم الأقوى  
منهما... وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين من قِبَل أن جمعَ للتقاربين، يتقل  
على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قَدِّموا أقواهما لأمرين: أن رتبة الأقوى أبداً أسبق  
وأعلى»<sup>(٣)</sup>

ولكننا نجد القضية عند مكّي بن أبي طالب تبدو أكثر عمقاً إذ يقول:- «وإنما يُنقلُّ  
أبداً الأضعف إلى الأقوى... ليقوى الكلام فهذا هو الأكثر في الأصل.... وإذا نُقِلَ الأقوى  
إلى الأضعف ضَعُفَ الكلام»<sup>(٤)</sup>

ولا بد من معرفة صفات القوة في الصوت التي تجعله ذا تأثير في الصوت الضعيف،  
وتحمله صوتاً مطابقاً أو مشابهاً له. لذا أشار مكّي بن أبي طالب إلى بعض هذه الملامح  
حيث قال:- «واعلم أن القوة في الحرف تكون بالجهر، وبالشدة، وبالإطباق، والتفخيم،  
وبالتكرار، وبالاستعلاء، وبالصفير، وبالاستطالة، وبالتفشي»<sup>(٥)</sup> ويضيف ابن الجزري  
ملمحاً آخر للصوت القوي وهو وروده متحركاً، فالحركة تعطي الصوت قوة يستمدّها من  
حركته، في حين يرى أن السكون يضيف على الصوت نوعاً من الضعف.<sup>(٦)</sup>

<sup>(١)</sup> من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية ص: ٧٢.

<sup>(٢)</sup> ينظر: الكتاب: ٤٢١/٢، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠.

<sup>(٣)</sup> الخصائص: ٥٥/١، ٥٦، وينظر: من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص: ٤.

<sup>(٤)</sup> الرعاية: ٢٠٧-٢٠٨.

<sup>(٥)</sup> الكشف: ١٣٧/١.

<sup>(٦)</sup> ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٠٣/١.



ولا تتوقف صفات القوة في الصوامت حسب بل تجري في الحركات أيضاً.  
فالكسرة والضمّة قويتين على الترتيب، في حين أن الفتحة ضعيفة، ولا بد من الإشارة أن  
هناك ثمة فرق بين القوة والثقل، فربما يكون الصوت ثقيلًا نطقًا ولا يكون قويًا، لأن الثقل  
يتصل اتصالاً مباشراً بالأعضاء النطقية المستخدمة فإذا ما كثرت الأعضاء كان الصوت ثقيلًا  
لأن ذلك يتطلب بذل جهدٍ نطقيٍّ كبير، أما قلة الأعضاء النطقية المستخدمة لإنتاج الصوت  
فتشير إلى خفته.

ولكن قوة الحرف تتصل بصفة الحرف نفسه، جهراً أو همساً. أو شدة أو  
رخاوة... إلخ، وربما يتبادر شيء إلى الذهن أن صفة الحرف يحددها مخرج الحرف، وإنشالا  
نستطيع بحال من الأحوال تحديد صفة الحرف إلا من خلال مخرجه، إن هذا صحيح، ولكن  
تحديد الثقل في الحرف لا يتوقف على مخرج الحرف بقدر ما يتوقف على الأعضاء النطقية  
التي تبذل جهداً نطقياً لإنتاج الحرف.. فإذا ما جئنا إلى الحركات وجدنا الفتحة ثقيلةً لأن  
عضلات الفم المستخدمة لإنتاجها تكون في أعلى جهد لها. لكنها على الرغم من ذلك  
ليست قوية إذا ما قورنت بالكسرة والضمّة لأن ضعف الفتحة ناشئ من قلة امتدادها  
النطقي<sup>(١)</sup> هذا أولاً، ثم موقعها في بنية الكلمة من خلال تأثيرها السريع بالحركات المجاورة لها  
أي أنها في حالة تغير مستمر لا تثبت على حال واحد مما جعلها «لا تدل على معنى كالضمّة  
والكسرة»<sup>(٢)</sup>، وهذا يحد ذاته يجعلها تعاني من ضعفٍ مستمر.

أما الضمة والكسرة فلطول امتدادهما النطقي، ولقلة تغيرها داخل البنية منحهما  
شيئاً من القوة. أما السكون فلكونه عدم الحركة فلم يمنح.

على هذا الأساس نجد أن صوتي الواو والياء في حالة كونهما مدين يتسمان بصفة  
قوة، لامتدادهما النطقي الطويل، لا في حالة كونهما شبيهي حركة لامتدادها النطقي القصير.  
إن بعض الأصوات تتصف بأكثر من صفة وهذا يعطيها قوة أكبر تستطيع من  
خلالها السيطرة على غيرها من الأصوات. ومن هذه الأصوات على سبيل المثال لا الحصر  
صوت الصاد الذي يتصف بالإطباق والصفير، والضاد الذي يتصف بالإطباق والاستعلاء.

(١) ينظر: إحياء النحر، ص: ٧٩.

(٢) للمصدر السابق، ص: ٨٠.

ولا تنحصر صفة القوة في الصوت على ما سبق ذكره بل إن موقعيته في الكلمة لها  
أبلغ الأثر في منحه القوة من حيث وقوعه «(في بداية مقطع، شريطة كونه مسبقاً بصوت  
آخر يقع ساكناً في نهاية مقطع)»<sup>(١)</sup>

وفي حديث اللغويين عن الإبدال نجدهم قسموه على قسمين هما:

١- الإبدال الصرفي ، ٢- الإبدال اللغوي (غير الصرفي)

أما الإبدال الصرفي وهو الذي يعنينا في الدراسة، فلا يحدث في حروف العريضة  
كلها، وإنما يحدث في محاء قولك: (طويت دائماً)، وهذا النوع من الإبدال ندعو إليه  
ضرورة صوتية لذا يعدُّ إبدالاً قياسياً تنضوي تحته قواعد صرفية وصوتية خاصة تتم على  
أساسها تغيرات صوتية واجبة الحدوث، ملزمة للتغيير. فهو إبدال واجب.

أما الإبدال اللغوي فيجري على غير قياس، ولا تدعو إليه ضرورة صوتية وإنما  
يدعو إليه مسوغ صوتي فهو إبدال غير واجب، وثمة فرق بين الضرورة الصوتية، والمسوغ  
الصوتي، في أن المسوغ الصوتي غير ملزم للتغيير في حين أن الضرورة الصوتية ملزمة  
للتغيير<sup>(٢)</sup>. على هذا الأساس كان الذي يهم البحث دراسة هو الإبدال الصرفي الذي فيه  
ضرورة صوتية داعية للتغيير.

والوقوف على أثر الإبدال الصرفي في إيجاد الخفة الصوتية، يستلزم التثبت من  
قواعده لكونه وسيلة من وسائل التخفيف في الكلمة.

ذكر اللغويون أن الواو والياء تبدلان تاءً، إذا بُنيت الكلمة على صيغتي: (افتعل)،  
(ومفتعل)، فقد أورد سيبويه في مضاير حديثه عن (مُتَقَدِّ، ومُتَعَدِّ، وأتَقَدَّ، وأتَهَمُوا). التي  
أصولها على التالي: مُوتَفِد، ومُوتَعِد، وأوتَقَد، وأوتَهَمُوا حيث «إن هذه الواو  
تُضَعَّفُ هنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم، وتقع بعد الياء، فلما كانت  
هذه الأشياء تكثفها مع الضعف الذي ذكرت لك صارت بمثلة الواو في أول الكلمة،  
وبعدها واو في لزوم البذل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول وهذا كان  
أخف عليهم»<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص: ٧٥.

<sup>(٢)</sup> ينظر: ظاهرة النيابة في العربية، ص: ١١٣

<sup>(٣)</sup> الكتاب: ٣٥٦/٢-٣٥٧.



وقال للمازني في هذا: - «فعلوا هذا بالواو والياء في هذا من قبيل أنهم لو تركوها على أصولهما تبعاً ما قبلهما وكنّت تقول: (ياتس، وياتزن، وموتزن، وموتس) وتقول إذا أمرت: (ايتس، وايتزن) فكان ذلك ثقیلاً عليهم لأنّ الواو والياء ليستا كسائر الحروف، والحركات فيهما مستقلة.»<sup>(١)</sup>

ونستطيع أن ندرك الثقل في الألفاظ التي لم يحصل فيها إبدال من خلال صفات الحروف المتنافرة التي بسببها يثقل اللفظ، ويعسر النطق، وتكون الكلمة لذلك، «متناهية في الثقل على اللسان»<sup>(٢)</sup>

وسببُ ضَعْفِ الواو والياء في هذا للموضع يرجع إلى الآتي<sup>(٣)</sup>:-

- ١- صوتا الواو والياء يعدان نصفي حركة، يتصفان بالقصر واللين وقلة وضوحهما السمعي.
- ٢- وقوع الواو والياء في (اوتعد، وايتسر) في نهاية مقطع ساكنين، فازداد بالسكون ضَعْفُهُما.
- ٣- وقوع الواو والياء تحت التأثير المباشر للتاء ذي الصوت الانفجاري، ومعلوم أن صفة الانفجار صفة قوة في الصوت. فضلاً عن أن التاء حركة بالفتحة مما يعطيه قوة أكثر لأن من شأن الحركة أن تقوي الحرف وتحصنه. لذا كانت الغلبة للتاء، فأحال الواو والياء إلى صوت من جنسه، ثم جرى بعد ذلك إدغام التاء في التاء، على النحو الآتي:

اوتعد	بالإبدال	اتتعد	بالإدغام	أتعد
ايتسر	بالإبدال	اتتسر	بالإدغام	أتسر.

ومما ذهب إليه اللغويون وجوب إبدال التاء دالاً، بعد كل من أصوات الدال، والذال، والزاي في صيغة (افتعل)، وإذا ما تبعنا أصوات الدال، والذال والزاي وجدنا أصواتاً مجهزة تحمل صفة قوة الجهر<sup>(٤)</sup>. في حين أن التاء مهموسة<sup>(٥)</sup> وهي صفة ضَعْفٍ، لذلك تتحول إلى الدال وهو النظير المجهور لها، فتجري عملية الإبدال بين الصوتين من خلال التأثير التقدمي، فتبدل التاء دالاً ثم تُجرى بعد ذلك عملية الإدغام بين الصوتين المتماثلين. ونسب سيبويه هذا النوع من الإبدال إلى أن الناس «كرهوا أن يذهب جهرُ الدال»<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> المنصف: ٢٢٢/١-٢٢٣.

<sup>(٢)</sup> للزهر: ١٨٥/١.

<sup>(٣)</sup> ينظر: من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص: ٨٦-٨٧.

<sup>(٤)</sup> ينظر: الكتاب: ٤٠٤/٢.

<sup>(٥)</sup> ينظر: للصدر نفسه.

<sup>(٦)</sup> للصدر نفسه.

وتجري آلية الإبدال السابقة على النحو الآتي :

أدعى ← بالإبدال ← أدعى ← بالإدغام ← أدعى (مماثلة مقبلة).

أدان ← بالإبدال ← أَدَان ← بالإدغام ← أَدَان (مماثلة مقبلة).

والحالة نفسها تُجرى عند التقاء الزاي بالتاء على النحو الآتي :

ازدجر ← بالإبدال ← ازدجر (مماثلة مقبلة).

ازدحم ← بالإبدال ← ازدحم (مماثلة مقبلة).

والشيء نفسه يحصل عند التقاء الذال بالتاء على النحو الآتي :

أذكر ← بالإبدال ← أذكر ← بالإدغام ← أذكر (مماثلة مدبرة).

أذكر ← بالإبدال ← أذكر ← بالإدغام ← أذكر (مماثلة مقبلة).

وهناك بعض الصيغ يكون فيها موقع الصوت الفاصل في عملية الإبدال، فالصوت

الذي يأتي في بداية مقطع يكون تأثيره أقوى في الصوت الواقع في نهاية مقطع، فمثلاً في

(وَجَدْتُ) تجري عليها الخطوات السابقة حتى تصير وَجْتُ، وذلك على النحو الآتي :

وَجَدْتُ ← بالإبدال ← وَجْتُ ← بالإدغام ← وَجْتُ (مماثلة مدبرة).

أما مقطعيّاً فعلى النحو الآتي :

وَجَدْتُ ← وَجْتُ :

اَوْ - اَج - دَرَات - / ← اَوْ - اَج - ت | ا - /

ولا يختلف اللغويون بشأن إبدال التاء طاءً بعد أصوات: الصاد والضاد والطاء والظاء في

صيغة (افتعل)، فإذا ما اجتمع التاء مع هذه الأصوات كانت بينهما تقارب مخرجي، وتلفر في

صفاقما، فحتى يكون العمل من طريق واحد، وحتى تتوافق الصفات تُبدلُ التاء طاءً.

الأصوات الأربعة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) تجمعها صفة الإطباق وهي

صفة قوة في الصوت، تستطيع أن تؤثر في التاء المهموس الضعيف فتحيله طاءً، عن طريق

المماثلة للمقبلة أو المدبرة، على حسب ما تقتضيه طبيعة الإبدال نفسه. وقد علل ابن جني هذا

الإبدال بقوله: - «والعلة في أن لم يُنطقْ بتاء (افتعل) على الأصل إذا كانت الفاء أحد

الحروف التي ذكرها - وهي حروف الإطباق - أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون

العمل من وجهٍ بتقريب حرفٍ من حرفٍ»<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> للنصف: ٣٢٤/٢ - ٣٢٥.



أما مكّي بن أبي طالب فقد استند في تعليقه إلى أسس قوة الحرف وضعفه إذ يقول  
 أن:- «الطاء حرف قوي متمكن لجهره ولشدته وإطباقه واستعلائه، والتاء حرف مهمل  
 فيه ضعف. والقوي من الحروف إذا تقدمه الضعيف، مجاوراً له جَذَبَهُ إلى نفسه إذا كان من  
 مخرجه ليعمل اللسان عملاً واحداً في القوة من جهة واحدة»<sup>(١)</sup>

أما ابن عصفور فقد نظر إلى المسألة نظرة أخرى حيث قال:- «والتباعد الذي بين  
 التاء وبين هذه الحروف، أن التاء مفتوحة مستقلة، وهذه الحروف مطبقة مستعلية، فاستبدلوا  
 من التاء أختها في المخرج، وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق وهي الطاء»<sup>(٢)</sup>  
 وآلية ذلك على النحو الآتي:-

أَطْلَع	بِالإبدال	أَطْلَع	بِالإدغام	أَطْلَع	(مماثلة تقديمية)
أَضْجَع	بِالإبدال	أَضْجَع	بِالإدغام	أَطْجَع	(مماثلة تقديمية)
أَضْرَب	بِالإبدال	أَضْرَب	بِالإدغام	أَطْرَب	(مماثلة تقديمية)
أَصْطَبِر	بِالإبدال	أَصْطَبِر	بِالإدغام	أَصْبِر	(مماثلة تقديمية)
أَظْلَم	بِالإبدال	أَظْلَم	بِالإدغام	أَطْلَم	(مماثلة تقديمية)

-ومن صور المماثلة الرجعية (والذي أعده من باب الإبدال الواجب) مماثلة لام  
 المعرفة للثلاثة عشر صوتاً للمقاربة لها في المخرج، وقد اصطلح على تسمية هذه اللام (باللام  
 الشمسية). قال سيويو:- «ولام المعرفة تُدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا  
 الإدغام، لكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف، واللام من طرف  
 اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان، وحرفان بخالطان  
 طرف اللسان... والأحد عشر حرفاً النون، والراء، والذال، والتاء، والصاد، والطاء، والزاي،  
 والسين، والظاء، والتاء، والذال، واللذان خالطاها هما الضاد، والشين لأن الضاد استطالت  
 لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام والشين، وكذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء»<sup>(٣)</sup>

وعلل مكّي بن أبي طالب مماثلة اللام لهذه الأصوات، حيث يقول:- «وعلة إدغام  
 لام التعريف في هذه الحروف أن مخرجها من مخارج هذه الحروف في القم، فلما سكنت  
 ولزمها السكون اشبهت اجتماع المثلين والأول ساكن، وكثر الاستعمال لها، مع أن أكثر

(١) الرعاية، ص: ٢٠٦.

(٢) للمتع: ٣٦٠/١-٣٦١.

(٣) الكتاب: ٤١٦/٢.

هذه الحروف أقوى من اللام، ليس فيها ما ينقص عن قوة اللام إلا التاء، فكان في إدغامها  
 فيهن قوة لها، فأدغمت فيها لذلك»<sup>(١)</sup>  
 فالأصوات التي أبدلت لاماً ثم أدغمت فيها كانت تمثل عنصر قوة وسيطرة على  
 اللام لسببين اثنين:-

أولاً : إن هذه الأصوات تمتلك صفات قوة، فمثلاً صوت الراء يتصف بالتكرار،  
 والنون بصفة الأنفية والفتحة، وتعدُّ هاتين الصفتين، صفتي قوة للصوتين، أما الصاد والزاي  
 والسين فيجمعهما ملمح الصغير، أما الشين فيوصف بالتفشي والاستطالة وهذه الصفات  
 كلها تجعل الأصوات التالية للام ذات قوة مؤثرة فتحيل اللام إليها.  
ثانياً : لام التعريف ساكنة أبداً، ويعني سكونها أنها في نهاية مقطع مغلق، في حين أن  
 الأصوات التالية لها تقع في بداية مقطع قصير لذا كانت هي الأقوى بحكم موقعها للمقطعي  
 فآثرت في اللام فجعلتها مثلها والتاء كذلك بحكم موقعها للمقطعي، وليست كما قال مكّي  
 بن أبي طالب، أنها أضعف من اللام.

والآية ذلك يكون على النحو الآتي :

الشمس	بالإبدال	أششمس	بالإدغام	الشَّمْس	(مماثلة رجعية)
الصبر	بالإبدال	أصصبر	بالإدغام	الصَّبْر	(مماثلة رجعية)
السماء	بالإبدال	أسسماء	بالإدغام	السَّمَاء	(مماثلة رجعية)

وهكذا دواليك.

أما مقطعيًا فعلى النحو الآتي :

الشمس ← الشَّمْس :  
 /ءَ لَ اشْ مَ اسْ / ← /ءَ شْ اشْ مَ اسْ /  
 الصبر ← الصَّبْر :  
 /ءَ لَ اصْ بَ ارْ / ← /ءَ صْ اصْ بَ ارْ /  
 السماء ← السَّمَاء :  
 /ءَ لَ اسْ امْ اءْ / ← /ءَ سْ اسْ امْ اءْ /

<sup>(١)</sup> الكشف: ١٤١/١.



## الفصل الثالث

### التخفيف بطرائق التخلص من التقاء الساكنين

محتوياته :

المبحث الأول : أحكام عامة عن الساكن في العريّة.

المبحث الثاني : طرائق التخلص من التقاء الساكنين.

## الفصل الثالث

### المبحث الأول

#### أحكام عامة عن الساكن في العربية

##### أولاً : مفهوم الساكن عند القدماء والمحدثين

السكون لغةً ضد الحركة، يقال: سكن الشيء، إذا ذهبَ حركته، فهو ساكن، وكل ما هدأ فقد سكن كالريح والحرُّ والبرد والغضب، ويقال للرجل إذا سكتَ عن الكلام: سكن<sup>(١)</sup>. لذا يقال للحرف إذا ظهر غير متحرك: إنه ساكن، ويقابله الحرف المتحرك الذي يظهر متحركاً، كما تقول أسكنتُ الحرفَ إسكاناً وسكنته تسكيناً إذا ذهبت حركته<sup>(٢)</sup>.

أما اصطلاحاً فيُطلق على معنيين اثنين: الأول منهما يختص بالحروف التي يؤلف منها الكلام، والثاني: يختص بالأجسام<sup>(٣)</sup>، والذي يهمنا هنا السكون من الوجهة الاصطلاحية بوصفه حالة من الحالات التي تصيب الحروف العربية.

يُعرفُ ابنُ جنى الحرفَ الساكنَ بأنه «ما أمكن تحميله الحركات الثلاث، نحو كاف (بَكَرَ)، وميم (عَمَرُو)، الأتراك تقول: بَكَرَ، وَعَمَرُو، وَبَكَرَ، وَعَمَرُو. فلما جاز أن تحمّله الحركات الثلاث علمت أنه كان قبلها ساكناً. والمتحرك هو الذي لا يمكن تحميله أكثر من حركتين لأن الحركة التي هي فيه قد استغنيَ بكونها فيه عن احتلالها له، وذلك نحو ميم (عَمَرَ)، يمكن أن تحملها الكسرة والضمة، فتقول: عُمِرَ و عُمِرَ. ولا يمكنك أن تجتلب لها فتحة، لأنها قد كانت في أول اعتبارك إياها مفتوحة»<sup>(٤)</sup> وعلى هذا الأساس كان الساكن عند علماء السلف «هو الحرف غير المُشكّل بالحركة، أي أنه لا توجد عليه إحدى الحركات الثلاث التي ذكروها وهي (الضمة، والكسرة، والفتحة)، ويتضح هذا من

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (سَكَنَ) ( / ).

(٢) ينظر المصدر نفسه.

(٣) كشف اصطلاحات الفنون: ٤٩/٤، وينظر التقاء الساكنين في العربية دراسة وصفية وتحليلية، بحث لما يُنشر

للدكتور: عبدالله صالح بالبحر من: ٤.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٢٧/١.



خلال الأمثلة التي ذكروها، بغض النظر عن خلافهم في موقع الحركة من الحرف: أمي معه  
أم قبله أم بعده»<sup>(١)</sup>.

وعلى وفق الرأي الراجح عند اللغويين وهو مجيء الحركة بعد الحرف يمكننا أن  
نقول إن الحرف الساكن هو: الحرف غيرُ للتلو بالحركة، نحو كاف (بَكْر)، ونون  
(هِنْد)<sup>(٢)</sup>.

قسم ابن جني الساكن على قسمين «ساكن يمكن تحريكه، وساكن لا يمكن تحريكه  
الأول منهما جميع الحروف إلا الألف الساكنة المدة، والثاني هو هذه الألف، نحو ألف  
كتاب وحساب، وباع وقام»<sup>(٣)</sup> وطبقاً لما ذكر نخرج بالآتي:

أ- ميز نصُّ ابن جني الحروف الصالح من الحروف غير الصالح (حروف العلة)  
فالأولى تُصيّبها الحركة إذا أُشكِلتُ بها، ويصيّبها السكون إذا لم تُشكَّلْ بها. في حين أن  
النوع الثاني وهي ساكنة أبداً كالألف التي لا تأتي إلا مَدَّة، والواو والياء اللتين إن جاءتا  
مدتين فهما ساكتان، أما إن جاءتا حرفي لين فهما تتحملان الحركة في نحو (عَيْن، ويَوْم).  
ب- الألف المُبدلة عن أصل كألفي (قام، وباع) اللتين أصلهما (قَوْم، وَيَع) تُعاملُ  
معاملة الألف الأصلية في عدم تحملها الحركة، لأنها في هذا الموضع أُبدلت ألفاً مَدِيَّة لا تقبل  
الحركة البتة.

إذا كان هذا الوصف للساكن في رأي علماء اللغة القدامى، فما وصفه عند علماء  
اللغة المحدثين؟ أيتطابق مع ما ذكره، القدامى أم يختلف وإن وجد اختلاف، فما هو وجهه؟  
المحدثون يطلقون على المواد المكوّنة للكلام تسمية (الأصوات)، في حين سَمَّاهَا علماء اللغة  
القدامى حروفاً وحركات وأطلقوا اسم الحروف على الحروف الصالح وحروف العلة،  
والحركات على الفتحة والضمة والكسرة. وقد قسَّم المحدثون أصوات العربية على قسمين:-  
١- أصوات صامتة، أو أصوات ساكنة : Consonant . ويعرّفون الصوت الصامت بأنه  
«الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في أثناء النطق به اعتراض أو عائق في  
مجرى الهواء، سواء أكان الاعتراض كاملاً، كما في نطق صوت مثل الدال ، أو

(١) النقاء الساكنين في العربية، دراسة وصفية وتحليلية ص: ٥.

(٢) ينظر: كشف اصطلاحات الفنون: ٤٩/٤.

(٣) الخصائص: ٢٣٩/٢.

كان الاعتراضُ اعتراضاً جزئياً من شأنه أن يسمحَ بمرور الهواء ولكن بصورة ينتج عنها احتكاك مسموع»<sup>(١)</sup>

٢- أصوات صائتة وتنقسم على قسمين :

- صوائت قصيرة: وهي الفتحة، والضمّة، والكسرة.

- صوائت طويلة: وهي الألف والياء والواو اللديات، وهي التي أطلقَ عليها

القدماء مصطلح (حروف العلة).

ويعرف علماء الأصوات المحدثون الحركة بأنها «صوتٌ يتميز بأنه الصوت المحصور الذي يحدث في أثناء النطق به أن يمرَّ الهواءُ حراً طليقاً خلال الحلق والفم، دون أن يقفَ من طريقه أيُّ عائق أو حائل ودون أن يضيق مجرى الهواء وضيقاً من شأنه أن يُحدثَ احتكاكاً مسموعاً»<sup>(٢)</sup>.

من خلال ما تقدم نرى أن نظرة القدماء إلى الحرف الساكن تختلف اختلافاً كبيراً عما نظر إليه المحدثون في حين أن القدماء جدوا على التوسع في كلامهم الساكن حتى على الحروف الثلاثة ( الألف والواو والياء )، وهذه الحروف لا يصح أن تكون ساكنة بحال من الأحوال<sup>(٣)</sup>. ومن خلال هذا الإشكال يتبادر إلى الذهن سؤال وهو: أ أخطأ علماء العربية القدماء جميعاً حين أطلقوا (الساكن) على حروف المد أم كانوا يُعنون به شيئاً آخر؟.

- في نقد يري- يمكننا تخريج المسألة على منحى آخر وهو أنهم أطلقوا مصطلح ساكن على حروف المد من خلال إشباع الحركة، إذ إن إشباع الحركة لا يغير في نوعية المقطع الصوتي بل يغير في بنيته للمقطعية لذا نجد أن وصف حروف المد بأنها سواكن يعود إلى إشباع الحركة للناسبة لكل حرف منها لذا يلبو لي أنهم كانوا يقصدون الإشارة إلى أنها صوائت طويلة من خلال الحركات المجانسة لها. وقد أدرك ابن جني هذه الخصيصة حين قال:- «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمّة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو»<sup>(٤)</sup> وهذا دفع بعض علماء الأصوات إلى

<sup>(١)</sup> علم اللغة العام (الأصوات) ص: ٧٤.

<sup>(٢)</sup> للصير نفسه.

<sup>(٣)</sup> ينظر: للصير نفسه.

<sup>(٤)</sup> سر صناعة الإعراب: ١٧/١.



القول بأن حروف اللد الثلاثة هي حركات عند ابن جني، وإن لم يقل ذلك صراحةً، وإنما يُستنبط من خلال سياق قوله للذكور سلفاً.<sup>(١)</sup>

واقترب الشريف الجرجاني من المحدثين بتجريد الصوائت من حكم الحركة والسكون بقوله: «السكون هو عدم الحركة، عما من شأنه أن يتحرك. فعلم الحركة عما ليس من شأنه الحركة، لا يكون سكوناً، والموصوف بهذا لا يكون متحركاً ولا ساكناً.»<sup>(٢)</sup> إذا كان الأمر كذلك فيم نصف الألف والواو والياء؟ إذا هي ليست ساكنة ولا متحركة بل نصفها بأنها حركات طوال كما وصفها اغلب علماء اللغة المحدثون.

## ثانياً : مكان الساكن في الكلام العربي

- عدم البدء بساكن :-

أقصد بالساكن ما عُرف عند النحويين القدامى، وهو الحرف غير المُشكّل بالحركة نحو (كُتِبَ)، فالكاف هنا جاءت ساكنة، ولو حاولنا تقسيمها مقطعيّاً لوجدنا أنها تتكون من للمقاطع الآتية: ك | ات - ب / ← (ص / ص ح ص)، فالمقطع الأول يتكون من صامتٍ حسب، وهذا للمقطع لا وجود له في العربية مستقلاً وحده. لذا يُؤتى بهمزة الوصل، للتوصل إلى النطق بالساكن ولتصحیح التعذر المقطعي فنقول عندئذ: (اكتُب) لتكون مقاطع الكلمة كالآتي: اء - ك | ات - ب / ← (ص ح ص / ص ح ص) وذلك يجعل همزة الوصل صوتاً صامتاً، وتسقط هذه همزة التي جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن عند درج الكلام فنقول: (فاكتب) وتكون مقاطع الكلمة / ف - ك | ات - ب / ← (ص ح ص / ص ح ص) وهذان المقطعان شائعا الاستعمال في العربية وصلّاً ووقفاً.

إن الابتداء بالساكن في العربية متعذر كما يرى جمهور النحويين، وذهب قسم منهم إلى أنه متعسر وليس متعذر<sup>(٣)</sup>، أما في اللغات الأخرى غير العربية فيمكن البدء بالساكن، كما في الفارسية نحو (شتاب، سَظام)<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات) ص: ١٤٨.

(٢) التعريفات ص: ١٥٩، وينظر: التقاء الساكنين، دراسة وصفية وتحليلية ص: ٨.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢/ ٢١١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

- عدم الوقف إلا على ساكن :

الوقف في العربية لا يكون إلا على ساكن، بمعنى آخر أن للمقاطع الصوتية التي يوقف عليها مغلقة (أي تكون منتهية بصامت).

وقد تكون للمقاطع التي يوقف عليها مفتوحة بصائت طويلة في آخرها نحو (جرى، رأيتُ أحدا) وهذا النوع من الوقف هو وقف على ساكن عند جمهور القدامى، في حين يرى علماء الأصوات المحدثون أن حروف المد واللين ليست سواكن، بل هي حركات طويلة - كما ذكرتُ ذلك سابقاً -.

أما الوقف على الصائت القصير (الفتحة، والضمة، والكسرة) فلا يجوز في العربية، بل يجب حذف الحركة من الآخر ليكون الوقف على الجملة.

- عدم التقاء الساكنين :

الأصل في بناء الكلمة العربية ألا يلتقي ساكنان، سواء أكان الساكنان في كلمة أم في كلمتين. ويتبادر إلى الذهن سؤال: لماذا لا يلتقي ساكنان في العربية؟

يعلل النحويون القدامى ذلك بقولهم: «اعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن، وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالوقوف عليه، وما بعده كالمبلوء به. ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما»<sup>(١)</sup>.

ويتجلى الثقل في التقاء الساكنين من خلال التابع الثقيل للساكنين إذ لا يُستطاع النطق بهما إلا من خلال الوقوف لَحِيْظَةً على الساكن الأول لأخذ شيء من النفس قبل النطق بالساكن الثاني وذلك فيه من الثقل النطقي الذي لم تعهده أجهزة نطقنا لأن العربية لا يبدأ فيها بساكن - كما ذُكر سابقاً -<sup>(٢)</sup>.

وإذا حاولنا تقطيع العبارة الآتية: (حاكِمُ الْمُجْرِمِ) فتكون للمقاطع على النحو

الآتي: / ح - / ك - / م - / ج - / ر - / م - /

ص ح ح + ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص

نلاحظ أن للمقطع الثاني (ص ح ص ص) من المقاطع القليلة الاستخدام في بنية الكلمة العربية، وهو مختص بالوقف، ولا يأتي في الرّوصل إلا في حالة خاصة لذا يجب التخلص من هذا الثقل للمقطعي بالفصل بين الصائتين بصائت قصير يأتي بينهما وهذا

<sup>(١)</sup> شرح للفصل: ١٢٠/٩.

<sup>(٢)</sup> ينظر: ص: ١٥٨ من الرسالة.



الصائت هو ما سماه اللغويون (حركة التخلص من التقاء الساكنين) وحينها يكون شكل المقطع كالأتي (ص ح ص ح ص) وهذا الشكل للمقطعي لا وجود له في بنية الكلمة، لذا وجب تقسيم هذا للمقطع على مقطعين ويكون التغيير الحاصل قد جرى على النحو الآتي:

ص ح ص ص + صائت بين الصامتين المتواليين ← ص ح ص ح ص ← (ص ح / ص ح ص) أي (م-لَمْ) فهذان مقطعان صوتيان نشأ من المقطع (مَلَمْ) بعد إدخال الصائت القصير بين الصامتين.<sup>(١)</sup>

على هذا الأساس يكون التقاء الساكنين من الحالات التي لا يميزها النظام الصوتي في العربي، لذا يلزم التخلص من التقائهما، ولكن على الرغم من نفور العربية من التقائهما وردت مواضع التقى فيها ساكنان وهي مواضع وصفها اللغويون بالجواز، وسأورد هذه المواضع، مكثفياً بذكرها، لأن موضوع دراسة كيفية التخلص من التقاء الساكنين أما ما جاء فيه التقاء ساكنين فلم يدخله علاج، وهذه المواضع هي على النحو الآتي:

١- في حالة الوقف على آخر الكلمة، يجوز أن يلتقي ساكنان، قال السيوطي: «ويلتقيان في الوقف مطلقاً سواء أكان الأول علة أم لا نحو يعلمون، وصَرْن»<sup>(٢)</sup> وقد سوَّغ النحويون التقاءهما في حالة الوقف، لأن الوقف «كالمسد مسد الحركة، كقولك قام زيد، وهذا بَكَر. وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يُمكن جَرَس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له»<sup>(٣)</sup>.

٢- في حالة الوصل الذي يشترط لجوازه أن يكون الأول من الساكنين حرف مد ولين وأن يكون الثاني مدغماً في متحرك بعده وذلك نحو (قاصَّة، وشأبة، وكافة) ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>، وعلة النحويين في هذا الجواز أنه «... كلما رسخ الحرف في المد كان حيث لم يحفظاً بتمامه، وتمادى الصوت به، وذلك الألف، ثم الياء، ثم الواو»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: التقاء الساكنين في العربية، دراسة وصفية وتحليلية، ص: ١٧.

(٢) مع المراجع: ١٩٩/٢.

(٣) شرح للفصل: ١٢٠/٩-١٢١.

(٤) ينظر للمصدر نفسه.

(٥) الخصائص: ١٢٨/٣.

## المبحث الثاني

### طرائق التخلص من التقاء الساكنين

إذا أدى تأليف الكلام إلى التقاء ساكنين في موضع ليس من المواضع الجائز فيها التقاؤهما، وجب أن يُلحَأ إلى طريقة يتم بها التخلص من التقائهما، لأن البنية للمقطعية للكلام العربي تأتي هذا وترفضه.

والطرائق المتبعة للتخلص من التقاء الساكنين تكون على النحو الآتي :-

### أولاً: الحذف

إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين حُذِفَ الأولُ منهما إذا كان من حروف المد واللين الثلاثة، أو من الضمائر المدية (ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة) وقد يحذف غيرها وسيتم الحديث عنه لاحقاً -إن شاء الله-

والحذف بوصفه طريقة من طرائق التخلص من التقاء الساكنين، يصيب أحد

الحروف الآتية:-

الألف والواو والياء:- تحذف الألف والواو والياء إذا التقت ساكنة مع ساكن بعدها، وذلك عندما تكون مسبوقة بحركة مجانسة، سواء جاءت مع الساكن الثاني في كلمة واحدة أم جاءت في كلمتين منفصلتين، وسواء كانت الألف والواو والياء ضمائر أم غير ضمائر:

أ- فمثال حذفها وهي ضمائر في آخر الكلمة، وبعدها ساكنة في أول كلمة أخرى في نحو: قولوا الحق، قولي الحق، قولوا الحق فيكون نطقها على النحو الآتي:

(قوللحق، قوللحق، قوللحق)، فحذف هذه الضمائر يكون في النطق، أما من حيث الرسم الإملائي فتبقى هذه الضمائر دالة على أصلها.

ب- ومثال حذفها وهي ضمائر، التقت ساكنة مع ساكن آخر في كلمة واحدة، قوله تعالى:- ﴿لتركنن طبقاً عن طبق﴾<sup>(١)</sup>.

فقد التقت واو الجماعة والنون الأولى المدغمة (لتركنون) -وهما ساكنان- بعد حذف نون الرفع كراهية توالي الأمثال، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة دليلاً على المحذوف.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> من الآية (١٩)، من الانشاق.

<sup>(٢)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٢١٢/٢.



٣- هذا للموضع خاص بالتقاء الساكنين عند بعض القراء، وذلك أن يكون أول الساكنين حرفاً صحيحاً، والثاني مدغماً في متحركٍ بعده، وذلك في درج الكلام لا عند الوقف<sup>(١)</sup> وذلك في نحو قوله تعالى: - ﴿إِنَّ اللَّهَ نَعَمًا بِكُمْ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

هذه هي المواضع التي يجوز فيها التقاء الساكنين بالشروط التي ذكرها النحويون وإذا اختل شرط منها فلا التقاء للساكنين فيها.

فإذا كانت هذه المواضع مما يجوز فيها التقاء ساكنين - والمعروف أن الساكن عند السلف هو عدم الحركة - فكيف إذن يُتَقَلُّ من عدم الحركة إلى عدم الحركة؟

يبدو أن ابن يعيش قد استدرك هذه المسألة بقوله: - «اعلم أن من العرب من يكره اجتماع الساكنين على كل حال وإن كان على الشرط الذي يجوز فيه الجمع بين ساكنين من نحو دابة وشابة فيحرك الألف لالتقاء الساكنين فتقلب همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة، والهمزة حرف جَلَدٌ يقبل الحركة.»<sup>(٣)</sup>  
والحرف الجَلَدُ هو: القوي والشديد<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك، مجلد (١٥)،

العدد الأول: ١٩٩٧م، ص: ١٧٤.

(٢) من الآية: ٥٨ من النساء. وهي قراءة أبي عمرو، وعاصم، ونافع في غير قراءة ورثن، ينظر: السبعة في القراءات

ص: ١٩٠، وإتحاف فضلاء البشر: ١/٥١٤.

(٣) شرح للفصل: ١٢٩/٩ - ١٣٠.

(٤) ينظر: اللسان: مادة (جَلَدَ) (١٢٥/٣).

أما ألف الاثنين فلا تحذف هنا نحو (تبتعان) خوف الالتباس عند تنية الفعل في حالة إسناده إلى ضمير المفرد لو قلنا: (تبتعن)، فأبقوا على الألف ساكنة مع الساكن للدغم الذي بعدها، وهذا موضع من مواضع جواز التقاء الساكنين.

ج- ومثال حذفها وهي غير ضمائر، واقعة في نهاية الكلمة الأولى، والساكن الثاني في بدء الكلمة الثانية قولك: سرى الرجل، يجري السيل، فيكون حذفها نطقاً لا رسماً. وقد سُمع عن العرب عدم حذف الساكن الأول في اللفظ إذا كان ألفاً كما في قول بعض العرب: (التقت حلقتا البطان) بإثبات الألف رسماً ونطقاً.

د- أما حذفها وهي غير ضمائر، والتقت ساكنة مع ساكن بعدها في كلمة واحدة فقد جاءت صور كثيرة تحدث عنها كتب النحو والصرف وذلك في باب الإعلال<sup>(١)</sup> وهذه أبرز الصور:-

١- الفعل المضارع الأحوف إذا سُكن آخره للحزم تقول فيه (لم يَقمْ، لم يَبعْ) والأصل: لم يقومْ، لم يبيعْ، فالتقى الساكنان الواو والياء مع الساكن الذي بعدها الذي سُكن للحزم، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، وكذلك الأحوف للمعتل الألف نحو (يخاف) يُقال فيه: (لم يَخَفْ)، وأصله (لم يخاف).

٢- فعل الأمر من الأحوف نحو: (قُمْ، بَعْ)، أصله (اقُومْ، ابيعْ)<sup>(٢)</sup> نُقِلَتْ حركة العين إلى ما قبلها فأصبح الفعلان (اقُومْ- ابيعْ) فحذفت همزة الوصل بعد تحريك فاء الكلمة بنقل الحركة إليها من عينها، إذ إن همزة الوصل يوتى بها توصلًا للنطق الساكن في بداية الكلمة، فأصبح الفعلان (قُومْ، وبيعْ) فالتقت الواو والياء مع لام الفعل التي سكنت لبناء فعل الأمر، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فأصبح الفعلان (قُومْ، وبيعْ) أما الأحوف (خاف) فأصل الأمر منه (اخَوْفْ) نقلت فتحة الواو إلى ما قبلها (اخَوْفْ) فحذفت همزة الوصل بعد تحريك فاء الكلمة بالحركة للنقولة إليها، وأبدلت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بنقل الحركة إليها (خَافْ) فالتقت الألف الساكنة مع لام الكلمة الساكنة فحذفت الألف لالتقاء الساكنين (خَفْ)<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر: الكتاب: ٢/٢٧٧، ٣٦٣.

<sup>(٢)</sup> ينظر: موضوع النقل الإعلالي من الرسالة ص: ١٣٦.

<sup>(٣)</sup> ينظر: شرح للفصل: ٦٨/١٠.



٣- الأفعال للماضية الجوف إذا أسندت إلى تاء الفاعل ونو الفاعلين حذف منها عين الفعل سواء أكان واو أم كان ياءً في نحو: قُمْتُ، وقُمْتَ، وقُمْنَا، وبِغْتِ، وبِغْتَ، وبِغْنَا، يُسَكِّنُ آخر الفعل فيلتقي ساكنان: الساكن الأول وهو الواو أو الياء والثاني لام الفعل، فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين أي أن الواو، والياء<sup>(١)</sup> في الأفعال المذكورة سلفاً، تحركا وانفتح ما قبلهما فأبدلا ألفاً، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين.

٤- الأفعال للماضية الناقصة، إذا أسندت إلى تاء التانيث، وإلى واو الجماعة تحذف منها لام الفعل تخلصاً من التقاء الساكنين وذلك في نحو: دَعَتِ، وبَكَتِ، ودَعَوْا، وبَكَوْا إذ الأصل فيها: دعأت، وبكأت، ودعؤوا، وبكيؤا، ففي دعأت، وبكأت التقت الألف الساكنة مع تاء التانيث الساكنة فحذف الألف تخلصاً من التقاء الساكنين. والحالة نفسها في دَعَوْو وبَكِيؤوا (مسندين إلى واو الجماعة) فالواو والياء متحركتان وما قبلهما مفتوح فأبدلا ألفاً، ثم حذفت الألف بسبب التقاء الساكنين.

٥- صوغ اسم للفعول من الأحرف الواوي واليائي وذلك في نحو: (مَقُول، ومِيع) وأصلهما: مَقُول، ومِيعُوع. استقلت الضمة على الواو في الأول، وعلى الياء في الثاني، فنقلت إلى فاء الكلمة فأصبحا: مَقُولُ، ومِيعُوعُ فالتقت واوان ساكنان في الأول وياء وواو في الثاني فلمزم حذف إحدى الواوين في الأول، وحذف أحد الساكنين في الثاني فصارا: مَقُول، ومِيع.

٦- مصدر (أفعل) الأحرف نحو (إقامة) الذي أصله (إقام) على وزن (إفعال) نُقِلَتْ فتحة الواو إلى القاف، وأبدلت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بنقل الحركة إليها، فأصبح (إقام) فالتقى ألفان ساكنان، وهذا لا يكون في العربية فحذفت ألف للمصدر لأنها زائدة وصار للمصدر (إقام) ثم عوض المحذوف بتاء التانيث فأصبح للمصدر (إقامة)<sup>(٢)</sup>. هذه أبرز المواضع التي جاء فيها حذف الألف والواو والياء، وإذا حاولنا تطبيق

معطيات علم الأصوات كما هو عند دارسيه المحدثين على هذه المواضع انتهينا إلى الآتي:-

أ- الألف والواو والياء التي أسماها القدامى بحروف المد واللين للمسبوق بحركة مجانسة هي حركات طويلة، وليست مسبوقه بحركة مجانسة لأنها هي بحد ذاتها صوائت طويلة ولا وجود لصوائت قصيرة قبلها.<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦٨/١٠.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ٢٩٣/٢-٢٩٤.

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية ص: ٣٩.

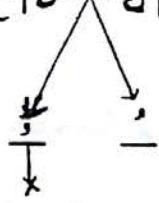
١- الألف والواو والياء التي جاءت ضمائر، والتي تُعَدُّ أسماء من حيث قيمتها النحوية التركيبية هي صوائط طويلة من حيث قيمتها الصوتية، لذا سَمَّاهما دارسو الأصوات المحدثون (بالضمائر الحركية)<sup>(١)</sup>.

ب- التغير الذي أسماه النحويون حذفاً للألف والواو والياء - ضمائر وغير ضمائر في نحو: (قولوا الحق، وقولوا الحق، وقولي الحق) و (لم يَقَمْ، ولم يَبْع، ولم يَخَف) ونحو ذلك مما حذف فيه الألف والواو والياء لفظاً ورسمًا، أو لفظاً فقط، هذا التغير لا يُعَدُّ المحدثون حذفاً وإنما يعدونه تقصيراً للصائت الطويل سواءً أكان حرفاً مبنياً أم ضميراً من الضمائر الحركية، وبعد تقصيره أصبح صائتاً قصيراً، لذا كان الصائت القصير الذي ينطق به جزء الصائت الطويل وليس صائتاً دالاً على المحذوف لأن لا محذوف في هذا للوضع.

ج- يُلْحَأ إلى تقصير الحركات الطويلة (الألف والواو والياء) ضمائر وغير ضمائر ليس لالتقاء الساكنين كما قال النحويون القدماء، وذلك لاختلاف مفهوم الساكن عند القدماء والمحدثين، وإنما للمحافظة على اتساق النسيج اللقطعي الذي وقع في مواضع لا يجوز أن تقع منها فعلى سبيل المثال نأخذ أنموذجاً نحو:

(قولوا الحق) ففي نطقنا إياها نجد أننا لا ننطق بالواو المديدة بل بتقصيرها هكذا: (قُولُالحَق) التي أصلها: (قولولُحَق) وسيكون علاجها مقطعيًا على النحو الآتي:

ق / ل / ح - ق / ق - / ص ح ح ص + ص ح ص + ص ح  
المقطع الثاني عبارة عن مقطع مد يد، وهذا المقطع - كما ذكرنا من قبل - يختص بالوقف، ولا يأتي وصلًا إلا في حالة (دأبة و شأبة) لذا جاء هذا المقطع (ص ح ح ص) في غير موضعه فوجب تصحيح هذا الثقل اللقطعي، والمحافظة على اتساق المقاطع التي يُبنى منها الكلام، فتم تقصير الحركة الطويلة بحذف نصفها فأصبح المقطع (ص ح ص):

ق / ل / ح - ق / ق - / ص ح ح ص + ص ح / ل - ل / ق - ق / ق - /  


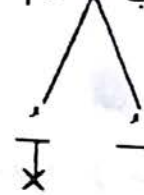
٢- في نحو توكيد الفعل للسند إلى واو الجماعة أو ياء للمخاطبة بالنون الثقيلة يكون ما حدث الآتي. الفعل (تَرَكِينٌ) أصله (تركبون ن) فحذفت نون رفع الفعل كراهية توالي

<sup>(١)</sup> ينظر: للنهج الصوتي للبنية العربية ص: ٨٨.



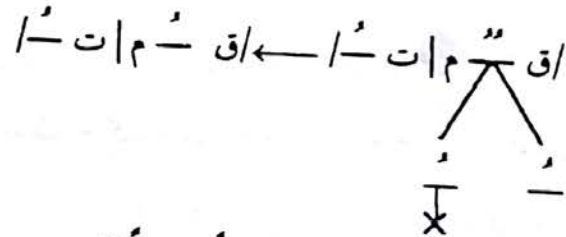
الأمثال أي أنها أسقطت مقطع النون كله /نـ/ فأصبح الفعل (تركبون) وتوزيعه للمقطعي كالآتي:

اتـ ر | كـ | بـ | ن | نـ | /ـ/ ص ح ص + ص ح ح ص + ص ح ح ص ح  
ولو تأملنا للمقطع الثالث لوحدنا أنه من للمقاطع المختصة بالوقف (ص ح ح ص) - كما مر ذكر ذلك سلفاً - فحصل تقصير له بحذف أحد نصفيه هكذا:-  
اتـ ر | كـ | بـ | ن | نـ | /ـ/ ص ح ص + ص ح ح ص ح



٣- في حالة إسناد الأفعال الجوف إلى ضمائر الرفع نحو تاء للتكلم، ونون الفاعلين، يَشْكُلُ مقطع صوتي مرفوض في العربية يأتي في حالة الوقف حسب (ص ح ح ص) ويكون ذلك على النحو الآتي:

مثلاً: عند إسناد الفعل قام إلى تاء الفاعل يقول: قُمْتُ الأَصْل فيه: قَوْمٌ، فعندما يسند إلى تاء الفاعل يصير: قُومْتُ / قـ | مـ | تـ | /ـ/ ص ح ح ص + ص ح فيتسم تقصير الحركة الظويلة في المقطع الأول فيتحول إلى:



ويمكن توجيه المسألة توجيهاً صوتياً آخر في موضع آخر، وهو أنه «إذا كان للمقطع الأخير قصيراً والذي قبله طويل مفتوح واتصل به ضمير رفع ..... فإذا كان الفعل من مقطعين.... حذفت قمة للمقطع الأول واحتلت الكسرة بدلها، إلا إذا كان المضارع بالواو فتحلت ضمة رعاية لواو المضارع وذلك نحو:

قال + تـ | قُلْتُ، خاف + تـ | خِفْتُ، باع + تـ | بَعْتُ»<sup>(١)</sup> ويكون ذلك مقطعيّاً على النحو الآتي:  
اقـ | لـ | تـ | /ـ/ ص ح ح ص + ص ح ح ص ح  
مديد يتحول إلى طويل مغلق

(١) اتصال الفعل بضمائر الرفع (دراسة صوتية صرفية) ص: ١٤.

ق / ت ل ا ت / ← ق - ل ا ت / (1)

١- (مجتبة)



من خلال ما تقدم ينبغي أن أسجل بعض الملاحظات الآتية:-

١- اختلاف مفهوم الساكن عند القدماء والمحدثين ولّد صوراً متباينة في الصيغ التي زعم القدامى أن فيها التقاء الساكنين، في حين أن المحدثين نفّوا وجود هذا الالتقاء. وسبب الاختلاف أن القدامى لم ينظروا إلى البنى اللفظية نظرةً مقطعيةً ناهيك عن أن لهم نظرتهم الخاصة للساكن، لكنّ المحدثين نظروا إلى البنى اللفظية نظرةً مقطعيةً خالصةً فاستوجب الأمر منهم نفي التقاء الساكنين فيها.

٢- عند التقاء الساكنين ينشأ ثقل في الكلمة يلزم التخلص منه بإسقاط أحدهما، هذه النظرة جاءت على وفق فكرة القدامى، أما أغلب المحدثين فبنشأ عندهم ثقل مقطعي لأنه لا يلتقي عندهم صامتان متاليتان في كلمة أو في كلمتين ويبدو أن سبب الاختلاف هو وضع الحركة في الكلمة، فالقدامى لم ينظروا إلى الحركة على أنها مستقلة بل إنها تابعة للحرف في كل الأحوال، في حين أن المحدثين جعلوا للحركة وجوداً له استقلالاً، ووضعوا الخاص في الكلمة.

النون :- النون من الحروف الصحيحة عند علماء العربية، لذا كان الأصل فيها عند التقائها مع ساكن آخر بعدها أن تحرك تخلصاً من التقاء الساكنين، ولكن جاءت شواهد كثيرة حذفت فيها النون الساكنة تخفيفاً عند التقاء الساكنين، وهي أولهما بدلاً من تحريكها كما هو في الأصل.

وتحذف النون الساكنة لالتقاء الساكنين في الحالات الآتية: (١)

أ- حذف نون (من) الجارة عند مجيء لام التعريف الساكنة بعدها نحو قول الشاعر: (٢)

كأنهما الآن لن يتغيّرا وقد مرّ للدارين من بعدنا عصرٌ

وقول الآخر: (٣)

أبلغ أبا دختوس مألوكه غير الذي قد يُقال في الكذب

والأصل: إطرّد في الاستخدام تحريك نون (من) بالفتح إذا وليتها لام التعريف (٤)

أي (من الآن)، (من الكذب) أما إذا وليتها غير لام التعريف فتحرّك بالكسر نحو: (من

(١) ينظر: التقاء الساكنين في العربية دراسة وصفية وتحليلية ص: ٤٩.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي: ورد في شرح أشعار الهذليين: ٩٥٦/٢، وينظر: النصف: ٢٢٩/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٣٩/٢.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الخصائص: ٣١٢/١، وسر صناعة الإعراب: ٥٣٩/٢، والأمال الشعرية: ٣٨٦، ٩٧/١.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٣٩/٢.

أَبْلَسُ<sup>(١)</sup>، ويمكن عدّ هذا الأمر إدغاماً، وإن لم يشر إلى ذلك القدامى لكن القوانين الصوتية تسوّغه وذلك بأن يكون عكس الإدغام الشمسي.

وقد شرط النحويون الذين حوّزوا هذا الحذف في الاستخدام أن تكون لام التعريف الساكنة التي تأتي بعد النون الساكنة غير مدغمة فيما بعدها، أي ألا تكون (اللام الشمسية) كما يسميها بعض النحويين فلا يقال في (مِنَ الظالم): (مِ الظالم)<sup>(٢)</sup>.

ب- حذف نون الفعل (يكون) عند حزمه، وعلامة حزمه السكون، وبعد النون الساكنة للحزم لام التعريف الساكنة، كقول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

ويذكر ابن جني: أن حذف النون من (يكن) المجزومة عند التقائها ساكنة مع لام التعريف الساكنة، أقبح من حذف نون (من الجارة) «لأن (يَكُنْ) أصله (يكون) فقد حذفت منه الواو لالتقاء الساكنين، فإن حذفت من النون أيضاً لالتقاء الساكنين، أجمعت به لتوالي الحذفين ولا سيما من وجه واحد عليه»<sup>(٤)</sup>

ج- حذف نون (لكن) للخففة، كما في قول الشاعر<sup>(٥)</sup>

فَلَسْتُ بِآتِيَةٍ، وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ آسِقِي، إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

وحذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين<sup>(٦)</sup> عندما التقت مع السين الساكنة بعدها والأصل في ذلك تحريكها بالكسر (ولكنِ آسِقِي)، وقد عدّ سيوية هذا الحذف ضرورة شعرية، إذ قال :- «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء... وحذف ما لا يُحذف يشبهونه بما قد حُذِفَ واستُعِيلَ مخلوفاً»<sup>(٧)</sup>. ثم ذكر بعد ذلك أمثلة من بينها البيت الشعري السابق ذكره شاهداً لحذف ما لا يحذف ضرورة<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: مع المراجع: ١٩٩/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢٠٠/٢.

(٣) الشاهد لحُسَيْن بن عُرْقُطَةَ في سر صناعة الإعراب: ٥٤٠/٢، وخزانة الأدب: ٧٢/٤.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٥٤٠/٢.

(٥) شاهد للنحاشي الحارثي في ديوانه ص: ١١١، وينظر: الكتاب: ٩/١، وسر صناعة الإعراب: ٥٤١/٢.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٤١/٢.

(٧) الكتاب: ٨/١.

(٨) للمصدر السابق: ٩/١.



د- حذف نون التوكيد الخفيفة، وحذفها في الاختبار، سواءً كانت في الشعر أو في غيره<sup>(١)</sup> على نحو ما سُمِعَ عن العرب، كقولهم: أَضْرَبَ آتَنَ زَيْدٍ<sup>(٢)</sup>، والأصل (اضربن) فحذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة على آخر الفعل دالة على كونه الفعل مؤكداً بالنون الخفيفة المحذوفة، وجعلوا من ذلك قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

والأصل (لا تهينن).

هـ- حذف نون (لَدُنْ) في بعض ما سُمِعَ عن العرب، إذا وليتها لام التعريف الساكنة نحو قولهم: لَدُ الصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup>، والأصل فيه أن يقال: (لَدُنِ الصَّلَاةِ). وجعل أبو حيان حذف نون (لَدُنْ) لالتقاء الساكنين كثيراً في كلام العرب، والقليل فيه إبقاؤها وتحريكها بالكسر<sup>(٥)</sup>.

التنوين: - التنوين هو نون ساكنة من حيث قيمته الصوتية، والأصل فيه إذا أتى بعده ساكن أن يحرك بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين<sup>(٦)</sup> كقولك: خيراً أَفْعَلُ، التي نظقت (خبرن فَعْلَ). ولكن جاء عن العرب حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وهذا الحذف على ضربين: لازم وغير لازم<sup>(٧)</sup>.

الحذف اللازم: - يكون من العَلَمِ، أو الكُنْيَةِ، أو اللقب، إذا وُصِفَ يابن ويكون الوصف مضافاً إلى عَلمٍ أو كُنْيَةٍ أو لقب<sup>(٨)</sup>، أو مضافاً إلى (أم)<sup>(٩)</sup>. وقد سُوِّغَ لحذف النون في هذه الحال بالتقاء الساكنين مع كثرة الاستعمال<sup>(١٠)</sup> وحذف التنوين في هذه الحال لازم<sup>(١١)</sup>، لأن

(١) شرح المفصل: ٤٣/٩.

(٢) الكتاب: ١٤٧/٢.

(٣) البيت للأضبط بن قُزَيْع السعدي كما ورد في الأمالي الشجرية: ٣٨٥/١، وشرح المفصل: ٤٤/٩، وشرح

الشافعية: ٢٣٢/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٤٧/٢.

(٥) ينظر: ارتشاق الضرب: ٣٤٢/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣٥/٩.

(٧) ينظر: التقاء الساكنين في العربية ص: ٥١.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٤٧/٢.

(٩) ينظر: المصدر نفسه.

(١٠) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٢٥/٢.

(١١) الأمالي الشجرية: ٣٨١/١.

لم يأت من المسموع للطرد أن أثبت التنوين في الاسم إذا توافرت فيه الشروط المذكورة سلفاً.

الحذف غير اللازم :- جاءت شواهد كثيرة تكاد كثرها تجعلها قياساً<sup>(١)</sup>

من ذلك قول الشاعر:<sup>(٢)</sup>

فَالْفَيْتَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

والأصل: وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ

وقول الآخر:<sup>(٣)</sup>

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجَّ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْءِ الْأَصْلَعِ

والأصل: حَمِيدُ الَّذِي.

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: - «وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>

بعدم تنوين عزير<sup>(٥)</sup>

ومن ذلك قراءة أبي عمرو «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ»<sup>(٦)</sup> بحذف التنوين من (أحد) بأنه لا

ينون (أحد) إذا وصل القراءة، في حين روى عنه آخرون أنه كان يقف على (أحد)

بالسكون، وإذا وصل نوّن،<sup>(٧)</sup> وتروى لحذف التنوين على هذا النحو غير اللازم شواهد

كثيرة، حتى قيل: إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين - مطلقاً - لفظة<sup>(٨)</sup> وقد سوغ

النحويون حذف التنوين لأنه «ضارع حروف اللين، بما فيه من الغنة وغير ذلك... فكما

يُحَذِّفْنَ - أي حروف اللين - لالتقاء الساكنين في نحو: رمى القوم، وقاضى البلد، ويدعو

القوم، وكذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو مراد»<sup>(٩)</sup>.

أما التوجيه الصوتي الحديث لحذف النون والتنوين فهو إنما حذفاً من أجل

الاتساق المقطعي، والتخلص من وجود مقاطع صوتية في درج الكلام غير ممكن ورودها فيه.

<sup>(١)</sup> ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٣٣/٢ - ٥٣٦. وشرح المفصل: ٣٥/٩.

<sup>(٢)</sup> البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص: ١٢٣، وينظر: الكتاب: ٨٥/١، وخزانة الأدب: ١٣٧/١.

<sup>(٣)</sup> البيت لحُمَيْدِ الْأَمْجِيِّ كما ورد في سر صناعة الإعراب: ٥٣٥/٢، والأمالى الشحرية: ٣٨٢/١.

<sup>(٤)</sup> من الآية (٣٠) من التوبة.

<sup>(٥)</sup> وهي قراءة أبي عمرو برواية الزبيدي، ينظر: السبعة في القراءات ص: ٣١٣.

<sup>(٦)</sup> الآية: ٢١، من الإخلاص.

<sup>(٧)</sup> ينظر: السبعة في القراءات ص: ٧٠١.

<sup>(٨)</sup> ينظر ارتشاف الضرب: ٣٤٢/١.

<sup>(٩)</sup> سر صناعة الإعراب: ٥٣٦/٢.



لنأخذ مثلاً لحذف النون: مِ الكَذِبِ، الأصل: (مِنْ الكَذِبِ) وتكون مقطعيّاً على النحر  
الآتي: - / م - ن ل | ك - | ذ - ب / ← ص ح ص ص + ص ح + ص ح ص.  
للمقطع الأول لا يأتي إلا في حالة الوقف، لذا وجب التخلص منه بطريقتين:

الأولى: إدخال صائت قصير (وهو هنا الفتحه) بين الصامتين المتتالين وحيث لن يبقى للمقطع هكذا (ص ح ص ح ص) وإنما سيقسم على مقطعين اثنين:-

ص ح ص ص - صائت قصير بين الصامتين ← ص ح ص ح ص ← ص ح + ص ح ص  
فتكون شبه الجملة (مِنَ الكَذِبِ) مقاطعها:

ام - ان - ل - ك - اذ - ب / أي ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص

**الثانية:** إسقاط أحد الصامتين المتتالين في هذا المقطع (ص ح ص ص) ليتحول إلى (ص ح ص) والصامتان المتتاليتان هما (النون واللام) والصامت الذي حُذِفَ هو النون لتصبح شبه الجملة (م الكذب) ومقاطعها:-

ا م - ل | ك - | ذ - ب / أي ص ح ص + ص ح + ص ح ص.

- مثال حذف التنوين:- قولنا: هذا محمدُ بنُ سعيد، والأصل: محمدُ بنُ سعيد ومقاطع هذه الكلمة على النحو الآتي:

م / ح - م - م - ا - د - ب ن | ن - ا - س - ع - ا - د - ن / ←

$\text{ص ح} + \text{ص ح ص} + \text{ح ص} + \underline{\text{ص ص}} + \text{ص ح} + \text{ص ح} + \text{ص ح} + \text{ح ص}$

فالمقطع الرابع غير ممكن وجوده في حال الوصل، لذا وجب التخلص منه بإحدى الطريقتين المذكورتين سلفاً - الأولى إضافة صائت قصير بين الصامتتين المتاليتين، ثم تقسيمه على مقطعين

/ د — | ب — ن / أي يكون  $\text{ص ح} + \text{ص ح ص}$  والطريقة الثانية هي إسقاط أحد الصامتين المتاليتين وهو التنوين فيصبح المقطع / د — ب / أي ( $\text{ص ح ص}$ ) .

## ثانياً : التحريك

- ذكرتُ فيما سبق- أنَّ الساكنَ الأولَ حرفَ مدٍّ أولين وجَبَ حذفُهُ لأنَّ تحريكَه غير ممكن - كما في الألف - أو مستقل - كما في الواو والياء - وشرط حذف حرف للمد أو اللين ألا يوقع في لبسٍ، فإن كان غير ذلك وجَبَ حَيْثُ تَحْرِيكُ الساكن الثاني لأنَّ تحريكَ الأول متعذِّر في هذه الحال - كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقاً- إذن فالتحريك هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ولا يُعَدُّ عنه إلا للتعذر أو الاستقلال.

وإذا كان الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو التحريك، فأَيُّ الساكنين يُحرَّك؟ تعددت الأقوال في هذه المسألة. فقول: «الأصلُ تحريك الساكن للتأخر، لأنَّ الثقل يتهي عنده، كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره، فإن الحذف يكون في الحرف الأخير، لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنهي إلى الآخر، وكذلك الجمع بين الساكنين، ولذا لا يكون التغير في الأول إلا لوجه يرححه. وقيل: الأصل تحريك ما هو طرفُ الكلمة سواء كان أول الساكنين أو ثانيهما، لأن الأواخر مواضع التغير، ولذلك كان الإعراب في الآخر.»<sup>(١)</sup> ومن خلال تتبع مواضع التقاء الساكنين اتضح أن الغالب عند تحريك أحد الساكنين هو تحريك الساكن الأول، حتى أصبح قاعدة عند جمهور النحويين في طريقة التحريك ولا يحرك الثاني منهما إلا في مواضع محددة كأن يكون الساكنان في آخر الكلمة، أو يكون الساكنان ملتقيين مع إرادة الإدغام ، بل إن التغير الحاصل للتخلص من التقاء الساكنين عند الجمهور في الأصل هو الساكن الأول سواء أكان هذا الساكن حرفَ مدٍّ أم لين أم حرفاً صحيحاً، وسواء أكان التغير بالحذف أم بالتحريك، وقد عللوا ذلك بأن «الثاني من الساكنين هو الذي يمتنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحاً، والذي يُسْتَقَلُّ فيه ذلك إذا كان الأول حرفَ لين. وسبب الامتناع أو الاستقلال هو سكون الأول، فيزال ذلك المانع: إما بحذف الأول إذا استقلَّ عليه الحركة، وذلك إذا كان مداً. أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك.»<sup>(٢)</sup>

على هذا الأساس تنقسم طريقة التحريك على قسمين:

<sup>(١)</sup> الأشياء والنظائر في النحو: ٣٢١/٢.

<sup>(٢)</sup> شرح الشافية: ٢٢٧/٢.



## ١- تحريك الساكن الأول.

## ٢- تحريك الساكن الثاني.

تحريك الساكن الأول :- يكون تحريك الساكن الأول إذا كان الساكنان في كلمتين منفصلتين نحو: مِنَ الْبَيْتِ، عَفَتِ الدِّيارُ مَحَلَّها، قُمْ أو اجلسْ ونحو ذلك. أما إذا كان الساكنان في كلمة واحدة فيحرك الثاني على نحو ما سيوضح لاحقاً.

وتحريك الساكن الأول هو إدخال صائت قصير بين الصامتين اللذين التقيا معاً في نهاية مقطع واحدٍ مستقلٍّ وجوده وصلاً في الحال التي جاء فيها وهو للمقطع (ص ح ص)، ففي نحو (قُمْ اللَّيْل) كما هو في الأصل نجد أن الجملة مقطعيّاً تكون على النحو الآتي:

اق — م | ل | ل — ي | ل / ← ص ح ص + ص ح ص

فالمقطع الأول مختص بالوقف ولا يأتي وصلاً إلا في حالات خاصة وهذا للموضع ليس منها، لذا وجب التخلص منه بإدخال صائت قصير بين الصامتين المتتاليين، ثم يُقسم على مقطعين على النحو الآتي:

ص ح ص + صائت قصير بين الصامتين ← ص ح ص ح ص ← ص ح / ص ح ص  
فتصبح الجملة بعد إدخال هذا الصائت (قُمْ اللَّيْل) ومقاطعها كالآتي:

اق — م | ل | ل — ي | ل — / ← ص ح + ص ح ص + ص ح ص + ص ح

٢- تحريك الساكن الثاني :- يحرك الساكن الثاني إذا كان آخر كلمة في نحو: (أَيْنَ، كَيْفَ، حَيْثُ، مُنْذُ) ونحو ذلك<sup>(١)</sup>. ومن ذلك الساكنان المتتقيان في آخر الكلمة، وقد سَكَنَ الثاني للحزم أو الوقف نحو (لَمْ يَرُدْ - رُدْ) والأصل: (لَمْ يَرُدْ - رُدْ) فتحريك الثاني يبقى الإدغام، وهذه لغة تميم التي يُنْقَى فيها على الإدغام<sup>(٢)</sup> فيقولون: لَمْ يَرُدْ، رُدْ، أما أهل الحجاز فلا يدغمون لأنهم يحركون الساكن الأول، فيقولون: لَمْ يَرُدْ، أَرُدْ وعليه جاء قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسُكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾<sup>(٣)</sup> وجعلوا من تحريك الساكن الثاني في غم الإدغام قول الشاعر:<sup>(٤)</sup>

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

(١) ينظر: ارتشاق الضرب . ٣٤٢/١ .

(٢) ينظر: الكتاب: ١٥٩/٢ .

(٣) من الآية (١٤) من آل عمران.

(٤) الشاهد لرجلٍ من أزد السراة، ينظر: كتاب: ٢٥٨/٢، التكملة ص: ١٧٣.

والأصل فيه (لم يَلْنَهُ) فحذفوا كسرة اللام تخفيفاً: (لم يَلْنَهُ) فالتقى ساكنان في كلمة واحدة، ثانيهما آخر الكلمة حكماً لأنه لام الفعل، فحركوا الساكن الثاني طلباً للتخفيف (لم يَلْنَهُ).

ومن تحريك الساكن الثاني أن يلتقي ساكنان الأول منهما حرف مد، وسيؤدي حذفه إلى الوقوع في اللبس نحو (مسلمون-مسلمان) فحذف للـم السابق للنون قد يتعذر تحريكه كما هو الحال في الألف، وقد يستقل تحريكه كما هو الحال في الواو، والتقت الواو والألف للديتان مع النون التي عتوها في الأصل ساكنة في حال التثنية وجمع للمذكر السالم، لأنها مضارعة للتثنية في المفرد، والتثنية نون ساكنة في النطق، وعند التقاء هذين الساكنين حأوا إلى تحريك الساكن الثاني وهو النون<sup>(١)</sup> فحركوها بالفتح في الجمع، والكسر في التثنية نعمة ستذكر لاحقاً.

أما علة تحريك الساكن الثاني من حيث النسج للمقطعي كما يرى المحدثون فهي التخلص من الثقل للمقطعي الذي هو أساس بحث هذه الظاهرة، ففي نحو (لم يَرُدُّ) عند إسكان الدال الثانية للحزم يكون التوزيع للمقطعي للحملة على النحو الآتي:

الـ م | ي ـ | ر ـ دد / أي ص ح ص + ص ح + ص ح ص فـالمقطع الأخير محتص بالوقف، لذا وجب التخلص منه، وما دام للمقطع الأخير للوقف. لماذا لا يجوز الإبقاء عليه؟ وذلك لأن الأصل في الكلام الوصل، وإنما الوقف طارئ وعارض. فلو وقفنا على هذه الكلمة نقول (لم يَرُدُّ) بالتضعيف من غير تحريك ويجوز عندئذ وجود للمقطع (ص ح ص) عند الوقف لأنه محتص به، ويكون ذلك مثل وقوفنا على نحو (فضل) من حيث التوزيع للمقطعي الأخير في الكلمة الموقوف عليها ولكن عند تحريك (فضل) نقول (فضل...) فينقسم المقطع على مقطعين عن طريق؛ إضافة الصائت القصير بعد الصامت وبجاء التنوين بعد الصائت القصير أي: /ف ـ ض | ل ـ ن / ← ص ح ص + ص ح ص. وكذلك إذا أردنا وصل الكلام بعبارة (لم يَرُدُّ) نقول (مثلاً) (لم يَرُدُّ أمانته) فيكون التوزيع للمقطعي الجملة (لم يَرُدُّ) على النحو الآتي:

الـ م | ي ـ | ر ـ د | د ـ / ← ص ح ص + ص ح + ص ح ص + ص ح

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢/٢٢٥-٢٢٦.



أي أن المقطع الأخير (ص ح ص ص) ثم فصله على مقطعين (ص ح ص+ص ح) ومثل ذلك (كَيْفُ) التي مقطعتها (ص ح ص ص) فعند إضافة الصائت القصير بعد الصامت الثاني يُصبح (كَيْفُ): فينقسم المقطع على مقطعين:

ك — ي ف / ص ح ص ص.

على هذا الأساس يكون تحريك الساكن الثاني تخلصاً من التقاء الساكنين كما يقول النحويون، يعني عند المحدثين إضافة صائت قصير بعد الصامت الثاني إلى المقطع (ص ح ص ص) وتقسيم هذا المقطع بعد إضافة الصائت القصير على مقطعين.

أما تحريك الساكن الأول فهو إضافة صائت قصير بين الصامتين في المقطع وفصل المنقطع بعد إضافة الصائت إلى مقطعين.

### حركة التخلص من التقاء الساكنين:

أبحث في فصل الإعلال إلى أن الكسرة تُعدُّ أخف الحركات، وذكرت في حينها تعليلاً تشریحياً أثبت فيه هذا المقال. وما دمتُ بصدد الحديث عن الكسرة بوصفها حركة التخلص من التقاء الساكنين سأوضح ذلك بالموازنة مع الفتحة التي عدّها القدماء أخف الحركات. وسأذكر موضحاً بالأدلة ما ذهب إليه بعض الباحثين، زيادةً على الأساس التشریحي الذي ذكرته سابقاً.<sup>(١)</sup>

### تنحصر أقوال النحويين في أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين<sup>(٢)</sup> في ثلاثة آراء: الرأي الأول:

يقضي بأن الكسرة هي الأصل: وهذا الرأي عند جمهور النحويين<sup>(٣)</sup> ويجعلون لذلك أسباباً تنحصر في الآتي:-

١- الكسر هو سجية النفس إذا لم تُستكره على حركة أخرى<sup>(٤)</sup>، فإذا «خَلِيتَ نَفْسَكَ وسجيتها وجدت منها أنما لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيء بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا الكسرة، وإن حصل لها المقصود بالضمّة والفتحة أيضاً.»<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> ينظر صفحة: ٧٩ من الرسالة.

<sup>(٢)</sup> وردت هذه الآراء مجموعة في بحث التقاء الساكنين في العربية، دراسة وصفية وتحليلية، ص ٤١-٦٥.

<sup>(٣)</sup> ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٤٢/١.

<sup>(٤)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٢٣٥/٢.

<sup>(٥)</sup> ينظر: للمصدر نفسه.

٢- الجزم في الفعل، والجر في الاسم نظيران، أي أن السكون بوصفه علامة للجزم، والكسرة علامة للجر نظيران. فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له، أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص<sup>(١)</sup>.

٣- يُكسر أول الساكنين لأنه لا يقع إلا في آخر الكلمة حتى لا يلتبس بالحركة الإعرابية الحادثة عن عامل، لأن الكسر لا يكون إعراباً إلا مع تنوين بعده، أو ما يقوم مقامه كالإضافة ولام التعريف. فإذا لم يوجد بعد الكسر تنوين ولا يقوم مقامه، عُلِمَ أنه ليس بإعراب. أما الضم والفتح فقد يكونان حركتي إعراب بلا تنوين ولا ما يقوم مقامه، وذلك في الممنوع من الصرف نحو:

جاعني أحد، ورأيتُ أحد، ومررت بأحد.<sup>(٢)</sup>

٤- أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل، فأعطي حركة لا تكون له إعراباً، ولا بناءً هي الكسرة<sup>(٣)</sup>.

٥- الكسر أقل وروداً في الكلام من الضمة والفتحة، لأن الضمة والفتحة تكونان في الأسماء للنصرفة وغير للنصرفة، وفي الأفعال، أما الكسرة فلا تكون إلا في الأسماء للنصرفة «فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كثر موارده، لقوة قليل للوارد، وضعف كثير للوارد»<sup>(٤)</sup>.

٦- الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل، إذ من المعروف عند النحويين أن الضمة هي أثقل الحركات وتليها الكسرة، فهما مشتركتان في الثقل، وإن كانت الضمة أثقل. أما خفة الفتحة وثقل الضمة فهو ناشئ من تحرك الشفتين لها، وتليها الكسرة التي تقل عنها ثقلاً لتحرك الشفة السفلى لها فحسب، أما الفتحة فهي الحركة الخفيفة التي لا تحرك معها أي من الشفتين<sup>(٥)</sup>، لذا كان «الحمل على الوسط أولى»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الأمل الشريفة: ١٢٥/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣٢٣/٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ينظر: مع المراجع: ٢٠١/٢.

(٦) الأشباه والنظائر: ٣٢٣/٢.



يقضي الرأي الثاني أن الفتح هو الأصل، لأنه «الفرار من الثقل، والفتح أخف الحركات»<sup>(١)</sup> فالحديث عن كون الفتحة أخف الحركات أجمع عليه النحويون القدماء، ويكاد المحدثون يجمعون عليه أيضاً، إذ الفتحة هي صائت قصير، وهي بعض الألف الذي هو صائت طويل، والألف أو الفتحة الطويلة صوت هوائي، انطلاقي، يجري معه الهواء حرراً طليقاً فلا يكلف نطق الفتحة - قصيرة كانت أم طويلة - الناطق «إلا إرسال النفس حرراً، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه»<sup>(٢)</sup>

لذا حاول بعض الدارسين وضع أسس دلالية للحركات الإعرابية في العربية فعمل الضمة والتي هي أثقل الحركات علامة للإسناد، والكسرة - المتوسطة في الثقل - علامة للإضافة، أما الفتحة - التي هي أخف الحركات - فلا تدل على معنى، وليست علم إعراب، وإنما هي «الحركة الخفيفة للمستحبة عند العرب التي يحبون أن يُشكَّلَ بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية»<sup>(٣)</sup> وأمام هذا الإجماع على أن الفتحة أخف الحركات جعل أحد الباحثين يقف مسألاً نفسه. لماذا لم يذهب جمهور النحويين إلى أن أصل التحريك للتخلص من التقاء الساكنين هي الفتحة وليست الكسرة؟ وإذا كانت الفتحة هي أخف الحركات فلماذا لم يلجأ في معظم كلامهم عند التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك ما دامت الفتحة هي أخف الحركات<sup>(٤)</sup> فالعربي يلجأ إلى الخفة ما أمكنه ذلك.

وعندما تقصّي هذه المسألة استوقفه كثيراً ما ذكر رضي الدين الاسترأبادي من حديث عن الكسرة بأنها «سحجة النفس إذا لم تستكره على حركة أخرى»<sup>(٥)</sup> فلم تلجأ النفس إلى الكسر ولم تلجأ إلى الفتح؟ فما دام الكسر سحجة النفس فنحن نعلم أن النفس تميل دائماً إلى الخفيف وتكره الثقل، وما أكثر الصور الإعلالية التي مرت علينا في فصل الإعلال وما أكثر الأبنية للمهملة في العربية<sup>(٦)</sup> إلا بسبب الاستئصال، ولجوء النفس إلى الخفة كلما كان ذلك ممكناً.

(١) الأشباه والنظائر: ٣٢٢/٢.

(٢) إحياء النحو: ص ٧٩.

(٣) المصدر السابق: ص ٧٨.

(٤) ينظر: التقاء الساكنين في العربية، دراسة وصفية وتحليلية ص: ٦١.

(٥) شرح الشافية: ٢٣٥/٢.

(٦) ينظر: ظاهرة الإهمال في النحو العربي ص: ٤-٥.

فالكسر في ذاته محبب إلى النفس، ما دامت النفس تجنح إليه، إلا إذا رُكِّبَ في الكلام مع حركة أخرى، فحينئذ ينشأ ثَقُلٌ مُستكرهٌ وهذا الثقل متأت من طبيعة التركيب نفسه لا من الكسرة ذاتها، فعندما يُؤلفُ الكلام من ضمٍّ وكسرٍ، أو كسرٍ وضمٍّ يحدث الثقل الذي يحاول التخلص منه على نحو ما مر ذكره في صور الإعلال المختلفة. لذا لم يأت في أبنية الأسماء (فُعْل-فُعِل) <sup>(١)</sup> ولم يأت في أبنية الأفعال الثلاثية (فُعِل)، أما وزن (فُعِل) فقد جاء في اللبني للمجهول نحو (كُتِبَ) لأن الأفعال فرع على الأسماء عند النحويين، ولأن الخروج من الضم إلى الكسر أي من الثقيل إلى الأثقل يكون كأنه ضرب من التخفيف.

إن شيوع الكسر وتغلبه على غيره من الحركات لا نجده في حال التقاء الساكنين حسب، بل نجده منتشرًا في ظواهر لغوية أخرى، فالحركة التي تحرك بها ألف الوصل عند النطق للتوصل إلى الساكن الذي اجتلبت ألف الوصل للتوصل إلى النطق به، نجد الكسرة هي الغالبة في هذا التحريك، وهذه هي مواضع ورود ألف الوصل، وعلينا أن نوازن بين تحريكها بالكسر وبغير الكسر لنذكر أن الكسر هو الغالب:-

أ- فعل الأمر من الثلاثي، الساكن الثاني، تحرك ألف الوصل بالكسر، إذا كانت عين مضارعه مكسورة، أو مفتوحة حتى لا يلتبس بالمضارع المسند إلى المتكلم المفرد عند الوقف عليه نحو (اجلس-افتح).

ب- الأفعال للماضية وأفعال الأمر من الخماسي والسداسي، تكون ألف الوصل منها مكسورة أبدأ نحو: (انطلق، استخرج، انطلق، استخرج).

ج- الأسماء العشرة للمسموعة عند العرب مبدوءة بساكن، تحرك ألف الوصل في تسعة منها بالكسر هي: (ابن-ابنة-ابنم-اسم-امرؤ-امراة-اثنان-اثتان-است) ويحرك الاسم العاشر فقط بالفتح (آمين) المستخدمة في القسم <sup>(٢)</sup>.

٢- إذا وقع الساكن في القواي المطلقة حرك بالكسر، ولم يحرك بالضم ولا بالفتح، فلو كانت الفتحة هي أخف الحركات، فلماذا لم يحرك الساكن بها حتى تُطْلَقَ في نهاية البيت الشعري حركة هوائية طويلة.

ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى <sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> ينظر: الخصائص: ٦٩/١-٧٠.

<sup>(٢)</sup> ينظر: التقاء الساكنين في العربية، دراسة وصفية وتحليلية ص: ٦١.

<sup>(٣)</sup> الديوان ص: ٢٨.



وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

وقد حاول الأستاذ أحمد الأخضر غزال في بحثه الموسوم (فلسفة الحركات في اللغة العربية) وللتقدم ذكره في فصل الإعلال إيجاد فلسفة خاصة به في جعل الحركات تدل على معان خاصة فهو يرى أن الفتح يدل عموماً على العمل الصادر من الفاعل بإرادة منه حقيقة أو مجازاً نحو: أكل، قتل، خرج.

أما الكسر فيدل على حصول الشيء للفاعل من غير إرادة منه حقيقة أو مجازاً مثل مريض، حزن، عطش، فرح، غرق، حزع.

أما الضم فيدل عنده على التجمع والكثرة والدوام والثبات نحو: حسن، خشن، كبر، صفر، شرف<sup>(١)</sup>، ثم حاول الأستاذ غزال أن يعلل للسألة تعليلاً تشريحياً فتوصل إلى أن «إخراج الفتحة أصعب من إخراج الضمة التي تقتضي فتحاً أقل من الذي للضمة، وهي أصعب بدورها من الكسرة التي تقتضي انفتاحاً قليلاً للقم حتى أن صوتية الكسرة قد تخرج ويكاد الفك أن يكونان منطبقين الواحد على الآخر»<sup>(٢)</sup> على هذا الأسس تكون الكسرة عنده هي أخف الحركات لعدم بذل جهد عضلي من عضلات الفم في أثناء نطقها، تليها الضمة ثم الفتحة التي يراها أصعب الحركات لصعوبة التحريك العضلي لعضلات الفم عند النطق بها.

بعد هذا كله أيقن في هذا تعليل لقول الاسترابادي بأن الكسر هو سحبة النفس انطلاقاً من أن الكسرة هي التي تلجأ النفس إليها إذا أرادت التحريك عند الاحتياج إليه. إن هذا الأمر يحتاج إلى غير واحد من الأدلة وإلى تجارب تعتمد على الأجهزة الصوتية لإثبات هذا الأمر.

الرأي الثالث:- يقضي هذا الرأي بأن الأصل إذا التقى ساكنان في غير مواضع جواز التقائهما، والأول منهما ليس حرف مد ولين أن يحرك أحد الساكنين «من غير تعيين حركة خاصة، وتعيين الحركة يكون لوجه يخصها»<sup>(٣)</sup> فهذا الرأي «يترك الأمر من غير تحديد حركة خاصة للتخلص من التقاء الساكنين، وإنما تعيين الحركة لوجه يخصها من حيث نوعها ومكانها في الكلمة إن كانت في كلمة منفصلة عن كلمة الساكن الآخر، أو كانت في الكلمة نفسها التي هو فيها، ومن حيث وجودها مع الحركات الأخرى التي نسجت معها في بناء الكلام ونظمه»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: فلسفة الحركات في اللغة العربية ص: ٧٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الأشباه والنظائر: ٣٢٢/٢.

(٤) التقاء الساكنين في العربية دراسة وصفية وتحليلية ص: ٦٥.

## ثالثاً : الإبدال

يأتي الإبدال طريقةً من طرائق التخلص من التقاء الساكنين، في مواضع محددة يكثر ترددها في كتب الصرف والنحو، وتنحصر هذه المواضع في الآتي:-  
أ- أن يكون الساكن الأول والثاني ألفاً سواء أكان الثاني ضميراً أم غير ضمير لأن قيمتهما الصوتية واحدة.

ب- يُبدل الألف الأول إن دلّ الثاني على اللثني سواء أكان ضميراً أم غير ضمير، ويبدل الثاني إن لم يكن دالاً على اللثني.

ج- يُسوّغ لإبدال الألف أنه لو حذف سيحصل لبس، لذا كان الإبدال في هذه الحال هروباً من الوقوع في اللبس المحتمل وقوعه إذا حصل الحذف.

أما الأمثلة التي يتردد ذكرها فهي على النحو الآتي:

١- إسناد الفعل للماضي للمعتل الآخر بالألف المبدلة عن واو أو ياء نحو (غزا-رمى) إلى ألف الاثنين<sup>(١)</sup>، فحينئذ يلتقي ألفان: لام الفعل وألف الاثنين (غزا-رمى) وهذا لا يكون في العربية، فإذا حذفت الأولى -لام الكلمة- سيصير الفعلان (غزا-رمى) وعندئذ سيلبس الفعل الذي أسند إلى ألف الاثنين بالمسند إلى المفرد الغائب. لذا وجب إبدال الألف الأولى واو أو ياءاً بحسب أصلها فقالوا: (غَزَوْا-رَمَيَا) وحركت الواو والياء بالفتحة لتحمل الواو والياء الحركة.

٢- عند تشية الأسماء المختومة بألف التانيث المقصورة نحو (حُبلى-ذفرى) التفت ألف (فُعلى) بألف اللثني (حُبلى- ذفرى) فلم يحذفوا لئلا يلتبس اللثني بالمفرد في حالة الإضافة، لذا وجب إبدال الألف الأولى ياءاً مطلقاً فتقول: حُبليان وذفريان.

٣- الاسم للمختوم بألف التانيث الممدودة نحو: قضاء، سقاء، كساء، مما وقعت لامه ياء أو واو بعد ألف زائدة وأصله: قضاي، سقاي، كساو، فهي من: قضيت، وسقيت، وكسوت. «فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألف زائدة ضعفتا لتطرفهما ووقعهما بعد الألف الزائدة للشبهة للفتحة في زيادتهما فكما قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما ووقعهما بعد الفتحة في نحو عصاً ورَحَى قلبتا ألفاً أيضاً لتطرفهما وضعفهما وكون الألف زائدة قبلهما في نحو: كساء ورداء، فصار التقدير: قضا، وسقا،... وكسا

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢/٢٣٠.



١... فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما، فيعود للملود مقصوراً، فحركوا الألف الآخرة لالتقائهما فانقلبت همزة، فصارت: قَضاء، وسقاء... وكساء»<sup>(١)</sup>

أما التوجيه الصوتي الحديث لهذا الموضع فيتضح في نشوء مقطع صوتي مرفوض في العربية، لذا تم اللجوء إلى حذف بعض الأصوات ليتسق للمقطع الصوتي، وذلك على النحو الآتي:

١- رمى + ألف للثني = رمى ويكون مقطعيًا على النحو الآتي:-

$$r - m + \frac{1}{r} + \frac{1}{m} \leftarrow \underbrace{v + v + v + v + v}_{v}$$

ليس للمقطع الثاني وجود البتة في العربية لذا يتم التخلص منه بتقصير الفتحة الطويلة الأولى لتصبح قصيرة وبعد الحذف يحصل انزلاق صوتي بينها وبين ضمير المثني، فنحصل على نصف صامت هو الياء في (رمى) والواو في (غزا) ويمكن كتابة ما سبق مقطعياً على النحو الآتي:-

./<sup>ˈ</sup>ي | <sup>ˈ</sup>م | <sup>ˈ</sup>ر / ← / <sup>ˈ</sup> + | <sup>ˈ</sup>م | <sup>ˈ</sup>ر / ← / <sup>ˈ</sup> + <sup>ˈ</sup>م | <sup>ˈ</sup>ر /

$\text{ص ح} + \text{ص ح ح} + \text{ح} \leftarrow \text{ص ح} + \text{ص ح ح ح} \leftarrow \underbrace{\text{ص ح} + \text{ص ح} + \text{ص ح ح}}_{\text{رميا}}.$

والخطوات نفسها تُجرى في الفعل (غزا).

۲- کماؤ ← کماؤ:-

$$/ك-|س-\frac{1}{x}+ \leftarrow ص ح + \underbrace{ص ح ح + ح ح}_{} + ح ح$$

يتم حذف الفتحة الطويلة من نهاية المقطع الثاني، ويُعْرَض عنها بالهمزة التي تفلق

### مجری الهواء:

ص ح + ص ح ح + ح ح + ص ح ح ح + ص ح ح ح ح  
 خ  
 كماء

(١) التقاء الساكنين في العربية، دراسة وصفية وتحليلية ص: ٥٥.

## الفصل الرابع

### التخفيف بالإدغام

محتوياته:

المبحث الأول: أحكام عامة عن الإدغام في العربية.

المبحث الثاني: التخفيف بأنماط الإدغام.



## الفصل الرابع

### التخفيف بالإدغام

#### المبحث الأول

#### أحكام عامة عن الإدغام في العربية.

##### أولاً: تعريف الإدغام:

الإدغام لغة «الإدخال»<sup>(١)</sup>، إذ «يقال: أدغمت اللحم في في الفرس إذا أدخلته فيه»<sup>(٢)</sup> و «دغم الغيث الأرض يدغمها وأدغمها إذا غشيها وقهرها»<sup>(٣)</sup>. أما اصطلاحاً فقد أخذ من المعنى اللغوي، وهو: «أن تصل حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرفٍ واحدٍ ترتفع اللسان عنهما رفعةً واحدةً شديدةً»<sup>(٤)</sup>، أو هو «إخراج الحرفين من مخرجٍ واحدٍ دفعةً واحدةً باعتماد تام»<sup>(٥)</sup>، أو هو «إيصال حرفٍ بحرفٍ مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فينبو اللسان عنهما نبوةً واحدةً»<sup>(٦)</sup>.

وكان تعريفه عند بعضهم «أن تصل حرفاً ساكناً بحرفٍ متحرك مماثل له يرتفع عنهما العضو ارتفاعاً واحدةً، وإنما قلت (العضو) ولم أقل اللسان كما قال غيري لأن مثل (نوب بكر) لا يقال لهما ارتفع اللسان عنهما إرتفاعاً واحدةً»<sup>(٧)</sup> ويبدو من هذا التعريف إخراج اللسان عضواً وحيداً تتم من خلاله عملية الإدغام، إذ ليس لكل حروف الإدغام صلة وثيقة باللسان فمنها الشفوية كإدغام الباء في الباء، أو الميم في الفاء.

##### ثانياً: علة الإدغام:

قال سيويو مغللاً اللجوء إلى الإدغام: «يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضعٍ واحدٍ ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضعٍ واحدٍ، ولا

(١) حاشية الصبّان: ٣٤٥/٤.

(٢) جمهرة اللغة: (د.غ.م) (٦٧٠/٢).

(٣) اللسان (د.غ.م) (٢٠٢/١٢).

(٤) شرح المفصل: ١٢١/١٠.

(٥) شرح الشافية: ٢٣٥/٣.

(٦) أسرار العربية ص: ٤١٨، وينظر: في الصرف العربي، نشأة ودراسة ص: ٣٦٤.

(٧) جمال القراءة، وكمال الإقراء: ٤٨٥/٢.

تكون مُهَمَلَة، كرموه وأدغموا لتكون رفعةً واحدة، إذ كان أخف على السّتهم»<sup>(١)</sup> وقال أيضاً: «اعلم أن التضعيف ثقیل على السّتهم وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد»<sup>(٢)</sup>. وهذا للمعنى يؤكد ابن جني بقوله: «واللّغنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنك في (قطع) ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني، حتى نبا اللسان عنهما نبوةً واحدةً، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر»<sup>(٣)</sup>. لذا يؤكد ابن جني أن ترك الإدغام مدعاة للثقل، وفي هذا يقول: «ألا ترى أنك لو تكلفت إدغام»<sup>(٤)</sup> الطاء الأولى لتحشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة مما زجتها للثانية بها»<sup>(٥)</sup>.

وينهـب ابن يعیش المذهب نفسه في أن الإدغام وسيلةً يجتاز بها ثقل تكرير الحرف، إذ يقول: «فلما كان تكرير الحرف كذلك في الثقل حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر»<sup>(٦)</sup>. ولما كان الأمر كذلك شبه ابن عصفور ثقل نطق للثلاثين من غير إدغام بمشي المقيّد، «لأن اللسان يرجع في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول، فلا يتسرح اللسان بالنطق كما يتسرح في الغيرين، بل يكون في ذلك شبيهاً بمشي للمقيّد»<sup>(٧)</sup>. أما الثقل الحاصل من تكرير الحرف وتضعيفه والذي بسببه جيء بالإدغام فيرجعه ابن عصفور إلى «إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعّف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد»<sup>(٨)</sup>. ولما كان الغرض من الإدغام تقليل الجهد النطقي للبدول، وجب أن يكون فيما نُقل من الكلام، لذا يشترط اللغويون أن يكون الإدغام في الفعل لثقله، وفي الاسم ثلاثياً مجرداً كان أم مزيداً شرط أن يكون مشابهاً للفعل لثقله فكان التخفيف به عندئذٍ أليق<sup>(٩)</sup> «فالثلاثي المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صبّ قال الخليل: هو فعِل بكسر العين

(١) الكتاب: ٣٩٨/٢.

(٢) المصدر السابق: ٣٩٧/٢-٣٩٨.

(٣) الخصائص: ٣٩٨/٢.

(٤) الإدغام (بالتسكين) مصطلح الكوفيين، والإدغام (بالتشديد) مصطلح البصريين، ينظر: شرح المفصل: ١٢١/١.

(٥) الخصائص: ١٤٢/٢.

(٦) شرح للمفصل: ١٢١/١٠.

(٧) للمتنع: ٦٣١/٢.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) ينظر: شرح الشافية: ٢٤١/٣.



... وكذا طَبَّ طَبِّبٌ»<sup>(١)</sup> ويبدو أن الثقل نشأ هنا من خلال الانتقال من فتح إلى كسر، ناهيك عن ثقل التقاء اللذين، فلما شابه هذا الاسم الفعل في الصيغة رأوا ضرورة تخفيفه بالإدغام.

ولكننا نجد في بعض المواضع يمتنعون عن تخفيف الأسماء حتى إذا شابهت صيغة الفعل، ومن ذلك الأسماء التي على وزن (فَعَلَ) على الرغم من أنها موازنة للفعل، معالين ذلك بشيئين هما:

- ١- أن الاسم على وزن (فَعَلَ) خفيف في غاية الخفة لكونه مفتوحة فاؤه وعينه<sup>(٢)</sup>.
  - ٢- لو حصل الإدغام لالتبس (بِفَعَلَ) ساكن العين «فيكثر الالتباس بخلاف فَعَلَ، وفَعَلَ بكسر العين وضمها فإنهما قليلان في المضاعف، فلم يُكثَرُ بالالتباس القليل»<sup>(٣)</sup>.
- وتحقيقاً للخفة التي سعى إلى إيجادها الإدغام، نجد اللغويين قد راعوها (أي الخفة) في كل شرط من الشروط للموجة للإدغام، لذا نراهم يعللون منع الإدغام في الحالات المختلفة بعلل أساسها تحقيق الخفة، ويرفضون الإدغام إذا لم يكن مودياً للخفة، أو كان تركه أسهل.

ومن ذلك ما يأتي:

- ١- صيغة (أَفْعَلْ بِهِ) في التعجب، نحو قولهم: أحجب بزيد، إذ يرون أن عدم الإدغام أسهل من الإدغام، وذلك لأن حصول الإدغام في (أحجب) ربما يحدث لبساً بـ (أحب) أو (أحب) فلا من الالتباس امتنع الإدغام<sup>(٤)</sup>.
- ٢- ما ذكره اللغويون بشأن الهمزة، فقد أجمعوا على ثقلها مفردة، فكان اجتماعهما أثقل لذا لم يجر اللغويون إدغامها مع مثلها أو مع غيرها. لأنها «إذا كانت قد استقلت فهي مع مثلها أثقل، فلذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين فلا إدغام فيها»<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر: شرح الشافية: ٢٤١/٣.

<sup>(٢)</sup> ينظر: المصدر نفسه.

<sup>(٣)</sup> شرح الشافية: ٢٤٢/٣.

<sup>(٤)</sup> ينظر: شرح المفصل: ١٢٢/١-١٢٣.

<sup>(٥)</sup> للمصدر السابق: ١٣٤/١٠.

٣- ابتعاد حروف الحلق عن الإدغام «لأنها أقل في الكلام، وأشق على للتكلم، وما أدغم منها فلمقاربة حروف الفم واللسان»<sup>(١)</sup> وقال الرضي مطلقاً عدم الإدغام في حروف الحلق «... لتقلها، فلهذا قلّ المضاعف منها، فلم يُدغم بعضها في بعض في كلمتين أيضاً في الأغلب لتلا يكون شبه مضاعف مصوغ منها»<sup>(٢)</sup>.

وهروباً من الثقل في هذه الحروف، أجاز اللغويون الخروج على قواعد الإدغام بالسماح بقلب الثاني إلى الأول، إذا كان الأول أخف من الثاني<sup>(٣)</sup>، على الرغم من أن القياس هو قلب الأول إلى الثاني<sup>(٤)</sup>، ولذا جاء قولهم في مثل (اذبح عتوداً): إذ يَحْتَوِدُ حيث أدغمت العين في الحاء، والأصل هو حصول العكس، وسبب ذلك أن العين أثقل من الحاء لأنها أنزل في الحلق<sup>(٥)</sup>. ولو قلبت الحاء عيناً لكان ذلك قلباً للأخف نحو الأثقل، وبهذا زال المقصود من الإدغام وهو التخفيف.

٤- التقاء حرفين مثلين من كلمتين، وكان ما قبل الأول صحيحاً ساكناً، فلو حصل إدغام لالتقى ساكنان، وهذا الالتقاء من المواضع التي لا يجوز فيها التقاء ساكنين<sup>(٦)</sup>، وفي ذلك يقول ابن يعيش: «فلما ما يحكى من الإدغام الكبير لأبي عمرو من (نحنُ نقصُ) فليس بإدغام عندنا... وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها، لا على إذهابها بالكلية»<sup>(٧)</sup>.

### ثالثاً: الإدغام والمماثلة:

ترتبط صفة للمماثلة (التماثل) بين الأصوات ارتباطاً وثيقاً بقانون الأقوى عند جرامونت<sup>(٨)</sup>. وذلك للصلة الوثيقة بين صفات القوة وطبيعة الإدغام نفسه. لذا نجد المحدثين عرفوا للمماثلة بأنها «تأثير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما مهما يكن مبلغه»<sup>(٩)</sup> وهذا التعريف للمماثلة تعريف للإدغام في أكثر صورته بمعناه الاصطلاحي.

(١) شرح للفصل: ١٣٥/١٠-١٣٦.

(٢) شرح الشافية: ٢٦٤/٣-٢٦٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

(٦) ينظر: للراضع التي لا يجوز فيها التقاء ساكنين ص: ١٥٣.

(٧) شرح للفصل: ١٢٣/١٠، سيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن الإدغام الكبير ينظر ص: ١٨٧.

(٨) ينظر: تمهيد الرسالة ص: ٥.

(٩) أثر القراءات والأصوات في النحو العربي ص: ٢٣٥.



إن ملول للمائلة عند المحدثين يختلف جزئياً عما هو عند القدماء، والاختلاف ناشئ من طبيعة التفسير نفسه، فالمائلة في اصطلاح سيويه وابن جني تعني «التقريب... مع فارق واحد هو: أنهما يطلقان الإدغام أيضاً على حالة التضعيف المحض الناشئ عن التقاء المثليين، في حين أن للمائلة لا علاقة لها بمثل هذه الظاهرة فإذا أخذنا باعتبارنا انفراد الإدغام في رأيهما بهذه الحالة كان الإدغام أعم من للمائلة»<sup>(١)</sup> وعلى وفق هذا الرأي لا تحصل المائلة إلا في إدغام للمتجانسين والمتقاربين، لذا يمكننا أن نقول أن للمائلة فرع من الإدغام، أو هي حالة من حالات الإدغام. وعلى هذا الأسس يمكننا تمييز المائلة من علمها في الحالات الآتية:

- ١- إدغام فقط من غير مماثلة (إدغام المتماثلين) كما في قوله تعالى: ﴿انْقَبْ بِكُنَّيْ﴾<sup>(٢)</sup>.
- ٢- مماثلة فقط من غير إدغام كما في إبدال تاء الافتعال طاءً، إذ تكون للمائلة فيه جزئية وليست كلية. كما في اضطر ← اضطر.
- ٣- مماثلة لإدغام، تحصل بين المتجانسين والمتقاربين، وتكون فيه للمائلة كلية كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> فتصير بالمائلة الكلية (قَسَمَ اللَّهُ).<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُخْلُقْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> التي تصير بالمائلة الكلية (أَلَمْ نُخْلُقْكُمْ)<sup>(٦)</sup>.

#### رابعاً: الإبدال وعلاقته بالإدغام:

بعد أن عرفنا العلاقة بين للمائلة والإدغام، يمكننا القول أن الإبدال شرط لإدغام المتجانسين والمتقاربين. ويدلو للباحث أن فكرة الفراء القاضية أن كل ما جاز إبداله جاز إدغامه،<sup>(٧)</sup> فكرة لا يمكننا التسليم بها. لأنه بذلك أدخل إدغام للمتماثلين الذي لم يحصل فيه إبدال البتة. ويدلو أن الفراء أراد من فكرته تلك توضيح الطريقة العامة للإدغام حسب.

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص: ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) من الآية: ٢٨، من النمل.

(٣) من الآية: ١، من المائدة.

(٤) وهي قراءة أبي عمرو، وحزمة، والكسائي، وهشام، وخلف بنظر: السبعة في القراءات ص: ١١٩، وإتحاف فضلاء البشر: ١٣٠/١.

(٥) من الآية: ٢٠ من الرسائل.

(٦) وهي قراءة أبي عمرو، بنظر: إتحاف فضلاء البشر: ٥٨١/٢.

(٧) بنظر: معاني القرآن للفراء: ٣٠٣/٢-٣٠٤.

أخرج اللغويون الإبدال الحادث مع الإدغام من الإبدال بمعناه الاصطلاحي وفي هذا يقول الأشموني في باب الإبدال: «الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغتياً إدغام، فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه في هذا الباب لأنه يكون في جميع حروف للمعجم إلا الألف»<sup>(١)</sup>.

ويندو للباحث أن إخراج الإبدال الحادث مع الإدغام من باب الإبدال لا مسوغ له سوى أنه مذكور في باب الإدغام، وهذا ليس مسوغاً مقنعاً، فمباحث الإدغام لا تتطرق بوضوح إلى مسألة الإبدال، وإنما تركز الحديث على إدغام حرف في آخر، تاركة الحديث عن إبدال أحد الحرفين ليلم الإدغام. وهذا الإبدال جرّت إليه الصنعة أو الاستحسان؛ لأن الإدغام - كما هو معروف - يلجأ إليه لضروب من التخفيف لذا لا يتم الإدغام حقيقة إلا في إدغام المتماثلين حسب<sup>(٢)</sup>.

(١) حاشية الصبان: ٢٧٩/٤ (اللعن).

(٢) ينظر: الإقناع في علوم القرآن: ٢٩٢/١-٣٠١، للاطلاع على أمثلة وافية للإدغام المصحوب بالإبدال.



## المبحث الثاني

### التخفيف بأنماط الإدغام.

#### أولاً: التخفيف بإدغام التماثلين والمتجانسين والمقارنين:

##### أ- التخفيف بإدغام التماثلين:

إذا ماثل الصوتُ الصوتَ مخرجاً وصفةً حصل بينهما الإدغام الحقيقي<sup>(١)</sup> ذو التلقائية المباشرة «فينطقان من موضع واحد بحيث يرتفع اللسان بمَا ارتفاعاً واحدة، كأن يلتقي في الكلام تاء وتاء، أو دال ودال، أو سين وسين»<sup>(٢)</sup>. فيحصل الإدغام مباشرة من غير إبدال لتساوي الصوتين في القوة فلا يؤثر ولا يتأثر أحد الصوتين في الآخر، لذا يحصل الإدغام في هذا الموضع بإجراء خطوة واحدة «وهي حذف الحركة في الأمثلة المحركة ثم ينطق بالصوتين على صورة الصوت المضعف»<sup>(٣)</sup>. لذا كانت المماثلة في هذا النوع من الإدغام حاصلة تلقائياً لأنها موجودة في الحقيقة.

يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن إدغام للتئين ذو فائدة نحوية لا صوتية وعلل ذلك بقوله: «وبدهي أن هذا النوع لا يحتوي من العملية الإدغامية إلا على الخطوة الأولى، وهي حذف الحركة في الأمثلة المحركة، ثم ينطق بالصوتين على صورة الصوت المضعف (المشدد)، ومعلوم أن الصوت المشدد بصوتين أولهما ساكن والثاني متلو بحركة، ومن المقطوع به أنه لا فرق بين الصوت المشدد في مثل (قَتَلَ) وبين الصوتين المدغمين في «الشوكة تكون» لا من حيث النطق الذي يأتي بهما من موضع واحد في كلتا الحالتين، ولا من حيث التقسيم المقطعي، لا فرق إلا أن الصوت المشدد في (قَتَلَ) في موضع الوسط من الكلمة في حين يتوزع في «الشوكة تكون» بين نهاية الكلمة الأولى وبداية الثانية، والتقسيم المقطعي لا يعترف بهذا الفرق»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر: النشر: ٢٧٨/١. وفي علوم القراءات: مدخل ودراسة وتحقيق: ١٧٦.

<sup>(٢)</sup> أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص: ٢٤١.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٤)</sup> المصدر نفسه، وينظر: أبحاث في اللغة العربية ص: ٢٩ ودراسات في علم أصوات العربية (ينظر: فصل الصحيح

المشدد: صحيح أم صحيحان قصيران؟)، وتاريخ اللغات السامية ص: ١٥.

وإذا ما قبلنا بعض ما ذكره الدكتور شاهين فإن الأمر يحتاج إلى النقشة وذلك بالأمر الآتي:

١- أن الإدغام في عمومهِ هدفهُ التخفيف ، فلو نطقنا بالصوتين للثلاثين نطقاً مستقلاً، فوقفنا على الساكن وقِفِّه، فنطقنا بعد ذلك بالصوت التالي للتحرك لا تضح لدينا صعوبة نطقية سببها النطق غير للتسلسل للصوتين للثلاثين.

٢- ربما نقبل بما قاله الدكتور شاهين في الإدغام الحاصل في كلمة واحدة كقُتِل وقُطِع ولكننا لا نقبل به في كلمتين كقوله تعالى: ﴿اذْهَبْ بِكَاتِبٍ﴾ لأن إدغام للثلاثين في كلمة واحدة لا يمكن الفصل فيه بينهما وأقصد بالفصل هنا الوقت على الساكن منهما لأن الكلمة وحدة واحدة لا تقبل التحزؤ. في حين أن الأمر يختلف في كلمتين إذ يمكننا الوقف على الساكن في الكلمة الأولى ثم نستأنف النطق بالمتحرك في الكلمة الثانية.

٣- المثال الذي أورده الدكتور شاهين (الشوكة تكون) من أمثلة الإدغام الكبير وهذا النوع من الإدغام لا يتم إلا بحذف حركة الصوت الأول، وحذف الحركة بعد ذاته بعد تخفيفاً فالمثال الذي جاء به الدكتور شاهين لا ينطبق على الحالة التي يناقشها.

إن الصوتين للتماثلين إذا لم يُدغم أحدهما في الآخر فإنهما يتقلان على اللسان «لأن الرجوع من أحدهما بعد الانتقال عنه إلى الآخر يسبب صعوبة في النطق»<sup>(١)</sup> فإذا كثرت التماثلات كان ذلك أدعى وأوجب إلى التخفيف.

وعلى الرغم من قلة مجيء ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة لصعوبة ذلك نطقاً<sup>(٢)</sup> وردت بعض الأمثلة كما في (تظنن) بثلاث نونات تماثلات ثقيات على اللسان فأبدلت إحداها ألفاً تخفيفاً فظنن (تظنن)<sup>(٣)</sup>، واستقلوا أربع ياعات بينهما حرف صحيح فحذفوا الثانية تخفيفاً «وذلك قولهم في الإضافة إلى أسيد: أسيدي»<sup>(٤)</sup>.

وقد نبه سيويه على استقلال الثلاث حتى قبلوا أحدهما ياءً في «باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكرامية التضعيف وليس بمطرد»<sup>(٥)</sup> ومثل لما بقولهم: تسريت، وتظنيت، وتقصيت وأصلها: سررت وتظننت وتقصصت.<sup>(٦)</sup> وتم إبدال الحروف الصحيحة للتماثلة بحرف معتل وهو الياء لحفته، قال سيويه: «أرادوا واحرفاً أخف عليهم منها»<sup>(٧)</sup>.

(١) أصوات اللغة العربية ص ٢٤١.

(٢) ينظر: الجمهرة: ٩/١.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢٣٤/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) الكتاب: ٤٠١/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.



وللتخلص من ثقل المثلين جاءت قراءة بعضهم في قوله تعالى: ﴿الْأَوَّلَىٰ ذِمَّةٌ﴾<sup>(١)</sup> (لأولَى ولا ذمة) بإبدال اللام الأولى ياء.<sup>(٢)</sup>

#### ب- التخفيف بإدغام المتجانسين:

المقصود بالصوتين المتجانسين اتفاقهما مخرجاً، واختلافهما صفةً، كإدغام الـدال في التاء، والتاء في الظاء، والتاء في الدال.<sup>(٣)</sup>

يتحقق الثقل في هذا الموضع أكثر من تحققه في الصوتين للمثليين وأقصد بتحقيق الثقل تأكده وتثبته، ومما دعا إلى ذلك شيان هما:

- ١- اختلاف صفة الصوتين ، بحيث يستدعي توحيدهما.
  - ٢- اختلافهما قوة وضعفاً، وتأثير أحدهما في الآخر اعتماداً على قوة الصوت وضعفه.
- هذان الشيطان يستوجبان حدوث تفاعل صوتي يحقق الانسجام بين الصوتين والشرط الأساس لإحداث هذا التفاعل هو اختلاف صفة الصوتين مما يحقق نظرية الموقع الأقوى في توجيه الإدغام بحيث يسيطر أحد الصوتين على الآخر، إما سيطرةً تقديمية أو رجعية ، وهذا لا يحدث إلا بعد حصول الإبدال فالإبدال في هذا الموضوع شرطٌ للإدغام.
- أمثلة تطبيقية:**

من إدغام المتجانسين إدغام القاف والكاف في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> حصلت مماثلة مدبرة، إذ أثرت الكاف في القاف فأحالتها مثلها وفي هذا يقول مكّي بن أبي طالب: «وإذا سكنت القاف قبل الكاف وجب إدغامها في الكاف لقرب المخرجين، ويبقى لفظ الاستعلاء الذي في القاف ظاهراً كإظهارك الغنة والإطباق مع الإدغام»<sup>(٥)</sup> في: (من يؤمن) ، و (أحطت).<sup>(٦)</sup>

نَخْلُقْكُمْ      ←      نَخْلُكْكُمْ      ←      نَخْلُكْكُمْ  
 (إبدال)      (إدغام)

/ن - خ | أ - ق | ك - م /      ←      /ن - خ | أ - ق | ك - م /  
 (إبدال)      (إدغام)

<sup>(١)</sup> من الآية: ١٠ من التوبة.

<sup>(٢)</sup> وهي قراءة عكرمة وطلحة بن مصرف، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص: ٥٢.

<sup>(٣)</sup> ينظر: النشر: ٢٧٨/١.

<sup>(٤)</sup> من الآية: ٢٠ من المرسلات.

<sup>(٥)</sup> يسمى الإدغام الناقص لعدم فناء أحد الصوتين، ويسمى الإدغام كاملاً أو تاماً في حالة ذوبان الصوتين أحدهما في الآخر.

<sup>(٦)</sup> الرعاية ص: ١٧٢.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إِذَا ظَلَمْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> فمخرج اللال والطاء واحد، ولكن الطاء أقوى لأنها مطبقة، فأنزلت في اللال تأثراً رجحاً فأحالتها مثلها.

إِذْ ظَلَمْتُمْ      إِظْفَلَّيْتُمْ      إِظْلَمْتُمْ (٧)



كان يجعل الدال زائياً ثم يتحول الزهني سيناً بل يتحول الدال إلى سين مباشرة من غير المرور  
بمرحلة وسطى.

أمثلة تطبيقية:

إدغام دال قد في الظاء والضاد والذال والشين والجيم وحروف الصفيح فحاز  
الإدغام لتقارب الصوتين مخرجاً وصفة كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَأَلَهَا﴾<sup>(١)</sup>

قد سألها ← إبدال ← فسألها ← إدغام ← فسألها<sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾<sup>(٣)</sup>

ولقد ذرأنا ← إبدال ← ولقد ذرأنا ← إدغام ← ولقدذرأنا<sup>(٤)</sup>

### التخفيف بالإدغام الشمسي:

يُعرف الإدغام الشمسي بأنه: «... تحول لام (ال) إلى صوتٍ مماثل للصوت الذي  
يليه، فيلتقي صوتان متماثلان، أحدهما ساكن والثاني متحرك فينطبقان معاً وحلة صوتية  
واحدة.»<sup>(٥)</sup> وتسمي الإدغام هنا إدغماً شمسياً لاختصاصه بالحرف الشمسية وهي:

الثاء - التاء - الصاد - الظاء - الطاء - الذال - الدال - السين - الشين - الزاي - الراء - النون<sup>(٦)</sup>

ولما توافرت الشروط للموجبة للإدغام التي هي:

- ١- وجود التقارب الصوتي بين اللام وهذه الأصوات مخرجياً.
  - ٢- وجود عنصر القوة في هذه الأصوات، وعنصر الضعف في اللام فآثرت في اللام تأثراً  
رجعياً، فأحالتها مثلها، وأكسبتها صفتها ومخرجها.
- لأبْدُ من إبداء بعض للملاحظات على التخفيف بالإدغام من حيث تطبيق قانون  
الأقوى، ولا سيما على التخفيف بإدغام للمتجانسين والمتقاربين والتخفيف بالإدغام الشمسي.

<sup>(١)</sup> من الآية: ١٠٢ من المائدة.

<sup>(٢)</sup> وهي قراءة أبي عمرو وحمة والكسائي وهشام وخلف ينظر: السبعة في القراءات ص: ١١٩، وإعجاز فضلاء  
البشر: ١٣٠/١.

<sup>(٣)</sup> من الآية: ١٧٩ من الأعراف.

<sup>(٤)</sup> وهي قراءة أبي عمرو وحمة والكسائي وهشام وخلف، ينظر: السبعة في القراءات ص: ١١٩، وإعجاز فضلاء  
البشر: ١٣٠/١.

<sup>(٥)</sup> أحكام تجويد القرآن الكريم في ضوء علم الأصوات الحديث ص: ١٤٩. وينظر: نظرات في علم التجويد ص: ٦٤-٦٥  
وبحوث لسانية ص: ١٧٩.

<sup>(٦)</sup> لمعرفة المزيد من صفات القوة في هذه الأصوات ينظر: من العوامل الصوتية في تشكيل البنية الصوتية ص: ٩٠.

- ١- من خلال ما تقدم تبين لنا أن سيطرة الصوت القوي على الصوت الضعيف، وإحاطته إلى مثله، يُعدُّ طريقةً من طرائق التخفيف الصوتي. وقد تمّ تعليل ذلك فيما تقدّم.
- ٢- الصوت القوي لا يكون بحالٍ من الأحوال صوتاً ثقیلاً، لأن قوة الصوت وضعفها تتصل بالصفة المميزة للصوت، فلو كان الصوت القوي ثقیلاً لما بقي مسيطراً في الكلمة، وكانت له السيادة فيها. لذا يمكننا أن نخرج بنتيجة مفادها أن الصوت القوي لا يكون صوتاً ثقیلاً بل نستطيع أن نحكم عليه بأنه خفيف، وخفته جاءت من الطبيعة النطقية للصوت نفسه من خلال القيمة الصوتية التي تحدد مقدار الجهد النطقي للبندول.
- ٣- تتناسب صفات القوة مع مقدار التأثير تناسباً طردياً، بمعنى أن الصوت كلما كانت صفات القوة غير واحدة فيه كان لتأثيره في الصوت المجاور أكثر فاعلية وتغلباً، وليس معنى هذا أن الصوت الذي يتميز بقلّة صفات القوة يكون تأثيره ضعيفاً أو معدوماً، ولكن لا يساوي القوة نفسها بالنسبة للصوت الذي يتسم بغير واحد من الصفات. وفي كل الأحوال سواء أكان في الصوت للمؤثر صفات قوة قليلة أم كثيرة يستطيع أن يحوّل الصوت المجاور له إلى مثله ويحصل الإدغام بعد ذلك.

أما التخفيف بالإدغام الشمسي فقد تطرقنا إليه في الفصل الثاني في الفصل الثاني (التخفيف بالإعلال والإبدال) وتبين للباحث فيه أنه ينلج تحت باب الإبدال الصربي الواجب.<sup>(١)</sup>

### ثانياً: التخفيف بالإدغام الكبير والصغير

#### أ- التخفيف بالإدغام الكبير:

شرط الإدغام الكبير أن يكون الأول من الصوتين متحركاً سواء أكان الصوتان متماثلين، أم متحاسبين أم متقاربين<sup>(٢)</sup>، لذا يستلزم إجراء خطوتين رئيسيتين لكي يتم هذا الإدغام: «الأولى: حذف حركة الصوت للدغم، ليتم التقاء الصوتين التقاءً مباشراً. الثانية: قلب للصوت الأول من مثل الثاني لئلا تتماثل بين الصوتين على صورة الإدغام»<sup>(٣)</sup> فحذف الحركة يُعدُّ بحذ ذاتها تخفيفاً، لأن حذف الحركة من الصوت يؤدي إلى تسكينه، والسكون طريقة من طرائق التخفيف، وهذه الخطوة هي للخطوة الثانية وهي إبدال الصوت الأول ليمثل الثاني، وبعدها يتم الإدغام.

<sup>(١)</sup> ينظر: ص ١٤٦ من الرسالة.

<sup>(٢)</sup> ينظر: الخصائص: ١٤٢/٢، والنشر: ٢٧٤/١، والدايات اللهجية والصوتية عند ابن حني: ص: ٢٣٩.

<sup>(٣)</sup> أكر القراءات في الأصوات والنحو العربي - ص: ٢٣٩.



وقد وضَّح ابن الجزري أحوال هذا الإدغام إذ قال: «لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محرّكاً أو ساكناً، فإن كان محرّكاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً فلا يخلو إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام ممكنٌ حسنٌ؛ لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه وهي: للد والتوسط والقصر. وإن كان الساكن حركاً صحيحاً فإن الإدغام الصحيح معه يفسَّرُ لكونه جمعاً بين ساكنين أولهما ليس بحرف علة، فكان الآخرون فيه بالإدغام الصحيح قليلين بل أكثر المحققين من المتأخرين على الإخفاء وهو الروم... ويعبر عنه بالاختلاس وحملوا ما وقع من عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز وذلك نحو (شَهْرَ رَمَضَانَ)»<sup>(١)</sup>... وكلاهما ثابت صحيح مأخوذاً به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء»<sup>(٢)</sup>

وانطلاقاً من نص ابن الجزري، ينبغي أن يُدقَّقَ النظرُ فيما قبل الصوت المدغم أهو صامت أم صائت، فإذا كان صائتاً فإن النطق بالصوت المدغم سهل يسير، ويعود ذلك إلى سببين هما:

- ١- لكون الصائت الطويل بطبيعته خفيفاً، لذا كان النطق به سهلاً.
- ٢- لكون الصائت الطويل مودياً إلى امتداد الصامت به، أي يؤدي إلى إشباع حركته، وقد ذكرت سابقاً أن الإشباع وسيلة من وسائل التخفيف.<sup>(٣)</sup>

أما إذا سبق الصوت المدغم صامت، فهذه الحالة جعلت القدامى ينظرون إليها باهتمام، وذلك لورود القراءة بها عند أبي عمرو بن العلاء<sup>(٤)</sup> ويمكننا توجيه الإدغام في هذه الحالة على الآتي:

- ١- لا يستطيع أحدُ النطق بثلاثة صوامت إلا الحاذقون من أهل القراءة، وفي ذلك يقول ابن الجزري في إدغام الضاد في الشين من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>: «يلغى عن ابن مجاهد أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقاً»<sup>(٦)</sup>

<sup>(١)</sup> من الآية: ١٨٥ من البقرة، وهي قراءة أبي عمرو، ينظر: إنحاف فضلاء البشر: ٤٣١/١.

<sup>(٢)</sup> النشر: ٢٩٨/١.

<sup>(٣)</sup> تنظر صفحة ١٠٢ من الفصل الثاني.

<sup>(٤)</sup> ينظر: السبعة في القراءات ص: ١١٩.

<sup>(٥)</sup> من الآية: ٦٢ من النور. وهي قراءة لأبي عمرو، ينظر: إنحاف فضلاء البشر: ١١٩/١.

<sup>(٦)</sup> النشر: ٢٩٢/١.

٢- قال الرضي في توجيهه لهذا الإدغام: «ليس بإدغام حقيقي، بل هو إخفاء أول اللذين إخفاءً يشبه الإدغام، فَتَحَوَّزَ بإطلاق اسم الإدغام على الإخفاء لما كان الإخفاء قريباً منه، والدليل على أنه إخفاء لا إدغام، أنه روى عنه الإسماعيل والروم في نحو «شهر رمضان» و «الخلد جزاء» إجراء للوصول بحرى الوقف، والروم: هو الإتيان ببعض الحركة، وتحريك الحرف المدغم محال، فلك في كل مثليين في كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأول منهما.»<sup>(١)</sup> ويبدو للباحث من نص الرضي أن الإخفاء في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيف من ثقل التقاء الساكنين، لأن الإخفاء مود إلى التقليل من ظهور الصوت الذي ما قبله ساكن.

٣- أجاز الفراء إلقاء حركة الصوت المدغم على ما قبله فيتحرك بحركته، ويسكن الصوت المدغم. ونقل السيرافي ذلك عنه بقوله: «واحتجّ بأنهم قالوا في عبد شمس التميمية عبشمس كأنه يقول أنهم ألقوا حركة الدال على الباء، وأدغموا الدال في الشين.»<sup>(٢)</sup>

#### ب- التخفيف بالإدغام الصغير:

عرّف ابن جني الإدغام الصغير على أنه «تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه، من غير إدغام يكون هناك»<sup>(٣)</sup> ولحصول تقريب الحرف من الحرف في هذا الموضع يمكننا أن نعهده من باب الإدغام، ولكن من باب الإدغام (المجازي) في حين أن الإدغام الكبير (إدغام حقيقي).

على هذا الأساس نستطيع أن نقسم هذا النوع من الإدغام على قسمين هما:  
الأول: إدغام لهجي، في بعض لهجات العرب كالإمالة مثلاً «التي وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو عالم، وكتاب، وسعى، وقضى، واستقصى، ألا تراك قربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوحت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الباء»<sup>(٤)</sup> ومنه أيضاً «تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو: شيعر، ويعير ورغيف»<sup>(٥)</sup> ومن قولهم أيضاً: الحمد لله، والحمد لله.<sup>(٦)</sup>

(١) شرح الشافية: ٢٤٧/٣-٢٤٨.

(٢) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ص: ٨٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الخصائص: ١٤٣/٢.

(٥) المصدر السابق: ١٤٥/٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ١٤٦/٢.



لذا يُعدُّ تقريب الصوت من الصوت تخفيفاً «وجميع ما هذه حاله مما قُرب فيه الصوت من الصوت جازٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب»<sup>(١)</sup>.

الثاني: إدغام يتمثل في إبدال تاء الافتعال بحسب ما يجانسها من الصوت من ذلك ما يأتي:

١- إبدال تاء الافتعال طاءً أو دالاً في نحو: اصطر، وازدان.

٢- إبدال السين تاء في مثل: (سِت) التي أصلها: (سلس) «فقرّبوا السين من الدال بأن قلبوها تاءً فصارت: سِدّت، فهذا تقريب لغير إدغام، ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاءً لقرّبها منها، إرادةً للإدغام الآن، فقالوا: سِتّت، فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام، والتغيير الثاني مقصود به الإدغام»<sup>(٢)</sup> ومكان هذا الموضع في مبحث الإبدال «لأن حقيقة الأمر أنك أبدلت حرفاً من حرف، وإن كانت العلة تقريب الصوت من الصوت»<sup>(٣)</sup>.

أما القراء فقد نظروا إلى الإدغام الصغير على أساس أن الصوتين للتحاورين يكون الأول منهما ساكناً<sup>(٤)</sup>، وفيه يتحاور الصوتان الساكنان من غير فاصلٍ من أصوات اللين<sup>(٥)</sup>. وعلى أساس هذه النظرة نكون قد تجاوزنا المشكلة الصوتية التي عاجلناها في الإدغام الكبير، وهي وجود حرف اللين الذي يفصل بين الصوتين الساكنين وتجاوزنا أيضاً حذف الحركة من الصوت للدغم، لذا يتم هذا الإدغام بإجراء خطوة واحدة وهي إبدال الصوت للدغم إلى مماثله ثم إجراء عملية الإدغام وبهذا حصل التخفيف.

أمثلة تطبيقية:

- إدغام الفاء في الباء: قوله تعالى: «نُخَسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ»<sup>(٦)</sup>
- إدغام اللام في التاء: قوله تعالى: «لَهْلَ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ»<sup>(٧)</sup>
- إدغام التاء في الظاء: قوله تعالى: «كَانَتْ ظَالِمَةً»<sup>(٨)</sup>

(١) الخصائص: ١٤٧/٢.

(٢) المصدر السابق: ١٤٥/٢.

(٣) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن حني، ص: ٣٤٠.

(٤) ينظر: النشر: ٢٥٧/١.

(٥) ينظر: في اللهجات العربية، ص: ٧١.

(٦) من الآية: ٩ من سبأ وهي قراءة الكسائي وحده، ينظر: السبعة في القراءات ص: ٥٢٧. وإتحاف فضلاء البشر: ٣٨٢/٢.

(٧) من الآية: ٨ من الحاقة. وهي قراءة لأبي عمرو ينظر: السبعة ص: ١١٨.

(٨) من الآية: ١١ من الأنبياء. وهي قراءة للأزرقي وأبي عمرو وابن عامر وحمة والكسائي، ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ٢٦٢/٢.

من خلال ما تقدم أسجل الملحوظات الآتية:

١- أكثر الإدغام يقع في حروف الفم واللسان، وفي ذلك يقول سيويه: «إنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان، لأنها أكثر الحروف»<sup>(١)</sup> ويبدو أن لهذه الملاحظة ارتباطاً وثيقاً بقضية الخفة والثقيل، «ذلك لأن اللسان أقدر أعضاء النطق على الحركة، والناطق يستطيع بوساطة لسانه أن ينتج عدداً من الأصوات بمجرد وضع لسانه في موضع معين وتغيير صفة نطقه»<sup>(٢)</sup>.

٢- يقل الإدغام في أصوات الحلق لأنها تتطلب مجهوداً نطقياً عالياً لإخراجها من الحلق، وفي ذلك يقول سيويه: «لأن حروف الحلق ليست بأصل في الإدغام لقلتها»<sup>(٣)</sup>، لذا كان البيان فيها حسناً<sup>(٤)</sup>.

٣- يعبر الإدغام دائماً عن تفاعل صوتي بين صوت قوي وصوت ضعيف فيؤدي هذا التفاعل إلى فناء الصوت الضعيف، بحسب درجة القوة. وبعد فناء الصوت الضعيف يجتمع صوتان قويان أحدهما ساكن والآخر متحرك فيحصل الإدغام بينهما ويكون نتيجته التخفيف.

(١) الكتاب: ٤١٢/٢.

(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص: ٢١٤.

(٣) الكتاب: ٤١٢/٢.

(٤) ينظر: أثر القراءات، ص: ٢١٥.



## الخاتمة

وربط البحث بين التخفيف ومبدأي القوة والضعف في الحروف ولا سيما في الإبدال، فلا يمكن إجراء التخفيف إلا بالتفاعل الصوتي بين الصوت القوي والصوت الضعيف. وميز البحث بين القوة والضعف من جهة والثقل والخفة من جهة أخرى، ولاحظت الدراسة أن الصوت القوي لا يكون بحال من الأحوال صوتاً ثقیلاً والصوت الضعيف صوتاً خفيفاً، فلو كان الأمر كذلك لما كانت الغلبة للصوت القوي، وكانت له السيادة النطقية في الكلمة. ولو كان الأمر كذلك لكان الاختيار واقعاً على الصوت الضعيف.

لحظت الدراسة وجود صلة مباشرة بين التخفيف والقوانين الصوتية كقانون الأقوى، وقانون الجهد الأقل، وقانون السهولة والتيسر، فالأول يُعد سبباً للتخفيف، في حين يُعد الثاني والثالث هدفاً من أهداف التخفيف.

ويمكن تلخيص أهم نتائج ما ذكر سلفاً على النحو الآتي:-

- ١- التخفيف ظاهرة صوتية صرفية، تصيب بُنى الكلمات الأصلية والمفترضة على حدٍ سواء.
- ٢- التخفيف ظاهرة ترتبط بالبيئة اللغوية، والذوق اللغوي العام. فهي سحبة في النفس، فما أراه خفيفاً قد يراه غيري ثقیلاً والعكس صحيح.
- ٣- التعادل الصوتي بين الحركات طريقة من طرائق التخفيف في الكلمة، ويتأكد ذلك في طرفي الكلمة. فإذا وُجد، في طرف الكلمة الأول، حركة خفيفة كانت في الطرف الثاني حركة ثقیلة. والعكس صحيح ويتصل هذا بالجانب الموسيقي للكلمة الذي يتوقف على التناسب والتناسق بين الحركات تنافراً وتجاذباً.
- ٤- الإشباع الحركي يعد وسيلة من وسائل التخفيف الصوتي لكونه يؤدي أولاً إلى السكون) على وفق ما يراه الدرس الصوتي القلم)، ويؤدي السكون ثانياً إلى الحد من تنابع للمقاطع الصوتية للتالية في الكلمة وهذا يُعد تخفيفاً.
- ٥- اتضح للباحث أن الفتحة من أثقل الحركات، في حين أن الكسرة من أخفها، في حين تحتل الضمة مرتبة وسطى بين الفتحة والكسرة.
- ٦- ظاهرة التخفيف الصوتي ظاهرة تعالج ثقلًا مقطعيًا في الكلمة ويؤدي هذا العلاج إلى تنظيم مقطعي يوافق خصائص النظام للمقطعي العربي.



## الخاتمة

التخفيف ظاهرة لغوية بارزة، وردت في التراث اللغوي، مؤزعة ومبثوثة في كتب اللغويين، فجاءت هذه الدراسة محاولة جمع ما تفرق وساعية من خلال هذا الجمع إلى إقامة بعض الحدود للميزة لهذه الظاهرة.

إن ظاهرة التخفيف الصوتي تقوم فكرتها أساساً على قضيتين رئيسيتين هما: قضية الخفة، وقضية الثقل، وكل واحدة منهما موصلة إلى الأخرى، فلا يمكن دراسة الخفة من غير دراسة الثقل والعكس صحيح.

وقد تنوعت المحاور التي درست من خلالها هذه الظاهرة على وفق طبيعة كل محور وصلته المباشرة وغير المباشرة بالظاهرة نفسها.

فمحور تخفيف الهزمة يختلف عن محوري الإعلال والإبدال، في أن الأول لا يكون حدوثه واجباً في الكلمة لأن الأصل في الهزمة التحقيق، ويتوقف التخفيف والتحقيق بحسب طبيعة كل قبيلة وما تراه موافقاً لبيئتها وطبيعتها في الحياة.

أما الإعلال والإبدال فهما يمثلان للتركز الرئيس لظاهرة التخفيف لأن هذين المحورين بُنيَا على أصول لفظية مفترضة ومتصورة تكشف عن ذوق لغوي رفيع، وفلسفة لفظية عميقة. لذا كانا محورين بارزين للظاهرة للدروس، ولا سيما أنهما واجبا الحدوث في الكلمة لأن العربي لم ينطق الأصول للتصورة، ولم تكن في ذهنه أصلاً، ولكن جاءت الافتراضات من علمائنا مبنية على أسس وقواعد متينة مكنت من إقامة درس صوتي وصرفي له منهجه وقواعده الثابتة.

إن طبيعة الدرس الصوتي القلم وموازنته بطبيعة الدرس الصوتي الحديث ولدت مجالات واسعة للبحث والنقشة، ويتضح ذلك مثلاً في طبيعة الحركات أيها الثقل وأيها الخفيف، وفي طبيعة الصامتات، واختلاف القلبي والمحلي في طبيعة الحرف الساكن. ويتضح ذلك في دراسة التثاء الساكنين. ولم تختبر الكسرة فاصلة بين صامتين، ولم تختبر الفتحة أو الضمة.

أما إذا وصلنا إلى الإدغام فنجد الشقة تضيق، والخلاف يقل ولا سيما في مخارج الحروف وصفاتها، وفي طبيعة توجيهات أنواع الإدغام.

وأمام هذا الاختلاف في محاور الدراسة، كان لزاماً على الباحث أن يضع مفهوماً يراه جامعاً محاور الدراسة كلها، فلم يجد سبيلاً إلى ذلك سوى اللجوء إلى للقطع وأنواعه والإمكانات للقطعية للناحة، وإلى خصائص النظام للمقطعي العربي، فكانت هذه الظاهرة متصلة اتصالاً مباشراً تماماً بدراسة الثقل للمقطعي ومعالجته في الكلمة، آخذاً بعين الدقة الأصلية بمعالجة التعذر للمقطعي لبعده عن طبيعة للمعالجة نفسها.

## مصادر البحث ومراجعته





<http://phonetics-acoustics.blogspot.com/>

- أولاً: القرآن الكريم

- ثانياً: الكتب المطبوعة

- ١- أبحاث في اللغة العربية، داود عبدة، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٣م
- ٢- أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية، علي جابر المنصوري، بغداد: مطبعة الجامعة، ط١، ١٩٨٧م.
- ٣- إتخاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، أحمد محمد البنا (ت ١١١٧هـ)، حققه وقدم له: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٤- الإحسان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٩٨٧م.
- ٥- أحكام تجويد القرآن الكريم في ضوء علم الاصوات الحديث، عبدالله عبد الحميد - مريد، ليبيا- طرابلس: للنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، سلسلة الكتاب الإسلامي (١٠)، ١٣٩٤هـ - ١٩٨٥م.
- ٦- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.
- ٧- إدغام القراء، أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور: محمد علي عبد الكريم الرديني، دمشق: منشورات دار أسامة، ط٢، ١٩٨٦م.
- ٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور: مصطفى النملس:
- ج١، ط١، القاهرة: مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م.
- ج٢، ط١، القاهرة، مطبعة للدين، ١٩٨٧م.
- ج٣، ط١، القاهرة: مطبعة للدين، ١٩٨٩م.
- ٩- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محجة البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية حالياً)، ١٩٥٧م.
- ١٠- أسس علم اللغة لماريو باي، ترجمة الدكتور احمد مختار عمر، ليبيا، طرابلس: منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية: ١٩٧٩م.



- ١١- الأسماء والنظائر لجلال الدين السيوطي، ج١: تحقيق عبد الإله نبهان ، ج٢، تحقيق غازي مختار طليمات، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥م.
- ١٢- أصوات العربية بين التحول والثبات، الدكتور: حسام سعيد النعيمي، دار الحكمة للطباعة والنشر : جامعة الموصل، سلسلة بيت الحكمة (٤)
- ١٣- أصوات اللغة العربية، الدكتور عبد الغفار حامد هلال، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٣، ١٩٩٦م.
- ١٤- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي بيروت: دار الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٥- الأضداد : محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت: ١٩٦٠م. لا. ط، لا. ت.
- ١٦- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، بغداد منطبعة منير، دار الترية للطباعة والنشر والتوزيع. لا. ط، لا. ت.
- ١٧- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م.
- ١٨- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات الشجري (ت٥٤٢هـ)، بيروت: دار للمعرفة، لا. ط، لا. ت.
- ١٩- الأمالي النحوية، لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق الدكتور عدنان صالح مصطفى، قطر: دار الثقافة، ط١، ١٩٨٦م.
- ٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، لا. ط، لا. ت.
- ٢١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٥، ١٩٦٦م.
- ٢٢- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور موسى بناي العلي، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م.
- ٢٣- بحوث لسانية (بين نحو اللسان ونحو الفكر)، نعيم علوية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٤- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت في حدود ٤٠٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، ١٣٧٧هـ.  
٢٥- تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، بيروت، دار العلم، ط ١، ١٩٨٠م.  
٢٦- تسهيل الفوائد وتكميل للمقاصد، لجمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

٢٧- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تونس، ط ٢، ١٩٨٧م.

٢٨- التطور اللغوي (مظاهره، وعمله، وقوانينه)، القاهرة: مكتبة الخانجي؛ الرياض، دار الرفاعي، ط ١، ١٩٨٣م.

٢٩- التطور النحوي للغة العربية، براجشتراسر، إخراج الدكتور رمضان عبد التواب وتصحيحه وتعليقه، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م.

٣٠- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، بيروت: عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٧م.

٣١- التكملة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، جامعة الموصل: مطبعة مديرية الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٢- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: الدكتور رمزي بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

٣٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، لا. ط، لا. ت.

٣٤- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي مجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلي، ومراجعة محمد علي النجار، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سلسلة تراثنا، لا. ط، لا. ت.

٣٥- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، بيروت: دار الشروق، ط ٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٦- خزانة الأدب ولب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، طبعة بولاق: ١٢٩٩هـ.



- ٣٧- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النحار، بغداد: دار الشؤون الثقافية العراقية، ط ٤، ١٩٩٠م.
- ٣٨- دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٩- دراسات في علم أصوات العربية، الدكتور داود عبده، الكويت، مؤسسة الصباح.
- ٤٠- دروس في علم أصوات العربية، كاتينو، نقله إلى العربية: صالح القرمادي، تونس: نشریات مرکز الدراسات والبحوث الإقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م.
- ٤١- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- ٤٢- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب (من علماء القرن الرابع للهجرة)، تحقيق: الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، والدكتور حسين تورال، بغداد. مطبوعات الجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- ٤٣- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٤م.
- ٤٤- ديوان حسان بن ثابت، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣١هـ.
- ٤٥- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة: الأعلام الشتيري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة: ١٩٨٠م.
- ٤٦- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي، صنعة وتحقيق هاشم الطعان، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٠م.
- ٤٧- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.
- ٤٨- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور: إحسان عباس، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٤٩- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الكويت: ١٩٦٢م.
- ٥٠- ديوان النجاشي الخارثي، جمعه الدكتور سليم النعيمي، مجلة الجمع العلمي العراقي، المجلد (١٣)، بغداد، ١٩٦٦م.
- ٥١- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق لجنة من العلماء، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط ٣، ١٩٧٩م.

- ٥٢- الرعاية لتجويد القراءة، وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، عمان: دار عمّار، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٥٣- السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٠م.
- ٥٤- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداي، دمشق: دار القلم، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٥٥- شرح أشعار المهملين، صنعه: أبي سعد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ٥٦- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، بيروت دار الفكر، لا.ط، لا.ت.
- ٥٧- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.
- ٥٨- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، بيروت، المكتبة الثقافية، لا.ت، لا.ط.
- ٥٩- شرح الفارابي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة، نشر: ولهم كونش، وستانلي مارو، بيروت: للطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٠م.
- ٦٠- شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الإستراباذي، بيروت، دار الكتب العلمية، لا.ط، لا.ت.
- ٦١- شرح المراح في التصريف، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الستار جواد، بغداد مطبعة الرشيد، ١٩٩٠م.
- ٦٢- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، بيروت: عالم الكتب، لا.ط، لا.ت.
- ٦٣- شرح الملوكي في التصريف لموفق الدين يعيش بن يعيش، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، حلب: سوريا، ١٩٧٣م.
- ٦٤- الصاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويخي، بيروت، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.



٦٥- ضارو الشعر، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت. دار الانتلس، ط١ - ١٩٨٠م.

٦٦- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور: طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

٦٧- العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، يوهان فلك، نقله إلى العربية: الدكتور عبد الحليم النجار، القاهرة: مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١م.

٦٨- العربية الفصحى (لمحو بناء لغوي جديد)، هنري فليش، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، بيروت: دار الشروق، ط٢، ١٩٨٣م.

٦٩- علامات الترقيم في العربية، الدكتور عبد الفتاح الحموز، عثمان: دار عثمان، ط١ - ١٩٩٢م.

٧٠- علم اللغة العام، القسم الثاني: الأصوات، الدكتور كمال بشر، القاهرة: دار للعارف، ١٩٧٥م.

٧١- علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)، بسام بركة، بيروت: مركز الاثاء القومي.

٧٢- علم الأصوات، برتيل مالميرج، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٥م.

٧٣- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، ج ١ : ١٩٨٠، ج ٦ : ١٩٨٦، تحقيق الدكتور مهدي للخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد دار الرشيد.

٧٤- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

٧٥- في الأصوات اللغوية- دراسة في اصوات المد-، الدكتور غالب فاضل اللطلي، بغداد: دار الشؤون العامة، ١٩٨٤م.

٧٦- في البحث الصوتي عند العرب، الدكتور خليل إبراهيم العطية، بغداد: منشورات دار الجاحظ للنشر، سلسلة الموسوعة الصغيرة (١٢٤)، ١٩٨٣م.

٧٧- في الصرف العربي، نشأة ودراسة، الدكتور عبد الفتاح الدجني، الكويت: مكتبة الفلاح، ط٢، ١٩٨٣م.

٧٨- في الضرورات الشعرية، الدكتور خليل بنان الحسون، بيروت: للموسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

٧٩- في علوم القراءات: مدخل ودراسة وتحقيق، الدكتور سيد رزق الطويل، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٠- في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م.

٨١- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس اللرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، القاهرة: مطبعة نخضة مصر بالفحالة، لا.ط، لا.ت.

٨٢- كتاب سبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن منير (ت ١٨٠هـ)، القاهرة: للطبعة الاميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.

٨٣- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي التهانوي الفاروقي (ت ١١١٩هـ)، تحقيق: الدكتور لطفي عبد البديع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

٨٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨١م.

٨٥- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، بيروت: دار صادر، ١٩٨٦م.

٨٦- اللغة لجوزيف فندريس، نقله إلى العربية، عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.

٨٧- اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، الدار البيضاء: مطبعة النحاح الجديدة.

٨٨- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، الدكتور غالب فاضل اللطفي، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٨م.

٨٩- اللهجات العربية في التراث، الدكتور أحمد علم الدين الجندي، ليبيا- تونس: الدار العربية للكتاب، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٩٠- لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط١- ١٩٨٩م.

٩١- ما ذكره الكوفيون من الإدغام، لأبي سعيد السيراقي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور صبحي التميمي، جدة، دار البيان العربي، ١٩٨٥م.

٩٢- مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣م.

٩٣- مبادئ علم الأصوات العام، ديفد أبركومي، ترجمة محمد فتوح، مطبعة المدينة. لا.ط، لا.ت.

٩٤- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: برجستراسر، دار  
المحرة، لا.ط، لا.ت.

٩٥- المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة،  
مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٥م.

٩٦- مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المحزومي، بيروت: دار  
الرائد العربي، ط٣، ١٩٨٦م.

٩٧- الزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى،  
وعلي محمد البحاري، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية،  
لا.ط، لا.ت.

٩٨- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، بيروت.  
مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٦م.

٩٩- مشكلة الهزرة العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١،  
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠٠- المصطلح الصوتي عند علماء العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: الدكتور عبد القادر  
مرعي خليل، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٠١- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتور فائز  
فارس، الكويت: للطبعة العصرية، ط٢، ١٩٨١م.

١٠٢- معاني القرآن وإعرابه، لأبي اسحق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالجليل  
عبد شلي، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٧٣م.

١٠٣- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار واحمد  
يوسف نجاتي، بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٠م.

١٠٤- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، بيروت،  
مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٢م.

١٠٥- المقضب، لأبي العباس اللرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم  
الكتب، لا.ط، لا.ت.

١٠٦- المتع في الصرف، لابن عصفور الإشييلي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قبادة،  
بيروت، دار الآفاق الجديدة، لا.ط، لا.ت.



- ١٠٧- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٤، ١٩٧٢م
- ١٠٨- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٩م.
- ١٠٩- المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني (ت ٢٤٩هـ-)، لابي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط١، ١٩٥٤م.
- ١١٠- المنهج الصوتي لبنية العربية ( رؤية جديدة للصرف العربي)، الدكتور عبد الصبور شاهين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
- ١١١- موسيقى الشعر، الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٨م.
- ١١٢- الموسيقى الكبير، لأبي نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ-)، تحقيق غطاس عبد الملك حشبة، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، لا. ط، لا.ت.
- ١١٣- النحو العربي والدرس الحديث، الدكتور، عبده أراجحي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.
- ١١٤- نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ط١، ١٩٨٥م.
- ١١٥- النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الحزري (ت ٨٣٣هـ-) مراجعة علي محمد الصباغ، بيروت، دار الفكر، لا. ط، لا.ت.
- ١١٦- نظرات في علم التجويد، إدريس عبد الحميد الكلاك، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١١٧- مع الموامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، عني بتصحيحه، محمد بشر الدين النعساني، بيروت: دار المعرفة، لا. ط، لا.ت.

### ثالثاً : الرسائل الجامعية:-

- ١- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي حسن سالم الشايب، (رسالة دكتوراه)، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٣م.
- ٢- الإعلال في كتاب سيبويه، عبد الحق أحمد محمد، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣م.

٣- البحث الصوتي والدلالي عند الفيلسوف القاراي، رجاء عبد الرزاق الدفاعي، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢م.

٤- توجه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري (دراسة صوتية ونحوية)، جواد كاظم عناد، (رسالة دكتوراه)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٤م.

٥- ظاهرة الإهمال في النحو العربي، سعيد أحمد البطاطي، (رسالة ماجستير)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٩٩٨م.

٦- ظاهرة النيابة في العربية (دراسة وصفية تحليلية) عبد الله صالح عمر بابعمر، (رسالة دكتوراه)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٩٧م.

٧- المنهج الصوتي في توجه القراءات القرآنية، مي فاضل الجبوري، (رسالة دكتوراه)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٤م.

#### رابعاً: البحوث المنشورة في المجلات والدوريات:-

١- إشكالية الرسم في ضوء الدرس الصوتي الحديث، الدكتور حسام سعيد النعيمي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٤١) ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢- التأليف الصوتي للفظ العربي، الدكتور محمد كاظم اليكاء، مجلة الرابطة، السنة الأولى، العدد (٤)، ١٩٧٤م.

٣- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوري، الدكتور: فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت، الحولية (١٠)، الرسالة (٦٢)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤- التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، هنري فليش، تعريب الدكتور/ عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة، الجزء (٢٣)، ١٩٨٦م.

٥- الركام اللغوي للظواهر للنندثرة في اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، بحث منشور في المجلة العربية، السنة الثانية، العدد (١)، ١٩٧٧م.

٦- السكون في العربية، الدكتور كمال محمد بشر، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء (٢٤)، شوال - يناير، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

٧- ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، عبد القادر الخليل، مجلة أبحاث الرموك، المجلد (١٥)، العدد (١)، ١٩٩٧م.

٨- فلسفة الحركات في اللغة العربية، الأستاذ أحمد الأخضر غزال، مجلة اللسان العربي، مجلد (١٠)، الجزء (١)، ١٩٧٣م.

٥- من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، الدكتور/محمد حواد النوري، مجلة البلقاء، المجلد (٢)، العدد (١)، كانون الأول-جمادى الآخرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٩- من مباحث الهمزة في العربية، الدكتور/عبد الحليم علي محمد النصار، مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد (٢١)، الجزء (١)، مايو ١٩٥٩م.

١١- من مظاهر المعاربة في الصرف العربي، الدكتور/فوزي حسن الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٣٠)، السنة (١٠)، جمادى الأولى- شوال، كانون الثاني-حزيران، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٢- ميكانيكة النطق والأصوات المهموسة والمجهورة، الدكتور/سمو ستية، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد (٦٢)، جزء (٣)، ذو القعدة، ثور ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

### خامساً: الأبحاث التي لمّا نُشرَ:-

- ١- اتصال الفعل بضمائر الرفع (دراسة صوتية صرفية)، بحث للدكتور/احسام سعيد النعيمي.
- ٢- النقاء الساكنين في العربية (دراسة وصفية وتحليلية)، بحث للدكتور/عبد الله صالح عمر بابعير.
- ٣- قضايا صوتية في الأمالي الشجرية، بحث للدكتور/عبد الله صالح عمر بابعير.

### سادساً: المخطوط من المحاضرات:-

قضايا صوتية صرفية: محاضرات ألقاها الدكتور/احسام سعيد النعيمي على طلبة الدكتوراه في قسم اللغة العربية في كلية الآداب، جامعة بغداد، للعام الدراسي، ١٩٩٥-١٩٩٦م.

14 DECEMBER  
اللغة - السمع - الإدراك - النطق  
مكتبة وملتقى علم الأصوات  
http://phonetics-acoustics.blogspot.com



## محتويات الكتاب \*

٥	الإهداء
٧	الرموز المستخدمة في البحث
٩	المقدمة
١٣	التمهيد
٢٥	الفصل الأول: تخفيف الهمزة
٨٤	الفصل الثاني : التخفيف بالإعلال والإبدال
١٦٤	الفصل الثالث : التخفيف بطرائق التخلص من التقاء الساكنين
١٩٣	الفصل الرابع : التخفيف بالإدغام
٢١٠	الخاتمة
٢١٣	مصادر البحث ومراجعته

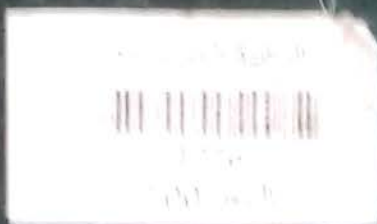


\* الكتاب جاء من غير محتويات ، والمحتويات من صنع موقع مدونة : (مكتبة وملتقى علم الأصوات  
( <http://phonetics-acoustics.blogspot.com> )



مكتبة تريم الحديثة

هاتف: ٤١٧١٣١ - فاكس: ٤٨١٧٣١



مركز عبادي للدراسات والبحوث  
ص. ب. : ٦٦٦ - شعفاط  
ت: ٢١٩٩١٨ - فاكس: ٢١٩٩١٨  
الجمهورية العربية السورية